



المركز الجامعي الونشريسي - تيسمسيلت -  
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم التجارية وعلوم التسيير

الموضوع:

# فعالية السياسة المختلطة في دعم المتغيرات الاقتصادية الوطنية ( 2010-2017 )

مذكرة تخرج تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية وعلوم التسيير  
- تخصص مالية المؤسسة -

إشراف

بن دحمان محمد الأمين

إعداد الطالبتين:

الأستاذ:

دقيش فايزة

بوجمعة خديجة

لجنة المناقشة:

الدكتور: لجلط إبراهيم

الدكتور: بن

رئيسا

الدكتور: كروش

مشرفا ومقررا

دحمان محمد الأمين

ممتحنا

نور الدين

السنة الجامعية : 2019/2018



## شكر و عرفان

الحمد لله الذي تدوم النعم بشكره والصلاة والسلام على اشرفه الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد  
بن عبد الله .

الحمد والثناء كله للمولى عز وجل الذي وفقنا وهدانا ويسر لنا الطريق .

نتقدم بالشكر الخالص للأستاذ المشرف الدكتور " بن دحمان محمد الأمين " ، عرفانا وتقديرا  
له بما قدمه لنا من دعم كبير ومساعدة وتوضيح أي التباس ، وبما أجاد به علينا من نصائح ،  
توجيهات و إرشادات قيمة ، فشكروا أستاذ كل الشكر والامتنان .

كما نشكرك أستاذ على هبتنا من وقتك الثمين و تشجيعك المتواصل لنا .

ولا يفوتنا أن نشكر أعضاء لجنة المناقشة الأفاضل ، لتحملهم عناء تقييم عملنا هذا بالإضافة إلى  
جميع أساتذة قسم العلوم المالية والمحاسبية .

نشكرك كل من ساعدنا لإتمام هذا العمل سواء من قريب أو بعيد ولو بالجزء الضئيل .



## الإهداء

باسمك اللهم والحمد لك ربّي على عظيم فضلك وكثير عطائك  
والصلاة والسلام على من بلغ الرسالة وأدى الأمانة، هدى الأمة... نبي الرحمة سيدنا

محمد ﷺ

لعلمي لا املك أغلى من هاتهِ اللطائف، ولا يسعني إلا أن اهدي ثمرة هذا العمل إلى:  
من كان السبب في نهوضي حتى بعد الفشل، كان السند والدعم المتواصل..... (زوجي  
أدام الله الألفة والمحبة والنجاح معا إن شاء الله.

إلى حبيباتي و قطعة مني.... بناتي الغاليات حفظهم الرحمن ورحمهم، تسنيم، رباح  
وابتهال

إلى من كان ولا تزال فخري واعتزازي والتي لا يمكن للكلمات أن توفي حقها أو  
تحصي فضلها..... أمي، كما لا أنسى أبي

إلى الأعمدة التي ارتكز عليها إخوتي: الياس وعمدو اللذين أتعبتهما معي وكانوا لي  
دعما في ثمرة نجاحي إلى أختي ميمي الأخت الوحيدة أتمنى من الله أن يوفقهما  
..... إلى أخي محمد

إلى كل من علمني حرفا

إلى رفيقة الدرب..... فائزة.... أمل أن تبقي فائزة دوما  
إلى جميع طلبة السنة الثانية ماستر مالية المؤسسة..... اخص بالذكر: فتية بوغصاب،

عمر عبديش

إلى كل من يحملهم القلب ونسيم القلم..... شكرا

خديجة

الحمد لله الذي وفقني إلى إتمام هذا العمل فما كان لشيء أن يجري في ملكه إلا بمشيئته جل شأنه

اهدي ثمرة هذا الجهد ....

إلى أبي الذي رباني على الفضيلة والأخلاق وكان لي درع أمان احتمي به من خائبات الزمان وما زال يكمل

أمانته ويعلم أولادي ... حفظه الله وأطال في عمره.

إلى أمي إلى أرقبي وأطيب مخلوق في حياتي إلى التي لم تحرمني من دعوة طالحة ذلك الكثير من

الصعاب شفاهما الله وأطال في عمرها.

إلى إخوتي الذين كانوا لي سنداً وعموداً إلى أروع واحد إخوة : زهير ، خليل ، خيرة ، مريم ، لامية، مانينة ،

اسيا وزوجة أخي زهور وقرعة عيني محمد عيسى ومحمد حفظهم الله

إلى جدتي أطال الله في عمرها

إلى زوجي الغالي .....اللهم أبعد عنه كل ما بضره

إلى فرحتي ومن أوجدهم الله في حياتي استطعم بهم طعم الحياة أولادي:

إلى كبيرتهم حبوبة قطعة من قلبي إلى التي أرى فيها صورتني وأشعر أنها أنا

إلى الأوساط حمودة نبع العنان والطيبة التي تغرق قلبي

إلى الصغير سر سعادتي وفرحتي وأبتهاجي

إلى من جعلهم الله إخوتي في الله ومن أحببتهم بالله زملائي طلبة السنة الثانية ماستر مالية المؤسسة دؤعة

2019/2018 خصوصاً الزميلة بوجمعة خديجة التي تقاسمت معها أوقات صعبة وممتعة طول السنة وفقها

الله في هذه الحياة

إلى أستاذة قسم العلوم المالية والمحاسبية كلهم دون استثناء

إلى كل من يحمل لي ذرة حب واحترام

فائزة

الإهداء



الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل فعالية السياسة المختلطة ( نقدية - مالية ) في دعم المتغيرات الاقتصادية الوطنية ، وترتكز هذه الدراسة على محددتين أساسيين ، السياسة المالية من خلال اثر الإنفاق الحكومي ، السياسة الضريبية والدين العام ، والسياسة النقدية من خلال اثر الكتلة النقدية والتضخم وسعر الفائدة على المتغيرات الاقتصادية الوطنية.

واستنادا إلى ما توصلت إليه الدراسة من نتائج تبين أن كل من السياسة المالية والنقدية ترتبط ارتباطا متبادلا وتعزز بعضها البعض في معظم الحالات من اجل دعم المتغيرات الاقتصادية الوطنية .

بعد النتائج التوصيات التي أهمها : ضرورة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية حتى تكون علاقة وتأثير واضح في الأجل الطويل وعال على المتغيرات الاقتصادية الوطنية.

\*الكلمات المفتاحية : السياسة النقدية ، السياسة المالية ، المتغيرات الوطنية.

**Résumé :**

*L'objectif de cette étude d'analyser l'efficacité de la politique mixte (monétaire -budgétaire) dans la prise en charge les variables économique nationales, cette étude est basée sur deux déterminants principaux la politique budgétaire a travers l'impact dépenses publiques et de la politique fiscale et de la dette publique, et la politique monétaire en raison de l'impact de la masse monétaire de l'inflation et de taux d'intérêt sur les variables économique nationales .*

*Selon les conclusions de l'études les politiques monétaire et budgétaire se renforcent mutuellement dans la plupart des cas afin de prendre en charge variables économique nationales .*

*Après les résultat sont venue la recommandation qui sont les plus importantes : la nécessité d'une coordination monétaire et budgétaire pour avoir une relation et un effet clair et élevé sur les variables économique.*

*\*Les mots clé ; politique monétaire, politique budgétaire, Variables économique nationales.*

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
-	الإهداء
-	شكر وعرفان
VI	الملخص
IX-VII	فهرس المحتويات
X	قائمة الجداول
XI	قائمة الأشكال
أ - ح	مقدمة عامة
<b>الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية والمالية والمزج بينهما</b>	
2	تمهيد
3	المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية
3	المطلب الأول: مفاهيم عامة حول السياسة النقدية
4	المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية
7	المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية
11	المبحث الثاني: ماهية السياسة المالية
11	المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية وتطورها
12	المطلب الثاني: أهداف السياسة المالية
13	المطلب الثالث: أدوات السياسة المالية
20	المبحث الثالث: ماهية السياسة المختلطة
20	المطلب الأول: مفهوم التنسيق بين السياستين المالية والنقدية
23	المطلب الثاني: إجراءات التنسيق بين السياستين المالية والنقدية
25	المطلب الثالث: أهمية التكامل الوظيفي بين السياستين المالية والنقدية
27	خلاصة الفصل
<b>الفصل الثاني: مفاهيم عامة حول المتغيرات الاقتصادية الوطنية</b>	

29	تمهيد
30	المبحث الأول: ماهية المتغيرات الاقتصادية الوطنية
30	المطلب الأول: مفهوم المتغيرات الاقتصادية
30	المطلب الثاني: خصائص المتغيرات الاقتصادية
31	المطلب الثالث: أنواع المتغيرات الاقتصادية
34	المبحث الثاني: المتغيرات النقدية
34	المطلب الأول: مفاهيم عامة حول العرض النقدي
38	المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول سعر الفائدة
42	المطلب الثالث: مفاهيم عامة حول التضخم
50	المبحث الثالث: المتغيرات المالية
50	المطلب الأول: أثر الإنفاق الحكومي على أهم المتغيرات الاقتصادية
51	المطلب الثاني: أثر السياسة الضريبية على أهم المتغيرات الاقتصادية
53	المطلب الثالث: أثر الدين العام على أهم المتغيرات الاقتصادية
58	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: أثر السياسة المختلطة على المتغيرات الاقتصادية الوطنية (2010-2017)	
60	تمهيد
61	المبحث الأول: تطورات السياسة النقدية والمالية ، المتغيرات الاقتصادية الوطنية
61	المطلب الأول : تعريف المتغيرات الاقتصادية قصد تحليلها
64	المطلب الثاني : تطور السياسة النقدية في الجزائر
69	المطلب الثالث: مسار السياسة المالية في الجزائر
74	المبحث الثاني : تحليل المتغيرات النقدية
74	المطلب الأول : الكتلة النقدية
76	المطلب الثاني: التضخم
78	المطلب الثالث: سعر الفائدة
80	المبحث الثالث : تحليل المتغيرات المالية
80	المطلب الأول : الإنفاق الحكومي
82	المطلب الثاني: الإيرادات الضريبية العادية

84	المطلب الثالث: الدين العام
86	خلاصة الفصل
90-87	الخاتمة العامة
97-91	قائمة المراجع

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
65	تطور الكتلة النقدية في الجزائر (2000-2014)	1-3
70	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي	2-3
71	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم النمو	3-3
72	تطور الإنفاق العمومي والإيرادات العمومية للفترة 2000-2015	4-3
74	تطور الكتلة النقدية في الجزائر للفترة (2010-2017)	5-3
75	تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة (2010-2017)	6-3
78	تطور سعر الفائدة الحقيقي في الجزائر للفترة (2010-2017)	7-3
80	الإنفاق الحكومي في الجزائر للفترة (2010-2017)	8-3
82	الإيرادات الضريبية العادية في الجزائر للفترة (2010-2017)	9-3
84	الدين العام في الجزائر للفترة (2010-2017)	10-3

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
45	الفجوة التضخمية في الاقتصاد	1-2
75	تطور الكتلة النقدية في الجزائر للفترة (2010-2017)	1-3
77	تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة (2010-2017)	2-3
79	تطور سعر الفائدة في الجزائر للفترة (2010-2017)	3-3
81	الإنفاق الحكومي في الجزائر للفترة (2010-2017)	4-3
83	الجباية الضريبية العادية في الجزائر للفترة (2010-2017)	5-3
85	إجمالي الدين الداخلي في الجزائر للفترة (2010-2017)	6-3

# مقدمة عامة

## 1- توطئة:

وجب على البلدان النامية والسائرة في طريق النمو التكيف مع التغيرات والتحولات الجديدة التي مست كافة بلدان العالم، والتي تحسس لها القطاع النقدي بصورة أخص : ثورة المعلومات، حرية حركة رؤوس الأموال، التضخم، معدل النمو، معدل الاستثمار، البطالة... لكي يسمح لها بالاستمرار ومواكبة العصر، فالبلدان التي أدركت أن الاهتمام بالنظام النقدي واعتباره أهم مواردها ومفتاح نجاحها هي البلدان المتقدمة. والنظام النقدي يمثل في مجموعه جملة القواعد والتنظيمات الخاصة بسياسات الاقتصاد الكلي.

وتعتبر الأزمات الاقتصادية المتوالية سببا لاكتشاف عجز نموذج الاقتصاد المتبع في معالجة الإختلالات والعودة إلى الاستقرار الاقتصادي، وهو ما دفع للمناداة بمزج كل من السياسة النقدية والمالية للحصول على نموذج أكثر فعالية لمواجهة الأزمات أو على الأقل التخفيف منها، ولتنشيط الفعاليات الاقتصادية وانتشالها من الركود لتحقيق النمو وذلك بمساعدة آلياتها لإظهار الدور الفعلي لها لأنها جوهر عمليات التنمية، فالسياسات هي مجموعة القوانين التي تضعها السلطات، بما يكفل سهولة وسرعة تداول النقود للقيام بوظائفها.

ولا تستثنى الجزائر كغيرها من الدول النامية في التوسع باستخدام كل من السياسة النقدية لتنظيم تداول النقود كأسلوب لها وفقا لاستقلالية البنك المركزي في دوره التمويلي، واستخدام السياسة المالية بالياتها الاتفاقية والجبائية في إطار ما تسمح به التشريعات، كل ذلك لغاية بلوغ الأهداف الإنمائية للبلاد وتنشيط الأداء الاقتصادي في تحسين مستوى المعيشة للسكان، توفير فرص العمالة والحد من البطالة، القضاء على التضخم بمساعدة سياسات الاقتصاد الكلي.

ومن أهم مجالات السياسة الاقتصادية، السياسة المالية والنقدية التي تتخذ من المعطيات النقدية موضوعا لتدخلها تركيزا على مميزات أدوات كل منهما مما يستدرجنا إلى الخلط بين السياستين اخذين بعين الاعتبار علاقتهما بالنشاط الاقتصادي من جهة، ولما يشكله الاستقرار النقدي من مناخ ملائم لممارسة هذا النشاط من جهة أخرى، لذا تظهر لنا الضرورة في محاولة تبيان وفهم العلاقة التي تربط بين السياسة المختلطة (السياسة النقدية والسياسة المالية) والمتغيرات الاقتصادية الوطنية.

## 2- إشكالية الدراسة:

ومن أجل القيام بهذه الدراسة نجد أنفسنا أمام الإشكالية العامة التالية : ما مدى فعالية السياسة المختلطة في دعم المتغيرات الاقتصادية الوطنية ؟ وبناء على الإشكالية السابقة يمكن طرح الأسئلة الفرعية الآتية:

- ماهي الأهداف التي تسعى إليها كل من السياسة النقدية والمالية ؟
- ماهو انعكاس الإجراءات المطبقة على المتغيرات الاقتصادية الوطنية ؟
- فيما تكمن أهمية التنسيق بين السياسة النقدية والمالية لمساندة المتغيرات الاقتصادية الوطنية ؟

### 3- فرضيات الدراسة : تقوم هذه الدراسة على فرضيات أساسية هي:

- تعتبر السياسة النقدية والمالية من أهم سياسات الاقتصاد وفقا لأهدافها في حل المشاكل.
- تظهر فعالية السياستين النقدية والمالية في أدواتهما التي تعتمد عليها للتأثير على المتغيرات الاقتصادية بهدف دفع عجلة النمو الاقتصادي.
- إن المزج والتنسيق بين السياسة النقدية والمالية ضرورة حتمية لتفعيل النشاط والنهوض بالاقتصاد.

### 4- أسباب اختيار البحث: إن اعتماد هذا الموضوع يعود لعدة أسباب أهمها:

\* أسباب موضوعية :

- تشعب الأفكار والتطبيقات وما نتج عن ذلك من آثار فورية وأخرى غير مباشرة حرفت النشاط عن مساره العقلاني والرشيد.

- المسيرة التنموية في الدول المتخلفة والتغير المفاجئ في غالبية المجالات.

- الرغبة الملحة بتقديم الحلول للاقتصاد الجزائري والمساهمة في توجيهه.

\* أسباب ذاتية :

- موافقة الموضوع مع التخصص.

- تأملاتنا بأن الدول التي استطاعت تحقيق نمو اقتصادي لافت هي الدول التي اتبعت السياسة المختلطة.

- الميول الشخصي لمعالجة المواضيع المشابهة.

## 5- أهمية البحث :

- تعتبر المكانة التي تحتلها كل من السياسة النقدية والمالية عاملا أساسيا لتحقيق التوازنات الاقتصادية.
- وجوب الإثراء والإطلاع أكثر على المجال، في ظل التحولات الراهنة المستحدثة.
- الجدل القائم حول أي السياستين أنجح لتحقيق الأهداف في ظل التحولات وعدم الاستقرار .

## 6- أهداف البحث : نرغب من خلال هذا البحث الوصول إلى الأهداف التالية:

- محاولة إدراك قدرة السياسة النقدية والمالية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي بالاعتماد على أدواتهما.
- توضيح مدى قدرة السياسة المختلطة في خلق أساليب داخل المنظومة المالية المتنوعة الإستراتيجيات.
- كيفية تأثير السياسة المختلطة على المتغيرات الاقتصادية الوطنية.
- الإجابة على الإشكالية المطروحة ألا وهي معرفة مدى تأثير السياسة المختلطة على المتغيرات الاقتصادية الوطنية.

## 7- حدود الدراسة:

\*الإطار المكاني: دراسة حالة الاقتصاد الجزائري.

\*الإطار الزمني: ارتأينا أن نحدد الدراسة بالفترة : 2010-2017 .

**8- منهج الدراسة:** حسب طبيعة الدراسة وتمحورها اعتمدنا على المنهج الوصفي المطعم بالاستقراء، بحيث عرضنا فيه وصفا تحليليا للإطار التعريفي المفاهيمي للسياسة النقدية والمالية والمتغيرات الاقتصادية، فالمعطيات المذكورة في هذا البحث ليست إلا كليات أولية مستنبطة من الواقع النظري الذي يحتاج بصورة منطقية إلى عمق المناقشة وزيادة التحليل، كما انه لا يمكن أن يكون كاملا وافيا لتطلبه الإلمام الشبه شمولي للكثير من المحددات الأخرى المرتبطة بالموضوع. فالغرض من البحث على العموم التصور الشامل والأطر العامة للوصول إلى نتائج وتوصيات أكثر دقة ومنطقية لواقع معطيات وفعالية السياسة المختلطة على المتغيرات الاقتصادية التي أردنا أن تكون تجميعية ترتيبية تنسيقية.

**9-الدراسات السابقة:** يعد بحثنا المقدم مساهمة بسيطة لإثراء البحوث العلمية بالبلاد، باعتباره تكملة للدراسات

السابقة والتي نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي :

\* أطروحة دكتوراه بعنوان: دور السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2010، تم تقديمها من قبل بهاء الدين الطويل وجاء ملخصها كالتالي: تساهم كل من السياستين في حل الأزمات ويعد الناتج المحلي الخام المؤشر الأمثل لقياس النمو لاسيما المقيم بالأسعار الثابتة وعزل التضخم، ترشيد الإنفاق، القضاء على التهرب الضريبي، وجوب التمويل للمشاريع على أساس أولي للاقتصاد، الابتعاد عن التمويل بالعجز.

\* مذكرة لشهادة الماجستير بعنوان: فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي حالة موريتانيا، من إعداد الشيخ احمد ولد الشيباني وجاء ملخصها كالتالي: وجوب التنسيق بين أدوات السياسة الاقتصادية، كما أن درجة فاعليتها تختلف من اقتصاد إلى آخر حسب طبيعة الهياكل الاقتصادية السائدة وتفاوت درجة التقدم الاقتصادي .

\* بحث حول دور السياسة المالية والنقدية في دفع عجلة النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية 1986-2012 من إعداد الدكتور عماد حسنين الصعيدي جاء تلخيصه كما يلي: التركيز على الإنفاق الحكومي واثر تغير عرض النقود وسعر الفائدة ودورها في التأثير على النمو الاقتصادي، وجود علاقة وتأثير واضح في الأجل الطويل بمستوى عالي بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، تأثير أكثر للإنفاق من السياسة النقدية.

\* بحث حول اثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي، دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري 1990-2013 من إعداد علي احمد، سمر سعيد، سنية عبد القادر، منى مجدي تحت إشراف الدكتور رنا حسني وجاء تلخيصه كما يلي: ضرورة التنسيق بين البنك المركزي وباقي الجهات الحكومية في إطار السياسة الاقتصادية العامة للدولة، والاتفاق على أهداف واحدة محددة وتحديد أجال التنفيذ وضمان أسلوب تطبيقي معين.

\* بحث حول دور السياسات النقدية والمالية في النمو الاقتصادي من إعداد الدكتورين: احمد حسين الهيثي واوس فخر الدين ايوب خلاصته كمايلي: فعالية السياسة النقدية في المدى القصير على عكس السياسة المالية، كما أن تأثير النقود وعرضها يكون باتجاه واحد مع الناتج المحلي الإجمالي وتأكيد فاعلية السياسة النقدية تجاه السياسة المالية.

\* بحث حول دور السياسات النقدية والمالية المتبعة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر من اعداد شروال فيصل (طالب دكتوراه)، راتول محمد (استاذ تحليل مالي) جامعة شلف وجاء ملخص هذا البحث على النحو التالي: قياس اثر بعض ادوات كل من النقدية والمالية (النفقات، الضرائب، معدل إعادة الخصم، سعر الصرف) في

تحقيق التنمية، تشمل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (مؤشر اقتصادي) معدل البطالة (مؤشر اجتماعي) نصيب الفرد من الأراضي الزراعية (مؤشر بيئي) باستخدام تقنية var تأثير سلبي كبير للنقدية عكس المالية، وبالنسبة للبطالة فهناك تأثير موجب قوي للنقدية، أما النفقات تأثيرها غير فعال للحد من البطالة واعتماد الضرائب في المدى القصير.

## 10- صعوبات الدراسة:

تواجه الباحث أثناء قيامه بعمله صعوبات مختلفة إلا أن للبحث حلاوة تحفزه لبذل المزيد من الجهد والدراسة لتحصيل واكتشاف الحقائق العلمية، ومن أهم الصعوبات التي واجهتنا:

- قلة المراجع ذات الصلة المباشرة بالموضوع السياسة المختلطة (النقدية والمالية) وصعوبة التوصل إليها.
- نقص المعطيات والبيانات حول المؤشرات الاقتصادية الوطنية واختلافها أحيانا، بسبب التضارب في الإحصائيات باختلاف مصادرها.

**11- هيكل الدراسة :** لقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول لمعالجة الإشكالية المطروحة بالموضوع ، سبقتهم بذلك مقدمة عامة وتنتهي بخاتمة عامة . بحيث خصص الفصل الأول والثاني للجانب النظري أما الثالث للجانب التطبيقي التحليلي . وتجدر الإشارة إلى أن الفصل الأول فقد خصص للإطار المفاهيمي للسياسة النقدية والمالية والمزج بينهما ، أما الفصل الثاني فقد تناولنا فيه مفاهيم عامة حول المتغيرات الاقتصادية الوطنية والفصل الثالث تناولنا فيه اثر السياسة المختلطة على المتغيرات الاقتصادية الوطنية (2010-2017) ، كما قسم كل فصل إلى ثلاثة مباحث وكل مبحث إلى ثلاثة مطالب للحفاظ على التوازن العام .

# الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية والمالية

والمزج بينهما

### تمهيد:

تعتبر السياسة النقدية إحدى الوسائل الهامة للسياسة الاقتصادية التي تعتمد عليها الدولة، ويتم التخطيط لها من قبل البنك المركزي لتحقيق أهدافها بالاعتماد على أدواتها، كما هو الحال بالنسبة للسياسة المالية التي تعتبر وسيلة من وسائل التنمية والتطور وفقا للدور الأساسي الذي تلعبه لتحقيق الأهداف المسطرة بفضل أدواتها المتعددة. بحيث ترتبط السياستين المالية والنقدية ارتباطا وثيقا وتعزز بعضها البعض في معظم الحالات، فصحة النظام المالي تؤثر في كل منهما، وهذا ما سنتناوله في الفصل بدءا بماهية السياسة النقدية في المبحث الأول مروراً إلى ماهية السياسة المالية في المبحث الثاني، للانتقال إلى المبحث الثالث والذي خصص بإعطاء بعض المفاهيم عن السياسة المختلطة والمزج بين السياسة النقدية والمالية والتنسيق بينهما.

### المبحث الأول : ماهية السياسة النقدية

ساهم التطور المستمر للتغيرات الاقتصادية ولأفكار السياسات النقدية في ظهور جديد لهذه الأخيرة ،وقد كان الأثر الكبير لهذه الظروف في الغرب منذ العديد من السنوات في إبراز الأهمية المتزايدة للسياسة النقدية، وقدرة السلطات النقدية التأثير على معدل النمو المطلوب وفقا لقوة الدولة التي تمكنها من إصدار العديد من التشريعات والقوانين، وهذه الأخيرة إنما توضع من اجل تحديد المسار القومي الاقتصادي لتحقيق أهداف الخطة الاقتصادية، ففي عصر الحرية تركت المتغيرات الاقتصادية لميكانيزم السوق حتى تضمن نوع من التنظيم الذاتي، إلا انه جاءت التشريعات النقدية لضمان حماية المعاملات لا لتغيير أو تصحيح آثار القوانين الطبيعية للسوق. إذن فلم تعد السياسة النقدية مجرد ضمان لتحقيق مزايا التشريعات، بل أصبحت مسؤولة مباشرة عن تحقيق التوازن النقدي مما جعلها تمارس كل الإجراءات التي تمكنها من تحقيق أهدافها بحيث تعد إحدى مظاهر السلطة الاقتصادية العامة والتي تحولها احتلال مكان الصدارة بين السياسات الاقتصادية الكلية، وهذا ما يستدرجنا للبحث عن ماهية السياسة النقدية وهو ما تمثل في المطالب الموالية.

### المطلب الأول: مفاهيم عامة حول السياسة النقدية

بالرغم من اهتمام العديد من الاقتصاديين بالسياسة النقدية الا ان مصطلحها يعتبر حديث نسبيا، وكذلك بعض المهتمين بالاقتصاد التطبيقي أو العملي، خاصة في فترات عدم الاستقرار الاقتصادي وأثناء الأزمات.<sup>1</sup> السياسة النقدية هي إدارة العرض المالي وأسعار الفائدة على المستوى الاقتصادي الكلي. على أن السياسة النقدية تصبح مقيدة عندما تستخدم أسعار الفائدة العالية لتقليص حجم الكتلة النقدية، وتصبح توسعية عندما تسمح لأسعار الفائدة بالهبوط لزيادة معدل النمو في الكتلة النقدية.<sup>2</sup> وتعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية الكلية للدولة التي تعتمد عليها إلى جانب كل من السياسة المالية، السياسة التجارية وسياسة الأسعار أو الأجور للتأثير على النشاط الاقتصادي. وبالتالي نبرز أهم التعاريف والمفاهيم التي جاءت بخصوص السياسة النقدية:

\* يعرفها GEORGE PARIENTE على أنها "مجموعة الإجراءات والتدابير المتخذة من قبل السلطة النقدية قصد إحداث اثر على الاقتصاد، ومن اجل ضمان استقرار أسعار الصرف".<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - الدوري زكريا ، السامرائي يسرى، البنوك المركزية والسياسات النقدية، الطبعة العربية، داراليازوري، عمان- الأردن، 2006، ص 185

<sup>2</sup> - دي فيلدر ستيفان ، سياسات الاقتصاد الكلي وحقوق الطفل، ترجمه : اديب نعمة ، الطبعة العربية الأولى، ورشة الموارد العربية، بيروت-لبنان، 2000، ص6

<sup>3</sup> - بوخاري جلو موسى، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسين العصرية، لبنان، 2010، ص59

\*وعرفها EINAIG بأنها "تشمل على جميع القرارات والإجراءات النقدية بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية، وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي".<sup>1</sup>

\* ويعرفها KENT على أنها "مجموعة الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد بهدف بلوغ هدف اقتصادي، تهدف الاستخدام الكامل".<sup>2</sup>

رغم تنوع التعاريف واختلافها إلا أنها تصب في معنى أن السياسة النقدية هي أداة من أدوات السياسة الاقتصادية تهتم بالجانب المادي لتحقيق أهداف معينة، كما تعتمد بذلك على مجموعة من الإجراءات والوسائل بغرض التحكم والتأثير على المتغيرات الاقتصادية في فترة زمنية معينة.

### المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية

للسياسة النقدية عدة أهداف تسعى لتحقيقها وفقا للوضع الاقتصادي للبلاد، ومن بين هذه الأهداف نذكر<sup>3</sup>:

- تشجيع النمو الاقتصادي، و تحقيق المعدل الأمثل للنمو المصحوب بالعمالة،

- تحقيق الاستقرار النقدي داخليا وخارجيا،

- ضمان قابلية الصرف والحفاظ على قيمة العملة،

- تعبئة المدخرات والموارد المالية اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية،

- دعم السياسة الاقتصادية للدولة من اجل توزيع عادل للثروة،

و تختلف أهداف السياسة النقدية تبعا لمستويات التقدم، ففي الدول المتقدمة تركز على العمالة الكاملة للاقتصاد في إطار الاستقرار النقدي الداخلي، أما في الدول النامية فهي تركز على توفير التمويل اللازم لخدمة التنمية.

ويمكن تقسيم الأهداف إلى أهداف أولية، ووسطية وأهداف نهائية للسياسة النقدية، ونستعرض أهمها فيما يلي:

#### 1-استقرار الأسعار: تعتبر المحافظة على استقرار الأسعار من أهم العوامل التي تؤثر على النشاط الاقتصادي

والمؤشرات الاقتصادية الرئيسية، وتنحصر هذه الغاية في العمل على محاربة التغيرات المستمرة والعنيفة في مستوى

الأسعار نظرا لان أي تغييرات كبيرة في مستويات الأسعار من العوامل التي تؤثر سلبا على قيمة النقود وبالتالي آثار

ضارة على مستوى الدخل والثروات وتخصيص الموارد الاقتصادية بين الفروع الإنتاجية وبالتالي على الأداء

الاقتصادي<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - مفتاح صالح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر، مصر، 2005، ص98

<sup>2</sup> - نفس المرجع والصفحة سابقا.

<sup>3</sup> - عبد اللاوي مفيد، محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية، مطبعة مزوار، الجزائر، 2007، ص63.

<sup>4</sup> - الدوري زكريا، السامرائي يسرى، مرجع سبق ذكره، ص187.

**2- استقرار أسعار الصرف:** يعتبر تحقيق استقرار أسعار الصرف مرتبطا باستقرار الأسعار للدولة، ولتوضيح الارتباط نفترض انخفاض الأسعار في دولة ما، وهذا الانخفاض بالتالي سوف يؤدي إلى زيادة الصادرات ومن ثم إلى زيادة الطلب على عملة الدولة التي انخفضت فيها الأسعار، ومنه إلى ارتفاع سعر الصرف مقابل العملات الأخرى، والعكس صحيح<sup>1</sup>. ففي حالة المضاربة الشديدة تحدث تقلبات في سوق الصرف ما يؤدي إلى عدم القدرة على التحكم في هذا الهدف<sup>2</sup>. لذلك فإن الاقتصاديات الواسعة والمتنوعة التي تتميز بانفتاح قليل على الخارج والتي ترتبط بشريك اقتصادي أساسي لا يمكنها أن تركز جميع الأهداف الواسطة للسياسة النقدية على معدل الصرف، لأنه في حالة المضاربة على عملة معينة، إذا لم يكن ذلك لأسباب اقتصادية موضوعية يمكن للبنك المركزي أن يستنفذ احتياطياته من العملة الصعبة مقابل الخلق المفرط للنقد الوطني حتى يمكن تداوله محليا<sup>3</sup>.

**3- تلبية المتطلبات المالية للنشاط الاقتصادي:** من أهم أهداف السياسة الائتمانية، فمن المفترض قيام البنك المركزي بتلبية حاجة القطاعات الاقتصادية المختلفة عن طريق الائتمان وخصوصا في أوقات الرواج الاقتصادي.

**4- التحكم في دائرة التقلبات الاقتصادية:** مما لا شك فيه أن مرور اقتصاديات الدول بمراحل مختلفة من الانتعاش والركود يؤثر على الأداء الاقتصادي ومعدلات التوظيف، ويمكن للسياسة الائتمانية أن تلعب دورا هاما في تخفيف الآثار للتقلبات الاقتصادية عن طريق انتهاز سياسة توسعية في أوقات الركود وسياسة تقييدية في ذروة الرواج والتي يصاحبها عادة معدلات تضخم مرتفعة<sup>4</sup>.

**5- العمالة الكاملة (تحقيق مستوى عال من الاستخدام):** العمالة هي مستوى التشغيل الذي يتحقق من الاستخدام الكفء لقوة العمل، وتكمن أهمية العمالة في أنها وسيلة وليست غاية، لان الوصول إلى العمالة هو الوصول إلى توظيف مستوى معين للموارد الطبيعية والبشرية وفقا لمتطلبات المجتمع واحتياجاته، وبالتالي تبقى العمالة الكاملة هدف طويل الأجل ترسمه الحكومات وتسعى جاهدة لتحقيقه وفقا لإجراءات السلطات النقدية الكفيلة بتجنيب الاقتصاد البطالة وما يرافقها من عوامل أخرى، ومن بين هذه الإجراءات تشغيل الموارد الإنتاجية الغير مستغلة<sup>5</sup>.

<sup>1</sup>الدوري زكريا، السامرائي يسرى، مرجع سبق ذكره، ص188، بتصرف.

<sup>2</sup> قدي عبد المجيد، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص75.

<sup>3</sup> ملاك وسام، النقود والسياسات النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني، بيروت-لبنان، 2000، ص205.

<sup>4</sup> الدوري زكريا، السامرائي يسرى، مرجع سبق ذكره، ص189.

<sup>5</sup> مفتاح صالح، مرجع سبق ذكره، ص138.

و مما سبق للسياسة النقدية دور مهم في تحقيق العمالة وتخفيض البطالة بتقوية الطلب الفعال، بزيادة العرض النقدي تنخفض أسعار الفائدة فيقبل رجال الأعمال على الاستثمار فتتخفض البطالة وبالتالي زيادة الدخل.

**6- تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة<sup>1</sup>:** يعتبر من أهم ادوار السياسة النقدية و الأهداف الأساسية لها ، لكن هناك عوامل أخرى غير نقدية يجب توافرها لتحقيق هذا المعدل العالي ، كتوافر الموارد الطبيعية والقوى العاملة الكفؤة والظروف السياسية والاجتماعية الملائمة،وفقا للتنسيق بين هذه العوامل ودور السياسة النقدية والمالية الملائمة الغير مناقضة لها.و النمو الاقتصادي كهدف للسياسة النقدية، يجدر الإشارة إلى التنمية والفرق بينهما، فتعني التنمية التغير في السنوات الأخيرة لتحقيق الأهداف الأساسية التالية:القضاء على الفقر وعلاج أسبابه، تحسين نوعية الحياة، دعم القدرة على النمو.بينما النمو يعني معدل تغير الناتج الكلي الحقيقي،فكلاهما مرتبط بالتطور الاقتصادي،كما تعتبر مشكلة قصور الموارد الداخلية لتوفير التمويلات اللازمة للاستثمارات المخططة في التنمية في الدول المتخلفة،من بين العراقيل للتنمية،إضافة إلى ضعف القدرة على تنمية رأس المال المادي والبشري، وهذا يتطلب تحقيق معدل مرتفع للادخار، وبالتالي دور السياسة النقدية تحقيق ذلك والتأثير على الاستثمار بزيادة الفرص الائتمانية،كما يجب عدم تفضيل التضخم للتخفيض من البطالة ،حتى يمكنها الانطلاق في صنع اقتصادها على طريق النمو الذاتي السريع،وأما بالنسبة للاقتصاد الجزائري فكان هدف السياسة النقدية في تحقيق النمو ضمنيا من خلال دور السلطات النقدية وفقا للتوسع الائتماني لتوفير التمويل اللازم للأفراد والمؤسسات.

**7- تحقيق التوازن و تحسين ميزان المدفوعات:** ميزان المدفوعات سجل يدون فيه كل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين مقيمين في بلد معين وبلاد أخرى خلال فترة زمنية معينة، وعادة ما تكون سنة.وهناك اختلاف بين الاقتصاديين لتحقيق التوازنين والسياسة المتبعة لذلك،لاختلاف التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد، فيمكن تحقيق التوازن الداخلي عند الوصول إلى العمالة والمحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار،أما التوازن الخارجي فيتحقق عند توازن ميزان المدفوعات للبلد،وإذا نشأ تناقض بينهما فالميزان الداخلي يأخذ الأولوية على الميزان الخارجي. كما يرى بعض الاقتصاديين انه يجب على السلطات النقدية إتباع إجراءات تصحيحية لاختلال ميزان المدفوعات كلما كانت الدولة تملك احتياطات نقدية صغيرة،وليست لها القدرة الكافية للحصول على قروض من الخارج بالشروط المناسبة ، وبالتالي فنظام التعويم يكون أكثر ملائمة في هذه الحالة، كما انه كلما كانت الدولة تملك احتياطات نقدية كبيرة انخفضت الحاجة إلى الإجراءات التصحيحية ،لذلك فنظام التثبيت يعتبر أكثر ملائمة لأوضاعها.

<sup>1</sup> - مفتاح صالح، مرجع سبق ذكره، ص140

ومن ذلك يبرز دور السياسة النقدية في تقليل عجز ميزان المدفوعات باستخدام البنوك المركزية أداة الرفع من سعر الخصم، وخاصة عندما يعاني الاقتصاد من معدل مرتفع للتضخم، فإن هذه الإجراءات تجعل دور السياسة النقدية مهماً في تصحيح الاختلال، والأمر مختلف في الدول المتخلفة لعدم توافر العوامل المذكورة سابقاً، إضافة إلى نقص احتياطات الصرف وتأثر سيولة الجهاز المصرفي لكل التغيرات التي يتعرض لها من العملات الأجنبية المملوكة. أما عن الكيفية التي يمكن بموجبها للسياسة النقدية الوصول إلى أهدافها المذكورة سابقاً فإنها تتم وفقاً لاستخدام الوسائل والأدوات المتاحة، وهذا ما سنتناوله في المطلب الموالي.

### المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية

تعرف أدوات السياسة النقدية بأنها الوسائل المختلفة التي تستعين بها الدولة في إدارة حجم المعروض من النقود من خلال تدابير وإجراءات سيادية تهدف إلى تعظيم أهداف معينة.<sup>1</sup>

كما يعتبر البنك المركزي المسؤول المباشر بالدرجة الأولى عن تنفيذ السياسة النقدية ويعتمد في ذلك على نوعين من الوسائل لتحقيق أهدافها، منها ما هو غير مباشر متمثلة في السياسة العامة أو الطرق الكمية، ومنها ما هو مباشر متمثلة في الأدوات التكميلية أو ما يعرف بالطرق النوعية، وهو ما نستعرضه فيما يلي:

#### \* الفرع الأول: الأدوات الكمية (الأدوات الغير مباشرة)

تتضمن السياسة النقدية مجموعة من الأدوات الغير مباشرة تتمثل فيما يلي:

**\* أولاً: سياسة سعر إعادة الخصم:** يقصد بالسعر أو الفائدة التي يتقاضاها المصرف المركزي من المصارف التجارية عندما تلجأ إلى إعادة خصم الأوراق التجارية قصيرة الأجل التي بحوزتها، أو الاقتراض بضمان الأوراق المالية الحكومية من أجل حصولها على موارد نقدية جديدة أو إضافية لتدعيم احتياطياتها النقدية وبالتالي زيادة قدرتها على منح الائتمان وخلق ودائع جديدة. ويهدف المصرف المركزي من سياسة إعادة الخصم التأثير أولاً على كلفة حصول المصارف التجارية على الموارد النقدية الإضافية التي يقدمها وثانياً على كلفة الائتمان الذي تضعه المصارف تحت تصرف عملائها من الوحدات الاقتصادية غير المصرفية.<sup>2</sup>

**\* ثانياً: عمليات السوق المفتوحة:** وهي قيام البنك المركزي بشراء أو بيع الأوراق المالية الحكومية للتحكم في القاعدة النقدية، وتعتبر كذلك إحدى الأدوات التقليدية التاريخية التي اتبعتها البنوك المركزية في عرض النقود. فإذا

1- كامل فهمي حسين، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في الاقتصاد الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة - السعودية، 2006، ص 14.

2- حداد أكرم، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونشري، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2005، ص 185.

كان الهدف هو عرض النقود، فان البنك المركزي يقوم بشراء الأوراق المالية من البنوك التجارية ويدفع مقابلها شيكات مسحوبة على البنك المركزي وهذه الشيكات تودع في البنوك التجارية وبالتالي يكون في إمكانها أن تتوسع في حجم الائتمان وخلق النقود من الودائع، ومن ثم يزداد المعروض النقدي. أما إذا كان الهدف هو إنقاص عرض النقود، فان البنك المركزي يقوم ببيع الأوراق المالية الحكومية ومن المفترض أن يدفع المشترون مقابل هذه الأوراق شيكات مسحوبة على البنوك التجارية ولصالح البنك المركزي، وبالتالي تزداد مديونية البنوك التجارية لدى البنك المركزي وتقل احتياطياتها من النقود السائلة، ومنه تقل مقدرة البنوك على خلق الائتمان وخلق النقود ويقل المعروض النقدي. مع ملاحظة أن دخول البنك المركزي بائعا فانه يخفض من سعر الأوراق المالية في السوق، وبالتالي ترتفع أسعار الفائدة وتقل رغبة رجال الأعمال في الاقتراض من البنوك والعكس صحيح في حالة دخول مشتريين.<sup>1</sup>

\***ثالثا: نسبة الاحتياطي القانوني الإلزامي:** يلزم البنك المركزي البنوك التجارية الاحتفاظ بنسبة أو رصيد من النقود لديه في شكل نقود سائلة، أو ودائع جارية أو آجلة.<sup>2</sup> ويمكن للبنك المركزي أن يغير هذه النسبة بقرار عند اللزوم للتحكم في العرض النقدي، فعند بلوغ الحد الأعلى من حجم الائتمان يلجا البنك المركزي إلى الضغط على الودائع المتاحة لدى البنوك وذلك من خلال الرفع من نسبة الاحتياطي الواجب الاحتفاظ به لدى البنك المركزي، والعكس عندما يكون الهدف تشجيع التوسع الائتماني وزيادة العرض النقدي.

#### \***الفرع الثاني: الأدوات النوعية ( الأدوات المباشرة )**

الأدوات المباشرة هي تلك التي تمس مباشرة عرض النقد، أو بالأحرى حائزي النقد، فهي تتعلق بالنقد المتداول وأهمها :

\***أولا: تنظيم القروض الاستهلاكية:** يعتبر القرض الاستهلاكي القرض الذي لم يسدد بعد، أو بالمعنى الأوسع هو قرض بغرض شراء السلع الاستهلاكية وليس قرض بغرض الاستثمار، وقد تقوم الدولة بتشجيع هذه القروض لتحفيز الإنتاج المحلي وزيادة العمالة، فتعمل على تشجيع المصارف على تقديم القروض للجمهور بأسعار فائدة منخفضة، بذلك يستطيع المقترض شراء ما يحتاجه. وتعتبر من أهم الأدوات النوعية لسياسة الرقابة على القروض الاستهلاكية، كان البنك المركزي يفرض حد أقصى للأموال التي تستخدمها البنوك لتمويل القروض الاستهلاكية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية والبنك المركزي، الدار الجامعية، الأردن، 2009، ص ص 24، 25.

<sup>2</sup> - الفطاييري ضيف الله محمد، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، 2010، ص 28

<sup>3</sup> - بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 129

\*ثانيا: وضع حد أقصى لسعر الفائدة: أحيانا تتنافس البنوك التجارية بغرض زيادة ودائع العملاء، فتمنح الفوائد على الودائع الجارية مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة ارتفاعا كبيرا، ولذا فان البنك المركزي قد يضع حدا أعلى للفوائد التي تمنح على الودائع الجارية لا يجب على البنوك التجارية أن تتخطاه، وهذا الحد يكون قابلا للتغيير حسب الظروف الاقتصادية، فينخفض في حالة الرواج ويرتفع في حالة الكساد.<sup>1</sup>

\*ثالثا: تأطير القروض: تعرف كذلك بتخصيص الائتمان، وتكون هذه السياسة ذات فعالية كبيرة إذا كان الاقتصاد هو اقتصاد الاستدانة، فهي لم تشمل فقط تحديد المبلغ المتاح لكل طلب قرض بل إضافة للشروط التي يطلبها فيما يتعلق بالأوراق التجارية القابلة لإعادة الخصم.<sup>2</sup> وهو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سوق لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب معينة، وفي حال الإخلال بهذه الإجراءات تتعرض البنوك إلى عقوبات تتباين من دولة إلى أخرى، واعتماد هذا الأسلوب ينبع من سعي السلطات النقدية إلى التأثير على توزيع القروض في اتجاه القطاعات المعتبرة الأكثر حيوية بالنسبة للتنمية، أو تتطلب موارد مالية كبيرة، وان استعمال هذه الأدوات يمكن أن يقود إلى تشوهات قطاعية وهذا ما دفع إلى الاستغناء عنها في الكثير من الدول، و بهدف منح الائتمان يقوم البنك المركزي بهذه السياسة حسب القطاعات ذات الأولوية، في أوقات التضخم بقيد الائتمان للقطاعات التي هي السبب في ذلك، والعكس على القطاعات الأخرى، كما يمكن أن تتعلق بمعيار اجل القرض، أما في حالات التضخم الجامح تكون هذه السياسة إجبارية.

\*رابعا: سعر الصرف: يستخدم من طرف البنك المركزي بهدف التأثير على حجم التجارة الخارجية، حيث يقوم بتخفيض سعر الصرف للعملة المحلية إذا كان هدفه زيادة الصادرات لأجل تحسين ميزان المدفوعات، ويقوم برفع سعر صرف العملة المحلية لزيادة الاستيراد من الخارج، ويعتبر الصرف السبب الرئيسي في نمو التجارة الخارجية.<sup>3</sup>

\*خامسا: أسلوب العلانية: يقوم البنك المركزي في هذا الأسلوب بنشر بيانات صحيحة عن حالة الاقتصاد القومي وما يناسبه من سياسة معينة للائتمان المصرفي ووضعها أمام الجمهور، وذلك بهدف كسب ثقة الرأي العام والبنوك التجارية من اجل إقناعهم في مساندة ودعم السياسة النقدية التي يقرها البنك المركزي في التوجيه والرقابة على الائتمان ويرتبط نجاح هذا الأسلوب بدرجة التقدم الاقتصادي والوعي المصرفي حيث يعتبر أكثر نجاحا في الدول المتقدمة عنه في الدول النامية.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - مبارك عبد النعيم وآخرون، مقدمة في اقتصاديات النقود والصرافة والسياسات النقدية، الدار الجامعية، الاسكندرية-مصر، 1999، ص217.

<sup>2</sup> - لطرش الطاهر، تقنيات البنوك، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2005، ص220.

<sup>3</sup> - بلعوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص130.

<sup>4</sup> - القطايري ضيف الله محمد، مرجع سبق ذكره، ص34.

\*سادسا: أسلوب الإقناع الأدبي: هو سلاح للبنك المركزي في توجيه النصح للمصارف التجارية وذلك بعدم التوسع في تقديم القروض وخاصة التي توجه للمضاربة إذا ما رأت أن في ذلك ثمة خطر على الاقتصاد القومي ويأخذ هذا التوجيه الأدبي أشكال مختلفة منها إرسال مذكرات إلى المصارف الأعضاء بالامتناع عن قبول أوراق معينة أو عدم الإقراض لمشروعات معينة، كما تأخذ شكل تحذير بعد قبول إعادة الخصم لبعض الأوراق التجارية أو عدم تقديم الأموال المطلوبة، كما تعمل أيضا لإقناع المصارف على التوسع في الائتمان.<sup>1</sup>

\*سابعا: أسلوب الأوامر والتعليمات: بهذا الأسلوب يصدر البنك المركزي الأوامر والتعليمات المباشرة للبنوك التجارية والتي تصبح ملزمة بتنفيذها وإلا تعرضت للعقوبات من قبل البنك المركزي، ويحقق هذا الأسلوب نجاحا في الرقابة على الائتمان وخاصة في البلدان المتخلفة التي لا تنجح أساليب الرقابة الكمية والنوعية في تحقيقها.<sup>2</sup> ومن خلال هذه الأدوات سواء كانت نوعية (مباشرة) أو كمية (غير مباشرة)، تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق جملة من الأهداف بغض النظر عن كونها أولية، وسطية أو نهائية، بقدر ما تسعى إلى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية وتحقيق التنمية والإنعاش الاقتصادي على وجه الخصوص، كل ذلك حسب وضع الدولة والعوامل السائدة بها، ووفقا للسياسات المتبعة وهو ما يسوقنا إلى دراسة السياسة المالية في المبحث الموالي.

<sup>1</sup> - الدوري زكريا، السامرائي يسرى، مرجع سبق ذكره، ص 218

2- وجدي جميلة، السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم، رسالة ماجستير، اقتصاد قياسي بنكي ومالي، جامعة تلمسان، 2015/2016، ص 19.

### المبحث الثاني: ماهية السياسة المالية

أحد أهم السياسة الاقتصادية العمومية تعتبر السياسة المالية وكذا الباب الذي تلجأ الدولة إليه للقيام بأنشطتها الاقتصادية فانه من الضروري استعراض هذه السياسة بجميع جوانبها .

#### المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية وتطورها

تعرف السياسة المالية بأنها "أسلوب أو برنامج عمل مالي تتبعه الدولة عن طريق استخدام أدواتها المختلفة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية".<sup>1</sup>

- وتعتبر كذلك الطريق الذي تنتهجه الحكومة في تخطيط الإنفاق العام وتدابير وسائل تمويله كما يظهر في الموازنة العامة للدولة وقد تطور هذا المفهوم حسب الدور التي كانت تلعب الدولة في النشاط الاقتصادي لكن لم يخرج عن كونه استخدام الحكومة لإيرادات العامة والإنفاق الحكومي والعام لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية خلال فترة زمنية معينة، أو هي مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تتخذها الحكومة في أي دولة لتحقيق مجموعة من الأهداف المتفق عليها خلال فترة زمنية معينة.<sup>2</sup>

- احتلت السياسة المالية مكانا بارزا في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية من خلال المراحل التي مرت بها السياسة المالية بحيث بدأ الحديث عن المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية التي اعتبرت أن الأنظمة الاقتصادية ستعمل على تحقيق التوازن بشكل تلقائي وبالتالي ستساهم في التوظيف الكامل في الاقتصاد دون أن يكون هناك حاجة لتدخل الحكومة فقد انحصر دور القطاع الحكومي في أداء وظائف معينة ومحدودة مثل الأمن، الدفاع عن للدولة وتوفير بعض الخدمات الأساسية كما أن التوازن بين النفقات والإيرادات سيحدث تلقائيا حيث أن الضرائب هي المورد الوحيد لمواجهة النفقات الحكومية القليلة بطبيعة الحال وبذلك كان دور الموازنة قليل ومحدود في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، كما أن هذا الأمر قد لا يدفع نحو الاقتراض الداخلي أو الخارجي وذلك بسبب توازن الموازنة العامة للدولة بشكل مستمر. وبظهور أزمة الكساد العظيم عام 1929 في الو. م. أ. وما رافقه من انخفاض في مستويات الدخل وانتشار البطالة وغياب التوازن التلقائي في الكثير من الأسواق والأنظمة الاقتصادية، وكذلك من أحد أهم الأسباب التي أدت إلى هذه الأزمة هو غياب الدور الحكومي من النشاط الاقتصادي وهي تعتبر أحد الانتقادات الرئيسية التي واجهها الاقتصادي كينز للمدرسة الكلاسيكية، حيث وجد أن هنالك دورا هاما وضروريا يجب أن تلعبه السياسة المالية وغيرها من السياسات الاقتصادية، ويختلف

1 - طويل بماء الدين، دور السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي، أطروحة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2015/ 2016، ص 41.

2- عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية تحليل جزئي وكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 425.

عند الدور الذي أشار إليه النظام الكلاسيكي وذلك بهدف تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي عن طريق التأثير على الطلب في الاقتصاد دون تقلب مستواه. و تختلف أهمية السياسة المالية من دولة إلى أخرى تبعا للنظام الاقتصادي المطبق والسائد لتلك الدولة، فإذا كانت الدولة تطبق النظام الرأسمالي كما هو الحال في العديد من دول العالم نجد أن القطاع الخاص هو القطاع السائد في النشاط الاقتصادي، وعليه يأتي دور السياسة المالية لمعالجة المشاكل الاقتصادية التضخمية منها الركودية والتي تؤثر على النشاط الاقتصادي والطلب الكلي فيه. في حين إذ ما كانت الدولة تحت نظام اشتراكي فان السياسة المالية تلعب دورا كبيرا نظرا لاتساع نطاق القطاع العام (الحكومي) لاحتلاله حيزا كبيرا في النشاط الاقتصادي لتلك الدول.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: أهداف السياسة المالية

تسعى الدولة إلى تحقيق أهداف متعددة بواسطة السياسة المالية عن طريق مجموعة من الإجراءات والتدابير المتخذة نذكر أهمها في النقاط التالية<sup>2</sup>:

#### 1-التخصيص الأمثل للموارد المجتمعية : للمجتمع مجموعة من الموارد يمتلكها، موارد محدودة ونافذة وأخرى

متجددة، تسعى الدولة إلى إيجاد كفاءات من اجل إنتاج مختلف السلع والخدمات التي تلي الاحتياجات الأساسية والمتزايدة للمجتمع وذلك عن طريق الدور التوجيهي والتحفيزي للقطاع العام والخاص مستخدمة أدوات يطلق عليها اسم أدوات السياسة المالية منها ما يتعلق بالإيرادات العامة للدولة وأخرى بالنفقات العامة.

#### 2-التوزيع العادل للثروات والدخل : يؤدي تحقيق الهدف الأسبق إلى تعظيم وتنويع الإنتاج بمختلف أنواعه

(السلع والخدمات ) حيث تستخدم السياسة المالية أدواتها من اجل توزيعه توزيعا عادلا على أفراد المجتمع، وذلك عن طريق مجموعة من الإجراءات المتعلقة بالتوزيع الأولي للثروة والتوزيع العادل للدخل المحقق نتيجة استخدام مصادر الثروة والتوزيع التوازني لتصحيح الاختلالات الناتجة عن استخدام الموارد المتاحة.

#### 3-تحقيق الاستقرار الاقتصادي: تحقيق الحد الأدنى من الاستقرار في الإنتاج والتشغيل يعتبر من أهم الأهداف

للسياسة المالية حيث أن الاستقرار الاقتصادي لا يعني الجمود والركود في القطاعات الاقتصادية المختلفة. بل يعني الوقاية من التقلبات المستمرة في الإنتاج ومقدار الدخل ومستوى الأسعار في الأطوار الاقتصادية من ركود، كساد

1- بوراس اسامة، السياسة النقدية والمالية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية-دراسة حالة الجزائر 2001-2014، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، علوم التسيير، 2015/2014، ص ص 44، 45.

2- حماد سيف الدين، السياسة المالية وأثرها على الاستثمار، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، العلوم الاقتصادية، 2015/2014، ص ص 7، 8.

فانتعاش، فتضخم، فتسبب في اختلال الحياة الاقتصادية ونشأ عنها مصاعب في المجالين الاقتصادي والاجتماعي فيأتي تدخل الدولة من اجل تدارك الاختلال والتخفيف منه وذلك عن طريق استخدام أدوات السياسة المالية.

**4- التوازن المالي:** وجوب استخدام موارد الدولة على أحسن وجه و قدر الإمكان .

**5- التوازن العام:** يعتبر التوازن العام التوازن بين مجموعة الإنفاق القومي ( نفقات الأفراد للاستهلاك والاستثمار إضافة إلى نفقات الحكومة ) وبين الناتج القومي بالأسعار الثابتة في مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة، حيث تلجأ الدولة إلى استخدام أدوات كثيرة ومتنوعة للوصول إلى هذه الأهداف وأهمها الضرائب والقروض والإعانات والإعفاءات والمشاركة مع الأفراد في تكوين المشاريع وغيرها.

### المطلب الثالث: أدوات السياسة المالية

تتمثل أدوات السياسة المالية في النفقات والإيرادات العامة والموازنة العامة وهذا ما سنتطرق إليه من خلال ما يأتي:

**\*الفرع الأول: النفقات العامة:** يخرج من خزانة الدولة مبلغ نقدي بقصد إنتاج حاجة عامة، هو النفقات العامة.

#### \*أولاً: خصائصها:

**1\* مبلغ نقدي :** يجب إنفاق مبلغ نقدي من طرف الدولة لكي تحصل على السلع والخدمات اللازمة لممارسة نشاطها، وبالتالي فان كلما تنفقه الدولة سواء من اجل الحصول على السلع والخدمات اللازمة لتسيير المرافق العامة أو شراء السلع الرأسمالية اللازمة لعمليات الإنتاج أو المنح والإعانات والمساعدات لمختلف أشكالها لكي يعد من قبيل النفقات العامة يجب أن يتخذ الصفة النقدية .<sup>1</sup>

**2\* تصدر عن شخص عام :** تشمل الدولة الوزارات والمصالح والمؤسسات العامة وغيرها من الأجهزة الحكومية تتولى عملية إنفاق النفقة العامة التي ترصد لها اعتمادات مالية في موازنتها فتقوم بإنفاقها بغرض تقديم خدمات للمواطنين .<sup>2</sup>

**3\* تحقق نفع عام:** وجوب أن يكون الغرض من النفقة العامة إشباع الحاجات العامة فان تحقيق النفع العام أو المصلحة العامة هو المبرر الأساسي للنفقة العامة ويرجع هذا العنصر إلى مبدأ العدالة بين الأفراد، فإذا كان الأفراد يتساوون في تحمل الأعباء العامة كالضرائب فمن الطبيعي أو الأخرى من الواجب أن يتساووا في الانتفاع من النفقة العامة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - جامع احمد، علم المالية العامة، الجزء الأول، دار النهضة العربية، 1970، ص 28

<sup>2</sup> - عصفور شاكِر مُجَد، أصول الموازنة العامة، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان-الأردن، 2008، ص 278.

<sup>3</sup> - ناشد عدلي سوزي، المالية العامة، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت-لبنان، 2006، ص 93

ثانياً\*التقسيمات الاقتصادية للنفقات العامة: يتم الاستناد إلى عدد من المعايير في تصنيف النفقة العامة في نطاق التقسيمات الاقتصادية للنفقات العامة من أهم تلك المعايير نذكر: معيار طبيعة النفقة، معيار دورية النفقة، معيار الغرض من النفقة.

### 1\*حسب معيار طبيعة النفقة: تميز نوعين من النفقات:

أ- النفقات الحقيقية: هي استخدام الدولة لجزء من القوة الشرائية للحصول على السلع والخدمات المختلفة حيث يؤدي مثل هذه النفقات إلى زيادة مباشرة في الناتج القومي، إذ أن الموضوع هذا الإنفاق عادة مكافئة الخدمات أو دفع ثمن السلع التي تحصل عليها الدولة مؤدية بذلك إلى حرمان القطاع الخاص من تلك السلع والخدمات.<sup>1</sup>

ب- النفقات التحويلية: هي نفقات لا يوجد لها مقابل مباشر ولا تؤدي إلى زيادة في الناتج القومي بل يؤدي إلى إعادة توزيعه، إذ هي تحويل مبالغ نقدية من فئة إلى أخرى في المجتمع بغرض إحداث تغيير في نمط توزيع الدخل. والنفقات التحويلية منها ما يؤدي إلى زيادة دخل الأفراد إذا اتخذت الشكل النقدي وهي بذلك تعتبر نفقات تحويلية مباشرة، ومنها ما يكون في شكل تقديم خدمات بالجمان وتدعى النفقات التحويلية غير مباشرة فالأولى تؤدي إلى زيادة الدخل النقدي، بينما الثانية تؤدي إلى زيادة الدخل الحقيقي.<sup>2</sup>

### 2\*حسب معيار دورية النفقة:

أ- النفقات الحكومية الجارية أو العادية: تتكرر بانتظام سنويا كنفقات التسيير الإداري للدولة ورواتب الموظفين وتكرار هذا النوع من النفقات لا يعني التكرار بنفس القيمة ولكن الاعتبار هنا إلى التكرار السنوي العادي.<sup>3</sup>

ب- النفقات الحكومية الرأسمالية أو غير العادية: تتكرر بانتظام في الميزانية العامة للدولة وتمول من إيرادات غير العادية (القروض) مثل إنشاء الطرق ونفقات مواجهة آثار الكوارث الطبيعية.<sup>4</sup>

### 3\*حسب معيار الهدف من النفقة:

يعتبر هذا المعيار الوظيفة التي تقوم بها الدولة ويشمل ثلاثة أنواع من النفقة العامة:

أ- النفقات الحكومية الإدارية: من ضمنها كافة النفقات الحكومية اللازمة لإدارة وتشغيل كافة المرافق الحكومية من دفاع وامن وعدالة والتمثيل الدبلوماسي وكافة المرافق الاقتصادية والإدارية.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> - باهر عتلم محمد، المالية العامة-أدواتها الفنية وأثارها الاقتصادية، مكتبة الآداب، مصر، 1998، ص86

<sup>2</sup> - المحجوب رفعت، المالية العامة، مكتبة النهضة، مصر، 1992، ص92

<sup>3</sup> - الهبتي فواز عبد الرحمن، الحشالي منجد عبد اللطيف، المدخل الحديث في الاقتصاديات العامة، الطبعة الأولى، دار المناهج، عمان-الأردن، 2005، ص36

<sup>4</sup> - مرزقي عباس محمد، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، صص90، 91

<sup>5</sup> - دراز حامد عبد المجيد وآخرون، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص87

ب- النفقات الحكومية الاقتصادية : تشمل النفقات التي تنفقها الحكومة تحقيقا لبعض الأهداف الاقتصادية كتشجيع وحدات القطاع الخاص على زيادة الإنتاج أو تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد وأيضا زيادة الطاقة الإنتاجية بزيادة المتاح من استثمارات البنية الأساسية وزيادة كفاءتها أو زيادة الاستثمارات في القطاع العام.<sup>1</sup>

ج - النفقات الحكومية الاجتماعية : تحقيق هدف اجتماعي محض هو الغرض من هذه النفقات، وتتمثل في ما تنفقه الدولة من اجل توفير الخدمات التعليمية والصحية والترفيهية وتحقيق العدالة الاجتماعية بزيادة على ذلك الإعانات التحويلية التي تمنح لبعض فئات المجتمع بحسب الحاجة كإعانات البطالة وإعانات ذوي الدخل المحدود وإعانات العجزة.<sup>2</sup>

\*ثالثا: تقسيم النفقات العامة في التشريع الجزائري : تقسم النفقات العامة حسب المشرع الجزائري إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز:

**1\* نفقات التسيير<sup>3</sup>** : تعرف كذلك باعتمادات التسيير وهي تتضمن حسب نص المادة 5 من القانون المتعلق بالمحاسبة العمومية تغطية الأعباء العادية الضرورية لتسيير المصالح العمومية التي تسجل اعتماداتها في الميزانية العامة للدولة وترتبط هذه النفقات بالنشاط العادي واليومي للدولة التي تمكنها من تسيير مرافقها العمومية قصد إتباع الحاجات العامة وتجمع نفقات التسيير في 04 أبواب هي:

- أعباء الدين العام والنفقات المحسومة من الإيرادات،
- تخفيضات السلطات العمومية ،
- النفقات الخاصة بوسائل المصالح ،
- التدخلات العمومية ،

**2\* نفقات التجهيز** : يتولد زيادة الناتج الوطني الإجمالي عن هذه النفقات ، ومنها زيادة ثروة البلاد فهي نفقات استثمارية تتكون من الاستثمارات الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والتي تعتبر مباشرة استثمارات منتجة ويضاف إلى تلك النفقات الاستثمارية إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية وتخصص نفقات التجهيز للقطاعات الاقتصادية للدولة من اجل تجهيزها بوسائل للوصول إلى تحقيق عملية تنمية شاملة في الوطن

<sup>1</sup> - حسين عوض الله زينب ، مبادئ المالية العامة ،الدار الجامعية للطباعة والنشر،1998،ص47.

<sup>2</sup> - بن موسى أم كلثوم، إشكالية عقلانية النفقات العمومية، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان،2010/2009،ص55

<sup>3</sup> - بلس شاوش بشير، المالية العامة المبادئ العامة وتطبيقاتها في القانون الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2007،ص58

وهذه النفقات تتمثل في المخطط الوطني السنوي الذي يتم إعداده في القانون كوسيلة تنفيذية لميزانية البرامج.

الاقتصادية، وان تلك النفقات توزع على شكل مشاريع اقتصادية توزع على كافة القطاعات.<sup>1</sup>

### \*الفرع الثاني: الإيرادات العامة<sup>2</sup>:

هي عبارة عن جميع الأموال النقدية والعينية والمنقولة والعقارية التي ترد إلى الخزينة العامة للدولة، كما تعرف بأنها الأموال التي تحصل عليها الدولة سواء بصفتها السيادية أو من أنشطتها وأملاكها الذاتية أو من مصادر خارجية عن ذلك سواء كانت قروض داخلية أو خارجية أو مصادر تضخمية لتغطية الإنفاق العام خلال فترة زمنية معينة وذلك للوصول إلى تحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية، الاجتماعية والمالية.

### \*أولاً: أنواعها:

1\* إيرادات أملاك الدولة : يعتبر هذا القسم من أهم المنابع و المصادر، حيث يستطيع توفير الأموال الشبه

مضمونة وتنقسم الإيرادات العامة بدورها حسب علماء المالية إلى:

أ- الدومين العام أو أملاك الدولة العامة: وهي الأموال العقارية والمنقولة التي تملكها الدولة وهي أملاك غير قابل التصرف فيها من قبل الأفراد مثل: الأتجار، الطرق، الشواطئ، المتاحف، المباني الحكومية... وقد ينتفع بها الأفراد مجاناً أو مقابل رسوم (مبالغ رمزية) لقاء الانتفاع بها .

ب- الدومين الخاص أو أملاك الدولة الخاصة : وهي الأموال التي تملكها الدولة ملكية خاصة وتخضعها لأحكام القانون الخاص ويتحصل الأفراد على خدمات ومنافع هذه الأملاك مقابل يدفعونه للدولة كالأراضي التي تقوم الدولة ببيعها أو تأجيرها ويمكن إجمالي أنواع الدومين الخاص فيما يلي:

الدومين الخاص العقاري (أراضي ، مباني ، عقارات، جبال ، هضاب...) ، الدومين الخاص المنقول أو المالي (النقود ، الأسهم والسندات) ، الغابات ، المناجم المعادن ، مجاري البحار والأنهار والقنوات .

و يمثل الدومين الخاص مصدراً مهماً من مصادر إيرادات الدولة لأنها تملكه كما يمتلك الأفراد ممتلكاتهم الخاصة وتقوم الدولة باستغلال أملاكها الخاصة إما مباشرة أو عن طريق الأفراد والقطاع الخاص.

### 2\* إيرادات الضريبة:

<sup>1</sup> - دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة دكتوراه، 2005/2006، ص350

<sup>2</sup> - سالكي سعاد، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان، 2011، ص 22 - 31.

أ- الضرائب: بالرغم من اختلاف التعريفات التي أوردها الكتاب في شأن الضريبة إلا أنها تشترك وتتفق على الخصائص العامة للضريبة، يمكن تعريف الضريبة أنها فريضة نقدية يدفعها الفرد جبراً إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية بصفة نهائية مساهمة منه في تحمل التكاليف العامة دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة. - كما يعرفها الأستاذ جاستون جيز بأنها أداء نقدي تفرضه السلطة على الأفراد بطريقة نهائية قصد تغطية الأعباء العامة بلا مقابل.

من التعريفين السابقين يمكن تحديد الخصائص الرئيسية للضرائب:

أ-1- خصائص الضرائب:

\*مبلغ نقدي: أصبحت النقود تحتل أهمية كبيرة في مختلف التعاملات و تماشياً مع مقتضيات النظام الاقتصادي المعاصر. كان لا بد من أن تأخذ الضريبة الشكل النقدي في دفعها بدلاً من الشكل العيني الذي كانت تدفع الضرائب به سابقاً كان يقدم المكلف جزء من محصولاته الزراعية أو أن يقوم بالاشتغال أياماً محدودة في خدمتها. \*فريضة إلزامية: إن عملية فرض الضرائب هي من اختصاص السلطة العامة وهذا ما يعطيها صيغة الجبر وذلك لأنها تعبر عن سيادة الدولة في تحديد سعر الضريبة، وعائها، والمكلف بها وتحصيلها يتم بإرادة الدولة المنفردة هذا من جهة ومن جهة أخرى تعني صيغة الجبر انه إذا امتنع احد المكلفين بأدائها فان للدولة (السلطة العامة) الحق في اللجوء إلى وسائل التنفيذ الجبري علماً أن يكتسي عنصر الإيجاب المشروعية القانونية.

\* الضريبة تدفع دون مقابل: لا يؤدي المكلف بدفعه للضريبة لغرض الحصول على نفع خاص وان كان هذا لا ينفي حصول المكلف على منافع في إطار النفع العام من المرافق العامة التي تنشئها الدولة كون هذا الفرد من أفراد المجتمع.

و لا يمكن بذلك النظر إلى مدى انتفاع الفرد بالخدمات العامة لتقدير حجم الضريبة التي يفرض عليه دفعها وإنما ينظر إلى قدرة هذا الفرد على مدى تحمل الأعباء العامة. ويذهب الدكتور رياض الشيخ إلى انه قد تفرض ضريبة لغرض معين قد يعود بمنفعة خاصة على دافعي الضريبة ومن أمثلة ذلك مدفوعات التأمينات الاجتماعية ولكن هذه المنافع كما يرى الدكتور الشيخ لا يعني وجود المقابل في حالة الضريبة ذلك لان هذه المنافع لا يحصل عليها العامل إلا في ظروف معينة إذا تعرض للبطالة أو الإصابة مثلاً فالعامل الذي لا يتعرض لتلك المخاطر لا يحصل على شيء في حين يدفع اشتراكات التأمين الاجتماعي طوال فترة عمالته، إضافة إلى ذلك فان تلك المبالغ التي يحصل عليها العامل قد تفوق أو تقل عن اشتراكاته.

\*الضريبة تدفع بصفة نهائية: الدولة لا تلتزم برد قيمة الضريبة إلى المكلف بعد حين وهذا ما يجعلها تختلف عن القرض العام.

ب-الرسم : هو مبلغ نقدي يدفعه الفرد جبرا إلى الدولة مقابل نفع خاص ،يحصل عليه من إحدى الهيئات العامة ، ويقترن النفع الخاص بالنفع العام الذي يعود على المجتمع كله بتنظيم العلاقة بين الهيئات العامة والأفراد.  
ب-1-خصائصه:

\*الصفة النقدية للرسم : مع التطورات الحديثة المالية للدولة فإنه أصبح من غير المعقول أن تتخذ إيرادات الدولة ونفقاتها الصفة غير النقدية ولذلك أصبح من الضرورة بما كان أن يدفع الرسم نقدا  
\*الصفة الجبرية للرسم: إذ أن الفرد لا يدفعه إلا إذا طلب خدمة معينة قد يبدو ولأول وهلة في التعريف وكان دفع الرسم يتخذ صفة الاختيارية ،ويقول احدهم في إشكالية هل الرسم يتخذ صفة الجبر أم لا حيث يقول أن الرسم يبدأ اختياريا حيث أن دافعه يطلب الخدمة بمحض اختياره ولكن متى طلبها تحول الاختيار في الرسم إلى إلزام.  
\*الرسم مقابل خدمة خاصة: تعد هذه الصفة من الصفات الأساسية في تحديد طبيعة الرسم إذ يتحقق الرسم عند طلب الفرد لخدمة معينة من الدولة ويتخذ الرسم صورا مختلفة.

### 3\*القرض العام:

تبرم الدولة أو إحدى هيئاتها العامة عقد مع الجمهور أو مع دولة أخرى تتعهد بموجبه على سداد أصل القرض وفوائده عند حلول الموعد وذلك لأمر يصدر من السلطة المختصة من التعريف يمكن استخلاص ما يلي :  
\*القرض العام عقد: الطرف المتعاقد الأول هو الدولة أو إحدى هيئاتها وهو ما يسمى بالمقترض (المدين) والطرف المتعاقد الثاني هو الجمهور أو دولة أخرى وهو ما يسمى بالمقرض (الدائن) وبموجب هذا العقد يتعهد الدائن بتقديم قيمة القرض إلى المدين .

\*القرض العام يصدر طبقا لإذن من السلطة المختصة : يستمد القرض العام مشروعيته فلا بد أن تصدر أوامر به من السلطة المختصة ( السلطة التشريعية) حيث لا يمكن للدولة أو إحدى هيئاتها أن تبرم عقد قرض دون ذلك الإذن ، وذلك حتى تسهل عملية الرقابة أو اختيار أحسن أوجه الإنفاق .

### \*الفرع الثالث:الموازنة العامة<sup>1</sup>

هي تقدير مفصل ومعمد للنفقات العامة والإيرادات العامة عن فترة مالية مستقبلية غالبا ما تكون سنة .

<sup>1</sup> - سالكي سعاد ،مرجع سبق ذكره،ص 43-46.

من التعريف السابق يتضح لنا أن الموازنة العامة تركز على عنصرين أساسيين هما التقدير والاعتماد. فأما التقدير فيخص الإيرادات العامة التي ينتظر الحصول عليها من طرف السلطة التنفيذية وكذا النفقات العامة التي ينتظر أن تقوم بها الدولة لإشباع الحاجات العامة. وأما عن الاعتماد أو تعرف كذلك بالإجازة ، فتعني التصديق من طرف السلطة التشريعية على برنامج الموازنة المقترح سلفا من طرف الهيئة التنفيذية وهذا التصديق هو الذي يجعل مشروع الموازنة يتحول إلى قانون يجيز للحكومة إنفاق المصروفات وتحصيل الإيرادات كما تجدر الإشارة إلى أن الإجازة بالنسبة للنفقات العامة تعطي الحكومة الحق في صرف ذلك المبلغ المبين في المشروع أو اقل منه أو عدم القيام به في حين أن الإجازة بالنسبة للإيرادات لا يتضمن أي خيار للحكومة في تحصيلها أو عدمها لأنها واجبة التحصيل طبقا لنصوص القوانين الخاصة بكل دولة. و يمكن القول من هنا أن الموازنة العامة ما هي إلا مشروع حتى يتم اعتمادها من طرف السلطة التشريعية لتصبح عبارة عن ميزانية.

\*أولا: قواعد الميزانية العامة:

- 1\* قاعدة وحدة الموازنة: يقصد بها إدراج جميع الإيرادات العامة للدولة ونفقاتها العامة في وثيقة واحدة.
- 2\* قاعدة سنوية الموازنة: يتم التحضير والإعداد والتصديق على نفقات الدولة وإيراداتها بصفة دورية والمقدرة بسنة واحدة، وهذا ما تعنيه هذه القاعدة.
- 3\* قاعدة عمومية أو شمولية الموازنة: تشمل جميع الإيرادات العامة والنفقات العامة مهما قل شأنها بالاسم والمبلغ دون إجراء مقاصة بينهما كما لا يجوز تخصيص إيراد معين لنفقة معينة.
- 4\* قاعدة عدم التخصيص: لا يجب تخصيص سد نفقة معينة من إيراد معين ، فمثلا لا يجوز تخصيص حصيلة الضرائب الجمركية على السيارات لإنشاء الطرق أو صيانتها ، ولعل الحكمة من وضع هذه القاعدة هو تفادي الإسراف في حالة زيادة الإيرادات العامة على ما يجب سده من إنفاق ، أو حالة العكس في حالة انخفاض حصيلة الإيرادات العامة قد يؤدي إلى عدم تقديم الخدمات العامة كما تساعد هذه القاعدة على عدالة الإنفاق العام ، فلا تحصل جهة إنفاق على تخصيص أكبر من غيرها مما يساعد على تحقيق أهداف الدولة حسب الأولويات .
- 5\* قاعدة توازن الموازنة: من أهم القواعد ، باعتبارها مؤشر على حسن استخدام المال العام وكضمان لاستمرار الثقة في مالية الحكومة والمحافظة على الاستقرار المالي والاقتصادي والسياسي للدولة ويعني توازن الموازنة أن تتساوى جملة الإيرادات العامة والنفقات العامة.

### المبحث الثالث: ماهية السياسة المختلطة

بعد أن اكتمل هيكل السياسات النقدية والمالية في الفكر الاقتصادي أصبحت جميع دول العالم تعتمد عليهما لتحقيق أهدافها، وخاصة النمو الاقتصادي . ولما تتميز به كل من السياستين بعدم الكمال كل على حدى في حل الأزمات، فكل سياسة تحظى بمواطن قوة ومواطن ضعف ما يستدعي لزوم التنسيق بينهما لتغطية ثغراتهما لتحقيق أكبر قدر ممكن من الأهداف.

#### المطلب الأول: مفهوم التنسيق بين السياستين المالية والنقدية

أهدر الفكر البشري القرنين الماضيين، ليتوصل في الأخير إلى حقيقة التنسيق بين السياسات المالية والنقدية، وهذا بعد التجاذب المنقطع النظير بين السلطات السياسية والبنوك المركزية فيما يتعلق باستقلالية هذه الأخيرة من عدمه، حيث سنحاول ضمن هذا المطلب الإحاطة بمفهوم التنسيق بين السياسات المالية والنقدية كالآتي:

لتحقيق الموازنة الحكومية يستدعي التنسيق بين السياستين المالية والنقدية وإستراتيجية إدارة الدين العام، لتحقيق الاستقرار في الأسعار على المدى القصير، والحفاظ على استمرارية الاقتصاد في مساره التوازني على المدى الطويل. مع العلم أن التنسيق بين السياستين المالية والنقدية يتم على مستويين محلي ودولي، فعلى المستوى المحلي يقصد به آلية تحكم العلاقة بين سلطتين مستقلتين تماماً ألا وهما الحكومة والبنك المركزي، ضماناً لعدم وقوع آثار غير مباشرة لإحدى السلطتين وكذا خلق الإطار الملائم لتفعيل أداء كلتا السلطتين في سبيل تحقيق أفضل النتائج المرجوة من كليهما، أما التنسيق بين السياستين على المستوى الدولي فيقصد به القواعد أو المبادئ التي تتجاوز القوميات والتي تم الاتفاق عليها من قبل كافة دول الأعضاء على تفويض المسؤوليات الرئيسية إلى حكومات الدول، مع وضع حدود تقيدها من حريتها الكاملة في التصرف.<sup>1</sup>

و يرى Mishkin أنه يمكن استخلاص من كل من فرضية الهيمنة المالية التي قدمها Sargent and Wallace وأيضاً من الأدبيات التي تناولت النظرية المالية للمستوى العام للأسعار يتمثل في ضرورة تأكيد ما قد يترتب على تبني سياسات مالية غير مسئولة من تعقيد لوظيفة السلطات النقدية في تحقيق هدف الاستقرار في الأسعار، فقد يفرض العجز المالي الضخم بالموازنة العامة ضغطاً على السلطات النقدية لتمويل الدين الحكومي، مما يؤدي إلى تسارع النمو النقدي ومن ثم ارتفاع معدل التضخم . فسير السياسة المالية في محاذة السياسة النقدية ينتج عن وضع قيود على ارتباط السلطات النقدية بتمويل العجز المالي الضخم ، مما يسهل من قدرة السلطات النقدية على

<sup>1</sup>- طويل بماء الدين، مرجع سبق ذكره، ص71.

الاستمرار في السيطرة على معدل التضخم وقد أسهم ظهور فرضية الهيمنة المالية والنظرية المالية للمستوى العام للأسعار في تأكيد أهمية قضية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، وفيما يلي كلا الإسهامين:

● برز في دراسة Sargent and Wallace ، تأثير تزايد أثر المديونية الحكومية على فعالية السياسة النقدية. فقد أوضح أنه على الرغم من تأكيد فريدمان مساهمة السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة من خلال مساهمتها في السيطرة على التضخم، وعلى الرغم من توافر خصائص الاقتصاد النقدي من حيث الارتباط بين القاعدة النقدية والمستوى العام للأسعار، فقد تظل قدرة السياسة النقدية على السيطرة على التضخم محدودة. فعلى سبيل المثال، قد تؤدي إجراءات السياسة النقدية الهادفة إلى تخفيض التضخم، من خلال الحد من النمو النقدي، إلى رفع نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي. حيث يتم التحول من التمويل النقدي إلى التمويل من خلال السندات الحكومية، الأمر الذي يؤدي إلى رفع مدفوعات الفائدة وبالتالي إلى تزايد عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في المستقبل، وبالتالي يحدث ارتفاع أكبر في النمو النقدي ومعدل التضخم في الأجل الطويل، واستعادة فعالية السياسة النقدية في السيطرة على التضخم بسبب انخفاض المديونية الحكومية، إذا ما أدى إلى انخفاض معدل الفائدة الحقيقي بحيث يقل عن معدل النمو الاقتصادي، وبالتالي يؤدي الانخفاض في النمو النقدي إلى انخفاض معدل التضخم.

● ولا يقل الإسهام الثاني عن الأول أهمية فيتمثل في النظرية المالية للمستوى العام للأسعار حيث قدم الاقتصادي الشهير Woodfor في إحدى دراساته الهامة تلك النظرية حول كيفية تحديد مستوى الأسعار والتي أوضح فيها أن اختيار الحكومة لأسلوب تمويل العجز يلعب دوراً حاسماً في تحديد المسار المستقبلي لمعدل التضخم. وتستحوذ السياسة المالية وفقاً لتلك النظرية على معظم النظرية المالية لمستوى الأسعار، الاهتمام في تحديد مستوى الأسعار لذلك أطلق عليها Woodford واستناداً إلى تلك النظرية يتحدد مستوى الأسعار بحيث تتساوى القيمة الحقيقية للدين الحكومي مع القيمة الحالية للفائض بالميزان الحكومي الأساسي، وهو ما يعني إمكانية أن تمثل السياسة المالية ركيزة اسمية حيث تُعد تلك السياسة محدداً للمستوى العام للأسعار في ظل هذه النظرية. والتأثير الهام للنظرية المالية لمستوى الأسعار على أداء البنك المركزي لوظيفته الهامة في تحقيق الاستقرار السعري، أشار إليها كل من Christiano and Fitzgerald ، فبينما توصي وجهة النظر التقليدية إلى ضرورة استقلال البنوك المركزية عن السلطات المالية للحد من الضغوط المحتملة التي قد يتعرض لها الأول مما يؤثر سلباً على قرارات السياسة النقدية، تلعب النظرية دوراً هاماً في إبراز أهمية إتباع سياسة مالية ملائمة لغرض تحقيق الاستقرار

في الأسعار، فتحقيق الاستقرار السعري لا يتطلب فقط سياسة نقدية ملائمة وإنما يتطلب أيضاً سياسة مالية ملائمة، وهو الأمر الذي أكده Woodford في دراسة أخرى، حيث يرى أن تحقيق ذلك الاستقرار لا يتطلب التعهد بقاعدة ملائمة للسياسة النقدية فحسب، ولكنه يقتضي أيضاً إتباع قاعدة ملائمة للسياسة المالية، حيث يقترح أن تتضمن قاعدة تيلور والتي يستند إليها تصميم السياسة النقدية هدفاً لا بد من تحقيقه لحجم العجز المالي في الموازنة الحكومية.

و قد اختلف King مع فرضية الهيمنة المالية والتي استند إليها Sargent and Wallace حيث يرى أن هذه الفرضية غير مقنعة إذ تقل أهميتها في الدول الصناعية الكبرى وذلك لسببين الأول محدودية الاعتماد على ريع الإصدار أي تمويل العجز المالي من خلال الإصدار النقدي مقارنة بمصادر الإيرادات الحكومية الأخرى في تلك الدول والثاني اتجاه عديد من حكومات الدول نحو التعهد بتحقيق الاستقرار في الأسعار من قبل بنك مركزي يتمتع بالاستقلالية عن السلطات المالية.

وتم طرح فرضية مغايرة من طرف King عن تلك التي قدمها Sargent and Wallace والتي أطلق عليها "Some Unpleasant Fiscal Arithmetic" حيث أشار إلى الأثر المالي للسياسة النقدية والذي يؤثر على القيمة الحقيقية للدين المستحق على الحكومة، من خلال تأثيره على المستوى العام للأسعار، فيرى أن التحول في أنظمة السياسة النقدية بحيث تتجه نحو تخفيض معدل التضخم قد يؤدي إلى آثار مالية غير مرجوة، فمثل هذا التحول إلى نظام لا يتمتع بالمصدقية الكاملة يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية على الدين الحكومي . وهو ما يستدعي توفير مصادر أخرى لتمويل أعباء خدمة الدين المرتفعة، وقد اقترح إصدار سندات مرتبطة بمؤشر الرقم القياسي للأسعار Index-Linked Bonds للتغلب على تلك المشكلة والتي تمكن الحكومة من الاقتراض بأسعار الفائدة الحقيقية الأصلية، كما يمكن التغلب على الآثار المالية غير المرغوبة للسياسة النقدية من خلال إلقاء تلك الأعباء على بنك مركزي يتمتع بالاستقلالية في تحقيق هدف الاستقرار السعري لإضفاء المصدقية على النظام النقدي الجديد.

وتميزت تلك الفترة باتساع نطاق الأدبيات الاقتصادية التي تناولت دراسة العلاقة بين السياستين المالية والنقدية استناداً إلى ما يعرف بنظرية المباريات أو من خلال نموذج نوردهاوس أو توازن ناش، حيث يشير النموذج الأول إلى مباراة بين السلطتين النقدية والمالية بافتراض اختلاف تفضيلات كلٍ من السلطتين حول الأهداف الاقتصادية العامة للدولة والمتمثلة في: رفع معدل النمو الاقتصادي، وخفض معدل التضخم، وتحقيق التوظيف.

وقد يتم التنسيق بين السلطتين المالية والنقدية في ظل تمتع الحكومة بالحق الكامل في تحديد أهداف السلطتين معاً، وهو ما يعرف بالتعهد بالتنسيق بين السياستين ولكن مع تمتع السياسة المالية بميزة تحديد أهداف السياستين . وفيما يخص توازن ناش فيتناول مباراة بين السياستين المالية والنقدية يحدد فيها كلا اللاعبين أهدافهما في نفس الوقت ولكن دون تنسيق، فيحدد كل لاعب الأدوات المستخدمة لتحقيق التفضيلات مع الأخذ في الاعتبار رشادة اللاعب الآخر وتفضيلاته لتحقيق معدلات النمو والتضخم، كما يتخذ صانعو القرار بكلٍ من السياستين قراراتهما دون التأثير بقرارات السياسة الأخرى، أي دون سيطرة أي من السياستين على الأخرى. وكذلك استعرضت بعض الأدبيات مؤخراً توازن ستكليبج والذي يعكس مباراة تحدد فيها إحدى السلطتين الأدوات المستخدمة بينما تتبعها السلطة الأخرى، وهو ما يعرف في الكتابات التي تناولت نظرية المباريات بعلاقة القائد/التابع Relationship Leader-Follower وفي تلك الحالة قد تكون السياسة المالية هي المسيطرة وتعتمد السياسة النقدية على قراراتها أو يكون البنك المركزي هو المسيطر وتعتمد السياسة المالية على تفضيلاته . و لتحقيق نتائج معينة خلال فترة زمنية محددة، قد يظهر لصانعي القرار الاقتصادي الاعتماد على علاقة القائد/التابع ثم التحول إلى علاقة تنسيق يحققها منحى التعاقد في نموذج نوردهاوس في مرحلة لاحقة، حيث يعد النموذج الأخير من أفضل الحلول للتوافق بين الأهداف المتعارضة للسلطتين المالية والنقدية<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: إجراءات التنسيق بين السياسة المالية والنقدية<sup>2</sup>

إن التنسيق الكفء بين السياسة النقدية والسياسة المالية يتطلب ترتيبات دعم مؤسسية وتنفيذية، ولهذا سنحاول عرض الترتيبات اللازمة التي يجب أن تتخذها كل من السلطة النقدية والمالية في سبيل التنسيق بين السياستين.

#### \*أولاً: استقلال البنك المركزي

لممارسة البنك المركزي عمله كسلطة نقدية مسؤولة عن إعداد وتنفيذ السياسات النقدية ، غالباً ما يبحث على انفصاله واستقلاله عن السلطة السياسية (الحكومة) وذلك لتحقيق أهداف هذه السياسة ، وأول هدف يهتم به البنك المركزي هو تخفيض التضخم، ولا يعني استقلالية البنك المركزي عدم وجود تنسيق في عملياته مع السلطة المالية سواء في الأجل القصير أو الطويل حيث يعتبر عنصر استقلالية البنك المركزي عنصر جد هام لنجاح السياسة النقدية والتي تعتمد أيضاً على تطوير الوسائل المناسبة للتنسيق بين البنك المركزي والسلطة.

1- كمال منى، الإطار النظري للسياستين المالية والنقدية، المجلة الاقتصادية، جامعة لندن ،نوفمبر 2010، -https://mpr.a.ub.uni-muenchen.de/26856/، ص 17-22.

2- بوعمره أحمد، تيرة عمر، أثر السياستين النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، جامعة العربي التبسي، 2014، ص47-49.

إن استقلالية البنك المركزي المطلوبة ليست استقلالية مطلقة والمهم هنا هو توافر درجة من الاستقلالية تسمح للبنك المركزي باستخدام الآليات التنفيذية استخداماً أفضل كما يحافظ على فعالية السياسة النقدية، والأكثر من ذلك فإن البنك المركزي يحتاج أن يصمم أهدافه الأولية منفرداً حيث هو المسؤول عن تنفيذ السياسة النقدية، ومن ثم تحقيق الأهداف الأولية التي تتلخص في استقرار الأسعار. و بوضوح هدف استقرار الأسعار إذا كان هناك إطار عمل لا يشمل على استقلالية البنك المركزي فإن الوضع يصبح أكثر خطورة، لأنه في حالة عدم وجود تنسيق (أي تعارض) بين السياسة النقدية والمالية قد يدفع البنك المركزي تحت ضغوط حكومية لاعتبارات قصيرة الأجل ويكون لذلك تأثيرات خطيرة في الأجل الطويل.

ومما سبق يتضح أهمية وجود ترتيبات لمنع التضارب بين السياسة النقدية والمالية والتي تتمثل في الحد من اقتراض الحكومة المباشر من البنك المركزي والحد من عجز الموازنة (توازن الموازنة).

#### \*ثانياً: الحد من الاقتراض الحكومي المباشر من البنك المركزي

المصدر الرئيسي للتمويل المحلي لعجز الموازنة هو الاقتراض من البنك المركزي، وقد يضر تكثيف الاقتراض الحكومي المباشر من البنك المركزي بالاقتصاد الكلي وهناك حتمية لاستقلال البنك المركزي لإيجاد ترتيبات مؤسسية للحد من الاقتراض الحكومي المباشر من البنك المركزي، حيث يتهدد هدف تخفيض التضخم، ومن المعروف أن بعض الدول تسمح بتحديد سقف الدين العام لا يتجاوزه كل من البنك المركزي والحكومة، وعند تقييم عمليات التنسيق تقوم الدول في مرحلة النمو بتطوير الترتيبات التي تجعل البنك المركزي يمتنع عن تقديم قروض مباشرة للحكومة، كذلك الإقراض غير المباشر مثل شراء البنك المركزي للسندات الحكومية من السوق الثانوي وهو ما يجعل البنك المركزي يدير حجم أكبر من السيولة من خلال سوق السندات الحكومية.

#### \*ثالثاً: الحد من العجز (توازن الميزانية)

لا بد أن تمارس السلطة المالية نوعاً من الترتيبات المؤسسية لتحسين الانضباط المالي في ظل استقلالية البنك المركزي وخاصة الدول النامية. كما أن البنك المركزي لن يهتم بأي إجراءات لتضخيم الربح، لأن ذلك ليس من أهدافه، ولهذا قد لا يحقق أرباحاً مما يؤدي إلى عدم تحويل أي أرباح لوزارة المالية في هذه الحالة، أكثر من ذلك فإنه قد يحقق خسائر، حيث أن خسائر البنك المركزي تحدث غالباً بسبب تأدية البنك المركزي لوظائفه ذات الطبيعة المالية.

**\*رابعاً: لجان التنسيق**

عن طريق لجان تنسيق رسمية أو غير رسمية يتم الوصول إلى التنسيق بين السياسة المالية والنقدية لغرض إدارة الدين ، وتتضمن هذه اللجان طبعاً أعضاء من وزارة المالية والبنك المركزي، ويتقابل أعضاء هذه اللجان بطريقة منتظمة لتبادل المعلومات، مع الأخذ في الاعتبار متطلبات التمويل الحكومية. ومناقشة وتحليل الأرصدة النقدية للحكومة والسيولة وتطوير السوق، ومناقشة إستراتيجية انجاز الدين العام ، كما تهتم هذه اللجان بتطوير سوق المال، وتقوم عمليات التنسيق المكثفة التي تجري من خلالها، وتوفر الفرصة ليعلم كل عضو في هذه اللجنة أهداف العضو الآخر، وتساعد على إتباع الترتيبات والإجراءات والمساعدة في إدارة الدين والإدارة النقدية. لإحداث التنسيق بين السياسة المالية والنقدية يتم الاعتماد على إجراءات نلخصها فيمايلي :

استقلالية البنك المركزي لا تعد سبباً كافياً ، خاصة في ظل وجود كثير من المعلومات المتناقضة والتوقعات غير الأكيدة والتفصيلات المتغيرة ، لذلك فإنه من الضروري أن يعمل كل من السلطة المالية والسلطة النقدية (البنك المركزي ووزارة المالية ) سوياً في مراحل التصميم والتنفيذ والمراقبة للسياسات النقدية والمالية ، وعند الضرورة يشتركان في تعديل وتنقيح السياسة الاقتصادية الكلية.

و بطريقة مستمرة يشترط الإعلان عن كافة التطورات الاقتصادية والتغيرات في السياسة الاقتصادية الكلية. كما يتضح أن التنسيق بين السياسة المالية والنقدية على المستوى العملي يعد أمراً حتمياً، ويمكن برهجة الأطر النقدية أو من خلال إتباع مزيج السياسات النقدية والمالية من خلال لجان التنسيق.

**المطلب الثالث: أهمية التكامل الوظيفي بين السياستين المالية والنقدية<sup>1</sup>**

نظراً للأسباب التالية تأتي أهمية التكامل الوظيفي بين السياستين المالية والنقدية:

**1\*** حالات عدم الاستقرار وتزايدها المتواصل وتضاعف حدتها مما يتطلب مزج بين السياستين المالية والنقدية للتمكن من التغلب على الأزمات المختلفة. فأدوات السياسة النقدية لا يمكنها تحمل أزمة التضخم بمفردها حيث يجب تدخل أدوات السياسة المالية لاستيعاب الأرصدة النقدية التي يعجز القطاع العائلي وقطاع الأعمال عن استثمارها عن طريق أداة التمويل بالعجز التي يجب أن تكون مرنة لتتولى بسرعة ضبط المعروض النقدي في الأسواق المالية .

<sup>1</sup> - بن دعاس جمال ،التكامل الوظيفي بين السياستين النقدية والمالية، أطروحة دكتوراء، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010/2009 ، ص ص 155، 156.

**2\*** مبالغة السياسة النقدية في تمويل نفقات القطاع العام عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفي والنقد الموجه لها، وأخرى للسياسة المالية عندما تلجأ إلى تمويل نفقاتها من خلال النظام الضريبي، مما جعل الدول تسعى للجمع بين السياستين لتفادي شدة هذه الانتقادات.

**3\*** عدم التحكم في المعروض النقدي بسبب عدم كفاية الأدوات النقدية والتأثير في النشاط الاقتصادي مما يتطلب الاستعانة بالأدوات المالية طالما أنه يشترط لفعالية السياسة النقدية توفير الموارد المالية للاستثمارات عن طريق الاقتراض. وفي المقابل تحتاج أدوات السياسة المالية عند الرغبة في تشجيع الاستثمار الخاص عن طريق خفض الإنفاق الحكومي مما قد يؤدي إلى انخفاض حجم الاستثمارات عموماً إلى مساعدة أدوات السياسة النقدية للمحافظة على حجم النشاط الاقتصادي من خلال تسهيل الحصول على الائتمان للقطاع الخاص .

**4\*** في حالة عدم التنسيق بين السياستين يتوقع حدوث مشاكل في الاقتصاد الوطني، عند ذلك قد تتخذ السلطات المالية إجراءات مناقضة للإجراءات النقدية والعكس، وخاصة بعد التغييرات الحكومية مما يؤدي إلى حدوث نوع من التخبط والاضطرابات الاقتصادية وتعثر أهداف السياسة الاقتصادية المرغوبة.

**5\*** عند استخدامها أدوات السياستين المالية والنقدية في آن واحد ، أثبتت نجاعة السياسة الاقتصادية ومن ذلك تجربة كساد مرحلة السبعينات التي مست معظم الدول الصناعية، فاستخدمت السياسة النقدية التوسعية من خلال خفض أسعار الفائدة لتسهيل الحصول على الائتمان ، كما استخدمت أيضاً سياسة مالية توسعية من خلال خفض معدلات الضرائب وزيادة الإنفاق الحكومي بغية زيادة الطلب الكلي، وقد اثبت هذا التكامل بين السياستين فعالية معتبرة، رغم آثارها السيئة على توزيع الدخل.

يختلف عدد كبير من الاقتصاديين من أنصار السياستين المالية والنقدية في عدد ونوع الأدوات التي يجب استخدامها من كل سياسة للمساهمة في علاج الأزمات وتحقيق الاستقرار الاقتصادي رغم اتفاقهم على ضرورة هذا التكامل وان كلاهما على نفس درجة الأهمية والفعالية، والأولى هنا أن تستخدم أدوات السياستين بحسب حالة النشاط الاقتصادي ونوعية المشاكل التي يرغب في علاجها، من خلال استدعاء الأدوات الأنسب للمرحلة وبالنسب التي تحقق الأهداف المطلوبة.

\*خلاصة الفصل:

إن لكل من السياسة النقدية والمالية مسوغات لأهدافها ويجب أن تمارس السياستين تأثيرا واحدا لتحقيق نفس الهدف وينبغي أن تكون إحداها موازنة وأداة علاجية للأخرى.

فالحكومة بإمكانها تحقيق التوازن الاقتصادي بإتباع سياسة نقدية مضادة للسياسة المالية وبالتوسيع في الائتمان بقيام البنك المركزي بتخفيض معدل إعادة الخصم وبتحريك العكس أيضا إذا ما أرادت تقييد الائتمان برفع معدل إعادة الخصم، إلا أن سياسة الميزانية بطيئة وثقيلة لأنها تنتظر التصويت عليها مدة طويلة، أيضا استخدام السياسة النقدية للتحكم في الكتلة النقدية ولكنها غير كافية لذلك يجب تدعيمها بالسياسة المالية وسياسة الأجور والأسعار، كما انه يشترط لفعالية السياسة النقدية في إيجاد الموارد المالية الضرورية للاستثمار أن يكون الأفراد على استعداد لقبول مستويات أسعار الفائدة المختلفة ودرجة منافسة الاستثمار الخاص لنفس الملاحظة عند استخدام السياسة المالية، إذن ضرورة استخدام السياستين معا للخروج من الأزمة وهو ما أثبتته التجارب العملية سابقا، لذلك لا بد أن تكون السياسة النقدية تسير في نفس الاتجاه مع السياسة المالية وتكملها وتدعمها ولا تعوقها.

## الفصل الثاني

مفاهيم عامة حول المتغيرات الاقتصادية

الوطنية

### تمهيد:

نسعى في هذا الفصل إلى تقديم بعض المفاهيم العامة عن المتغيرات الاقتصادية الوطنية، مبرزين بذلك خصائصها و أنواعها، مع التطرق إلى كل من المتغيرات النقدية والمتغيرات المالية. ويقصد بالمتغيرات النقدية كل من العرض النقدي، سعر الفائدة والتضخم، بالإضافة إلى دراسة المتغيرات المالية.

مع معرفة مدى تأثير كل من السياسة النقدية والمالية على هذه المتغيرات ممهدين الطريق بذلك إلى الفصل

الموالي، وتم تقسيم الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية المتغيرات الاقتصادية الوطنية

المبحث الثاني: المتغيرات النقدية

المبحث الثالث: المتغيرات المالية

### المبحث الأول: ماهية المتغيرات الاقتصادية الوطنية

يمر الاقتصاد العالمي من حين لآخر بفترة ركود مع توترات وأزمات مالية في الدول النامية ومن جهة أخرى معدلات نمو محدودة في اقتصاديات الدول المتقدمة، وبالتالي اتساع الهوة بين الدول. ومما لاشك فيه أن للمتغيرات الاقتصادية انعكاسات بصفة عامة بإحداثها تطورات وتصورات حديثة لعدة مفاهيم كل ذلك وفقاً للبلد وظروفها وسنبرز بعض المفاهيم عن المتغيرات الاقتصادية وأنواعها وخصائصها.

#### المطلب الأول: مفهوم المتغيرات الاقتصادية

يمكن تعريف المتغيرات الاقتصادية كما يلي:

\* **اصطلاحاً:** هي أي ظاهرة اقتصادية كمية قابلة للتغير بالزيادة أو النقصان كالدخل القومي، الاستهلاك القومي، السعر، الادخار، الاستثمار، العرض والطلب. والمتغير هو الخاصية التي يمكن قياسها وتباين قيمها من فرد إلى آخر أو من مجموعة إلى أخرى باستخدام مستويات القياس.<sup>1</sup>

\* **مفهوم آخر:** هي تقارير تنشرها جهات حكومية أو وكالات خاصة، وتتضمن هذه التقارير إحصائيات اقتصادية تستخدم في قياس أداء القطاعات الاقتصادية لتوضيح الوضع الاقتصادي وبيان مدى قوة الاقتصاد أو ضعفه، كما أن تلك المتغيرات (المؤشرات) تساعد الإدارة في اتخاذ القرارات، وتقوم بتوجيه سياسة الحكومة مثل: خطط لجمع الأموال وترتيب أولويات الإنفاق العام و تصدر تلك المؤشرات بشكل منتظم وبصورة دورية (سنوية، ربع سنوية، شهرية، أسبوعية)، وهناك العديد من المؤشرات الاقتصادية لكل دولة.<sup>2</sup>

#### المطلب الثاني: خصائص المتغيرات الاقتصادية<sup>3</sup>

يحدد الباحث ويضبط المفاهيم الخاصة بكل متغير من المتغيرات وفقاً لمشكلة الدراسة موضوع البحث، ويصوغ متغيرات بحثه من خلال الأسئلة أو الفروض العلمية الخاصة بالبحث، وفيما يلي بعض الخصائص المتعلقة بذلك.

\* **متغير مستقل:** هو المتغير الذي لا يتأثر بأي من المتغيرات الأخرى، لكن يؤثر فيها أي الحيادية في الأساس.

\* **متغير غير مستقل:** هو المتغير الذي يتأثر بمتغير آخر أو يحدث معين مثلاً سعر السهم يتأثر بربح السهم والأرباح المتوقعة ومعدلات الفائدة.

\* **متغير عشوائي:** هو المتغير الذي لا يمكن تحديد نتائجه مسبقاً.

1- المعاني، معجم المعاني، اطلع يوم: 2019/05/09، 16:00، <https://www.almaany.com>dict>ar-ar>

2- الدواسري مازن، المؤشرات الاقتصادية، 16/10/2016، اطلع يوم: 2019/05/09، 15:37، <http://trading-secrets.guru>

3- المعاني، مرجع سبق ذكره.

\*متغير تابع : هو المتغير الذي يرتبط بمتغير آخر مثلا الدخل ناتج عن الاستثمار.

### المطلب الثالث : أنواع المتغيرات الاقتصادية

فيما يلي تعريف بكل نوع من أنواع المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية ، وتنقسم إلى سبعة:

**1- ميزان المدفوعات:** يمكن استخدام هذا النوع في مراقبة عملية البيع والشراء للسلع والخدمات بالإضافة إلى

الاستثمارات وتدفقات رؤوس الأموال التي تقوم بها الدولة مع الدول الأخرى ، وتكمن أهمية هذا النوع من المؤشرات في بيان العرض والطلب على منتجات الدولة.

**2- مؤشرات الإنتاج:** وهي تمثل جميع الخدمات والسلع التي تنتجها الشركات سواء محلية أو أجنبية بالإنتاج المحلي

الإجمالي ويقاس هذا المؤشر معدل الإنتاج في دولة ما وبالتالي معرفة مستوى النمو الاقتصادي أي: هل الدولة في نمو اقتصادي أم انكماش اقتصادي<sup>1</sup> ، ومن أهم تلك المؤشرات<sup>2</sup> :

\***الناتج المحلي الإجمالي (GDP):** وهو إجمالي قيمة السلع والخدمات المنتجة داخل دولة ما خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة وكل شيء إنتاجه داخل الدولة يتم احتسابه في الناتج المحلي الإجمالي بغض النظر عن جنسية منتج السلع أو مقدم الخدمات . بصفة عامة يعتبر الارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي علامة اقتصادية إيجابية وقوية على نمو اقتصاد الدولة، لأن زيادة إجمالي قيمة السلع والخدمات يعكس ارتفاع في مستوى التوظيف وزيادة في العمالة والدخل .

وعندما يتم احتساب إجمالي قيمة السلع والخدمات في الوقت الحالي ومقارنته بمثيله فيما سبق فإن التغيرات في معدل التضخم يمكن أخذها بعين الاعتبار لذا يقوم الاقتصاديون بحساب الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من خلال اخذ تأثير التضخم في الاعتبار وبهذا يتم تحديد ما إذا كان هناك نموا حقيقيا في الاقتصاد أم لا . ويمكن حساب الناتج المحلي الإجمالي من خلال المعادلة التالية :

$$GDP=C+I+G+(X-I)$$

حيث :

C : الاستهلاك أو الإنفاق الاستهلاكي

I : الاستثمار

<sup>1</sup>- الدواسري مازن ، مرجع سبق ذكره.

2- الملا عصام، المؤشرات الاقتصادية وأثارها على أسواق الفوركس أسواق الأسهم والسندات، نادي خبراء المال، 2019/03/20، ص 1-3

<https://www.books.mec.biz/category/26>

G: الإنفاق الحكومي

(X-I): إجمالي قيمة الصادرات ناقص إجمالي قيمة الواردات .

\* **الناتج القومي الإجمالي (GNP):** يقيس إجمالي قيمة السلع والخدمات المنتجة داخل دولة ما ولكن لا بد من الأخذ بعين الاعتبار جنسية منتج السلع أو مقدم الخدمات ، فالناتج القومي الإجمالي يتضمن قيمة السلع والخدمات للشركات المحلية وقيمة السلع والخدمات المنتجة من شركات محلية داخل حدود الدول الأخرى ، في مقابل ذلك فإنه لا يتضمن قيمة السلع والخدمات المنتجة داخل الدولة ولكن من قبل شركات أجنبية . وهنا يكمن الفرق بينه وبين الناتج المحلي الإجمالي وأمثلة ذلك شركات مثل بي ام دبليو، جنرال موتورز . ويمكن استخدام المعادلة التالية لحساب الناتج القومي الإجمالي كما يلي :

$$GNP=C+I+G+(X-I)+NFP$$

حيث :

NFP: صافي مدفوعات المنتجين

- 3- مؤشرات الثقة : وهي المؤشرات التي توضح مدى تفاؤل وثقة المنتجين والمستثمرين وأصحاب الشركات .
- 4- مؤشرات الأسعار والأجور: وهي التي توضح حجم التضخم في الاقتصاد، ويكشف عن حالته في دولة ما بمؤشر أسعار المستهلكين وهو عبارة عن سعر مجموعة من السلع والخدمات مقارنة بقيمة الأساس ويقاس بالمائة .
- 5- تقارير السياسة النقدية ومعدلات الفائدة: من أقوى أنواع التقارير في السوق وذلك لأنها توضح تحركات البنك المركزي ونتائج اجتماعات لجان السياسة النقدية فيها وكيفية التعامل مع الأوضاع الاقتصادية وإقرارات معدل الفائدة . حيث أن معدل الفائدة (سعر الفائدة) هو عبارة عن تكلفة الاقتراض ويعبر عنه بالنسبة المئوية ، وهو يمثل الأداة الرئيسية للسياسة النقدية تحدد من خلال البنك المركزي و التي تؤثر بها على الاقتصاد القومي .
- 6- مؤشرات التوظيف: وتسمى أيضا مؤشرات سوق العمل وتعتبر من أهم المؤشرات التي توضح التوظيف ، توضح التوظيف، اجر العمالة ،معدل البطالة ، فأكثر ما يشغل أي دولة هو حجم البطالة فيها وهو من العوامل الاقتصادية التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار. وارتفاع البطالة هو مؤشر سلبي للاقتصاد نظرا لان فقد الوظائف يعني انخفاض الدخل وهو يجر بدوره انخفاض الطلب على السلع والخدمات ، أي يعني التأثير الواضح على الإنفاق الاستهلاكي وانخفاضه نظرا لان إعانات البطالة لا تغطي الأجور و المرتبات التي كان يحصل عليها فقط من وظيفته.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - الملا عصام، مرجع سبق ذكره ، ص 5.

7- مؤشرات قطاع السكان: من أهم القطاعات الاقتصادية و يعتبر قطاع السكان رائد في الاقتصاد ويؤدي الاهتمام به إلى ارتفاعه وبالتالي ارتفاع الأوضاع.<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup> - الدواسري مازن ،مرجع سبق ذكره.

### المبحث الثاني: المتغيرات النقدية

كان العرض النقدي في الجزائر غير مستقر ، حيث شهد تذبذب من فترة إلى أخرى، وقد ارجع ذلك إلى بعض العوامل بالإضافة إلى السياسة النقدية المتبعة من طرف السلطات النقدية الجزائرية ، وعليه سنحاول من خلال هذا المبحث أن نسلط الضوء على أهم هذه العوامل، حيث نتعرض في البداية بالمطلب الأول إلى مفاهيم نظرية حول العرض النقدي ، يخصص في الأول لمفهوم وأقسام العرض النقدي ويخصص ثانيا لمكونات العرض النقدي والأجزاء المقابلة له، ثم نتطرق في المطلب الثاني إلى سعر الفائدة والمطلب الثالث خصص للتضخم.

#### المطلب الأول : مفاهيم عامة حول العرض النقدي

##### أولاً- مفهوم وأقسام العرض النقدي :

**1- مفهوم العرض النقدي:** يسمى أيضا بالكتلة النقدية، وهو مجموع وسائل الدفع المتداولة في المجتمع خلال فترة زمنية معينة، أي انه يضم جميع وسائل الدفع المتاحة في التداول والتي بحوزة الأفراد والمشروعات والمؤسسات المختلفة ، ويعرف أيضا بأنه " كمية النقود أو مجموع الوحدات النقدية المتواجدة في حوزة الأشخاص خلال فترة زمنية معينة".<sup>1</sup>

##### 2- أقسام العرض النقدي: ينقسم العرض النقدي إلى ما يلي :

**1-2- عرض النقد بالمفهوم الضيق M1:** حدد العرض النقدي قبل الثمانينات من القرن الماضي على أساس الوظيفة الفريدة للنقود كونها أداة للمبادلة مقابل للسلع والخدمات وينظر لعرض النقد بأنه مجموع وسائل الدفع المتداولة في البلد خلال فترة زمنية معينة، ويرى Mayer أنه يضم العملة في التداول خارج الجهاز المصرفي ولدى الجمهور والودائع الجارية للقطاع الخاص القابلة للسحب عليها بالشيكات وشيكات المسافرين التي تعتبر نقود بينما الودائع الزمنية كودائع التوفير ولأجل ليست كذلك ، ويرى Gupta أن عرض النقد هو كل ما يحتفظ به البنك المركزي والبنوك التجارية والخزينة العامة من عملة داخل خزائنها وما تودعه البنوك التجارية من ودائع لدى البنك المركزي ، لأنه يعتبر جزء من الاحتياطات النقدية التي تعتمد عليها البنوك التجارية لمواجهة السحوبات والطلب على القروض.<sup>2</sup>

1- عوض فاضل الدليمي، النقود والبنوك، دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، العراق، 1990 ، ص 106 .

2- هيل عجمي، جميل الجنابي، عرض النقد في عمان والعوامل المؤثرة فيه للفترة 1974-2003 ، مجلة العلوم الاقتصادية الإدارية، عمان، العدد الثاني، ديسمبر 2007، ص18.

2-2- عرض النقد بالمفهوم الواسع M2 : حظي عرض النقد بالاهتمام منذ السبعينات وأصبح البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي يعطي اهتماماً لسلوكه عبر الزمن، ويشمل على M1 مضافاً إليها الودائع لأجل والتوفير والودائع الزمنية لدى البنوك التجارية . ويعتقد بعض الاقتصاديين النقديين أن المفهوم الضيق لعرض النقد لا يشير إلى تعبير كامل عن كميات النقدية المتوفرة داخل الاقتصاد، ولهذا يرى هؤلاء الاقتصاديون وفي مقدمتهم Friedman أن المفهوم الواسع لعرض النقد هو الذي يبين الحجم الكلي للنقود في الاقتصاد، ويعرف بالسيولة المحلية أو الداخلية، ويمكن حساب عرض النقد بذلك من خلال إضافة الودائع الآجلة وودائع التوفير لدى المصارف التجارية إلى مكونات عرض النقد بالمعنى الضيق.<sup>1</sup> وعليه يمكن أن يصاغ على النحو التالي:

$$M2 = M1 + R2 + R3$$

حيث أن :

M1 : عرض النقد بالمعنى الضيق .

R2 : الودائع الآجلة .

R3 : وودائع التوفير .

2-3- عرض النقد بالمفهوم الأوسع M3 : كان السبب في ذلك هو الاهتمام بالمساهمات العالمية التي نشرها عدد من الاقتصاديين في انكلترا و أمريكا، ويعتبر تقرير Rad Cliffe المنشور في عام 1959 من أوائل الأبحاث التي اهتمت بهذا التعريف أعقبه مناقشات Gurley and Show الصادر في عام 1960 ، وقد أكدوا على أشباه النقود أو بدائل النقود مثل السندات والأوراق الحكومية كمصادر بديلة للسيولة، و أشاروا إلى أن المؤسسات المالية الوسيطة قد وفرت بدائل جديدة عن النقود تتمتع بسيولة عالية ويمكن تحويلها إلى وسائل دفع بسهولة وفي وقت قصير وبأقل خسارة، لذا لم تعد البنوك التجارية قادرة على خلق السيولة بل إلى جانبها العديد من المؤسسات المالية غير المصرفية التي تعرض للجماهير أنواع من الأصول الجديدة التي تصلح كملجأ مؤقت للقيم.<sup>2</sup> ومن بين الأسباب كذلك، توسع تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي وجعل المؤسسات المالية العامة تمارس نشاط لا يختلف عن نشاط القطاع الخاص وما نتج عنه من زيادة كبيرة في عدد المؤسسات المالية الوسيطة وتعدد أشكالها وتوسيع دائرة الخدمات المالية والمصرفية المتخصصة وما تمخض عنه من مناخ ملائم لإنتاج وتسويق أشكال جديدة للسيولة.<sup>3</sup>

1- عوض فاضل الدليمي، مرجع سبق ذكره، ص 111.

2- هيل عجمي جميل الجنابي، مرجع سبق ذكره، ص 21.

3- ووداد يحيي يونس، النظرية النقدية، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، العراق، 2001، ص 41 .

ومنه، فإن عرض النقد أصبح يتكون من المطلوبات النقدية وغير النقدية للمؤسسات المالية الوسيطة النقدية أي ( المصرف المركزي والمصارف التجارية) ومطلوبات المؤسسات المالية الوسيطة الغير نقدية مثل مؤسسات الادخار الأخرى، ويمكن كتابة عرض النقد بالمعنى الأوسع وفق العلاقة التالية:

$$M3 = M2 + R$$

حيث أن:

M2: عرض النقد بمعنى الواسع.

R: الودائع الأخرى.

2-4- السيولة العامة: وتعتبر M3 مضافا إليه الأصول المالية المملوكة من قبل الوحدات الاقتصادية غير المصرفية كالأوراق المالية العامة و السندات التي تصدرها شركات الاستثمار المتخصصة والبنوك التجارية و الودائع الحكومية وسندات الادخار والأوراق التجارية.

3-تركيب عرض النقد في الجزائر: الكتلة النقدية هي عبارة عن المتاحات النقدية M1 التي تضم الأوراق

النقدية والودائع تحت الطلب، وأما الكتلة M2 فهي عبارة عن M1 مضافا إليها أشباه النقود.

3-1- الموجودات النقدية (M 1): هي الأوراق النقدية والقطع النقدية إضافة إلى الودائع الجارية كالحسابات البريدية الجارية.

3-2- الكتلة النقدية (M 2): وهي عرض النقود بالمفهوم الواسع للنقود والذي تأخذ به المؤسسات المالية والنقدية الدولية مثل صندوق النقد الدولي، وتشمل بالإضافة إلى الموجودات النقدية M 1 الموجودات شبه النقدية التي تتمثل في الودائع لأجل.

3-3- سيولة الاقتصاد (M 3): وهي السيولة الإجمالية التي تدخل في عين الاعتبار الودائع لأجل لدى المؤسسات المالية غير المصرفية مثل مراكز البريد، شركات التأمين، صناديق الادخار،السندات الصادرة عن الخزينة العمومية والودائع لأجل لدى المؤسسات غير المصرفية بالإضافة إلى M2 .

ثانيا- مكونات العرض النقدي والأجزاء المقابلة له:

1-مكونات العرض النقدي: يشمل كل أنواع وسائل الدفع الفورية التي هي بحوزة الأعوان الاقتصاديين داخل التراب الوطني وتتكون أساسا من النقود الورقية والبنكية والأنواع الأخرى من النقود والودائع عند المؤسسات المالية والمصرفية، وبالنسبة للجزائر فالعرض النقدي يتكون من العناصر التالية:<sup>1</sup>

1- بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 167 .

- 1-1- النقود الورقية: من أساسيات للكتلة النقدية، وهي تداول النقود الورقية من بنكنوت والقطع النقدية.
- 1-2- النقود الكتابية: النقود المتداولة عن طريق الكتابة من حساب بنك إلى حساب بنك آخر و أساسها ودائع تحت الطلب لدى المصارف وودائع مراكز الحساب الجاري وصناديق التوفير.
- 1-3- أشباه النقود: تتمثل في الودائع المودعة للحصول على فوائد وودائع لأجل، والودائع الخاصة المسيرة من قبل مؤسسات القرض ممثلة بالأموال الموظفة للأعوان الاقتصاديين وهذه العناصر يطلق عليها اسم السيولة المحلية.

## 2- الأجزاء المقابلة للعرض النقدي:

### 1-2-1- بالنسبة للعالم الخارجي:

- 2-1-1- الذهب النقدي: يعتبر أصل حقيقي يمثل قدرة شرائية معترف بها من طرف جميع الاقتصاديات مهما اختلف أنماط تنظيمها والتشريعات المعمول بها والحائزون لهذا الذهب يتنازلون عنه لصالح البنك المركزي فيصبح ملكا لهم واصلا من أصولهم ويعطي مقابل ذلك نقودا قانونية إلى هذه الجهة فنقول حينئذ أن البنك المركزي قد قام بتقييد هذا الأصل أي أصدر مقابل الحصول عليه نقودا قانونية.

- 2-1-2- العملات الأجنبية (العملة الصعبة): نتيجة لعلاقة الدولة اقتصاديا مع الخارج يتكلف تدفق العملة الأجنبية من و إلى الوطن وعندما يكون التدفق إلى الداخل أكبر من تدفقها إلى الخارج يكون هناك رصيدا إيجابيا من هذه العملات بحوزة الاقتصاد وبالتالي يكون هناك إصدار النقود. ويعتبر العملات الأجنبية أصلا حقيقيا وان كانت تظهر في شكل نقدي باعتبارها تشكل قوة شرائية اتجاه الاقتصاديات الأخرى وعندما يحصل البنك المركزي على عملات أجنبية تصبح حقا له ويقوم بتقييدها، أي أصدر نقود قانونية مقابل ذلك.

### 2-2- بالنسبة للعالم الداخلي:

- 2-2-1- الاعتماد المقدم للخرينة (ديون على الخزينة أو سندات الحكومة): تنفذ الميزانية العامة للدولة بإشراف الخزينة، ففي العجز تلجأ الخزينة إلى الاقتراض من البنك المركزي وبالمقابل تعطي الخزينة للبنك المركزي سندات أو أذونات الخزينة ويتم تقديم القروض بنسبة 10% إيرادات السنة المالية السابقة.<sup>1</sup>

### 2-2-2- الاعتماد المقدم للاقتصاد: يعتمد على طريقتين لتمويل الاقتصاد:

- ✓ الطريقة المباشرة، عن طريق التمويل من البنوك الداخلية ( الاقتراض أو القروض ).

1- لطرش الطاهر، تقنيات البنوك، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص40.

✓ و الغير مباشرة وتتمثل في قيام البنوك التجارية بخضم الأوراق التجارية المقدمة لها من طرف الأشخاص ( أفراد و مؤسسات ) مع وجود معدل الخصم وتؤدي هذه الطريقة إلى زيادة الكتلة النقدية ويستطيع البنك المركزي التدخل وذلك برفع أو تخفيض معدل الخصم تبعاً لسياسة الحكومة المنتهجة.

### المطلب الثاني : مفاهيم عامة حول سعر الفائدة

سنستعرض أهم المفاهيم المتعلقة بسعر الفائدة، ثم علاقتها ببعض المتغيرات الكلية الأخرى ، بالإضافة إلى التطرق لمفهوم وتطور سعر الفائدة في إطار النظريات النقدية.

#### أولاً- مفهوم وتطور سعر الفائدة في إطار النظريات النقدية:

**1- مفهوم سعر الفائدة:** من بين التعريفات لسعر الفائدة " الفائدة هي السعر النقدي لاستعمال الأموال القابلة للإقراض"<sup>1</sup> وهذا المفهوم ليس حديثاً في الفكر الاقتصادي، بل يرجع الحديث عن مفهوم أسعار الفائدة ودورها في النشاط الاقتصادي لقرون عابرة، حيث هاجم أرسطو والفكر الإغريقي القديم المرابين والفائدة، كما سادت تلك الأفكار العصر الكنسي وصولاً للعصر الإسلامي وتحريم الربا وأفكار ابن خلدون والمقرزي، والتي أظهرت أثر العامل النقدي في النشاط الاقتصادي خاصة علاقة النقد بالأسعار، حيث شكلت بذور نظرية كمية النقود، التي عرفها العالم الغربي بعد عدة قرون على يد بودان ومارشال وارننج فيشر وصولاً إلى جون مينارد كينز.

و بتزايد أهميتها في النشاط الاقتصادي الحديث و تطور أشكال ووظائف النقود اعتبر Jon Low النقد بمنزلة الدم في الجسم الإنساني<sup>2</sup>، ردًا بذلك على أنصار المدرسة الكلاسيكية الذين ينظرون إلى النقد على أنه حيادي، والذين يرجحون وظيفة النقد كوسيلة تبادل للسلع والخدمات على غيرها من وظائف النقد . وإذا كانت النقود بمنزلة الدم في الجسم فيمكن اعتبار أن الفائدة بمنزلة القلب الذي يحرك النشاط الاقتصادي ، وذلك مع تطور التجارة الدولية وحركة الاستثمارات الرأسمالية، وتزايد المضاربات وعدم ثبات النظام النقدي الدولي قبل و بعد الحرب العالمية الأولى، والإشكاليات التي لاقاها نظام الدفع بالذهب والتخوف والتحوط الدولي، وظهور الكساد الكبير 1929-1933 والذي اعتبر انتكاسة كبيرة لأفكار الكلاسيك.<sup>3</sup>

#### 2- تطور سعر الفائدة :وجه كينز الأنظار إلى دور النقود في الاقتصاد وأثارها، بمعنى إعطاء النقد دورًا أكثر

أهمية في النشاط الاقتصادي، وأن الدولة يجب أن تكون تدخلية عبر الإنفاق العام، وعبر استخدامها لأدوات

<sup>1</sup> - حسن مسعود، أضواء على النظرية الاقتصادية المعاصرة، دار المعارف، بيروت، 2001، ص 214 .

<sup>2</sup> - سامي خليل، النظرية الاقتصادية، جامعة الكويت، 1992، ص 137 .

<sup>3</sup> - أكرم محمود الحوراني، مدى فاعلية تخفيض أسعار الفائدة في إطار عملية الإصلاح المالي والنقدي في سوريا، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سوريا، العدد 2، 2005، ص 31 .

السياسة النقدية ومنها سعرا لفائدة . وبذلك تغيرت النظرة إلى النقود ودورها في النشاط الاقتصادي، خاصة في الدول النامية الجادة في عملية التنمية.

واستحدثت أدوات النظرية النقدية، مرافقة الاهتمام بوسائل الإعلام بإبراز ومتابعة أنباء تعديل وتقلبات معدلات الخصم والفائدة وأسعار الصرف ومنعكساتها الاقتصادية والاجتماعية. وأصبح ينظر إلى معدل الفائدة على أنه ظاهرة نقدية لأنه يحدد انطلاقا من عرض وطلب النقود، على الرغم من العلاقة المؤكدة والمباشرة بين المتغيرات النقدية والمتغيرات الاقتصادية الحقيقية، التي أثبتتها الواقع العملي المعاصر، المستند إلى الفكر الكينزي المطور، حيث تبنت المصارف المركزية معدلات الفائدة كأهداف وسيطة للسياسة النقدية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، وذلك لتحقيق الأهداف النهائية المتمثلة بما يلي:<sup>1</sup>

- تحقيق مستوى مناسب من التشغيل
- توازن ميزان المدفوعات.
- استقرار نسبي للأسعار.
- مستوى مناسب من النمو.

وفي الثمانينات ارتفعت معدلات التضخم العالمي التي دفعت معها أسعار الفائدة نحو الأعلى مولدة ضغوطات كبيرة على الاستثمار والتشغيل والنمو. كما ترافقت بنمو الأعمال وحجم الصفقات في الأسواق المالية والنقدية الدولية، كما توسعت أدوات ومؤسسات التوظيف المالي الدولي (عولمة رأس المال) التي تجسدت بتداول نحو 1000 مليار دولار يوميا في تلك الأسواق، وهو ما يزيد عن حاجة التبادل السلعي والخدمي الدولي نحو مئة ضعف . وللخروج من هذا الواقع انتشرت أفكار ما يسمى المنهج النقدي بزعامة ميلتون فريدمان، التي لقيت رواجاً كبيراً عكس تلك الظروف الجديدة للبنى النقدية والمالية الدولية . وأصبحت أسعار الفائدة سلاح قوي لقيادة النشاط الاقتصادي في الدول المتقدمة . وبسبب أهميتها التنموية في الدول النامية تم اللجوء إلى إتباع أسعار تمايزية للفائدة سواء للنشاطات المرغوب تشجيعها كالزراعة والصناعة ، أو لجهة آجال الاستحقاق، عبر منح قروض طويلة الأجل بمعدلات مدعومة للقطاعات التنموية ، أو لجهة التمايز بين معدلات الفائدة على الحسابات الجارية والآجلة ، وأصبحت إدارة معدلات الفائدة إحدى أهم أدوات السياسة النقدية الانتقائية التي قامت وتقوم بها الدول النامية شريطة تجنب تحديد أسعار غير مناسبة تعيق عمل النظام النقدي والمالي وجهود التنمية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup>-مصطفى رشدي، تاريخ الاقتصاد العالمي، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 1979، ص 9 .

<sup>2</sup>- موفق السيد حسن، التطورات الأخيرة للنظرية النقدية، مجلة جامعة دمشق، سوريا، العدد 1، 2002، ص 96.

وساهمت المتغيرات الاقتصادية الدولية الأخيرة المتمثلة بتعدد الأقطاب الاقتصادية والتكتلات الكبيرة، والتطور المذهل في وسائل الاتصال والمعلوماتية، وانفتاح السوق وتعدد وتشابك آليات العمل في الأسواق المالية والنقدية الدولية، وتفاقم النزاعات التجارية بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان والصين وغيرها من أقطاب الاقتصاد العالمي، في تعزيز اللجوء إلى استخدام أدوات السياسة النقدية وأهمها معدلات الفائدة وسعر الصرف لتحقيق مزايا تنافسية.<sup>1</sup>

ثانياً- العلاقة بين الفائدة وبعض المتغيرات الاقتصادية:

### 1-العلاقة بين سعر الفائدة ومعدل التضخم:

يتحدد سعر الفائدة الحقيقي حسب فيشر بالقوى الحقيقية للادخار والاستثمار، أي انه سعر التبادل بين السلع الحاضرة والمستقبلية، إلا أن هذا السعر ليس بالضرورة هو السعر الذي يحصل عليه المقترض، فهو يقترض بسعر السوق أو السعر الاسمي للفائدة، وهو سعر التبادل بين النقود الحاضرة والمستقبلية، وفي غياب التضخم وعندما تكون كل المبادلات بالنقود وسعر الفائدة الحقيقي والسعر الاسمي يكونان متطابقان إلا أن سعر الفائدة الاسمي يتأثر بمعدل التضخم المتوقع، وعليه اختلفت آراء الاقتصاديين حول نوعية العلاقة التي تربط سعر الفائدة الاسمي وسعر الفائدة الحقيقي.<sup>2</sup>

### 2-العلاقة بين سعر الفائدة والاستثمار:

الجزء الأكبر من الإنفاق الاستثماري يقوم به القطاع الإنتاجي أو قطاع الأعمال وهو يتكون من وحدات مقترضة عادة إذ ينذر أن يعتمد الاستثمار في الاقتصاد الحديث على مصادر الأموال الذاتية فقط نظراً لضخامة حجم الاستثمار من جهة وعدم كفاية المصادر من جهة أخرى. و تنص النظرية الكلاسيكية على وجود علاقة عكسية بين الإنفاق الاستثماري وسعر الفائدة وتستند في ذلك إلى نظرية تكوين رأس المال لان مفهوم الاستثمار الحقيقي هو عبارة عن عملية يتكون من خلالها رأس المال بتراكم السلع الإنتاجية، كالأبنية والمعدات وجميع ما تتكون منه الهياكل التحتية. لذا فان سلوك الإنفاق الاستثماري يعتمد على ما يحصل لإنتاجية هذه السلع في عملية تراكمها من جهة وعلى تكلفة تمويل الإنفاق الاستثماري من جهة أخرى.<sup>3</sup>

### 3-العلاقة بين سعر الفائدة والطلب على النقود:

<sup>1</sup>-أكرم محمود الحوراني، مرجع سبق ذكره، ص 32.

<sup>2</sup>-بلعروز بن علي، اثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية -حالة الجزائر، اطروحة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص 52.

<sup>3</sup>-عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص ص ،

رفض الكثير من الاقتصاديين لأن يتمتع الطلب على النقود بمرونة شديدة أمام تغيرات سعر الفائدة باعتبار انه نادر الحدوث في الواقع العلمي. و يرى فريدمان أنه ليس هنالك أفكار في المدرسة التجريبية عن تأثير سعر الفائدة على الطلب الحقيقي للنقود، إلا أنه لا يوجد اتفاق حول ما إذا كانت هنالك علاقة وثيقة في الأجل الطويل أو القصير بين سعر الفائدة وتفضيل السيولة، وإن كانت كل الاستنتاجات تقريبا تبين عدم مرونة استجابة الطلب على النقود للتغير في سعر الفائدة حتى في الأجل الطويل، حيث وجد أن التغير في الدخل الحقيقي أو الثروة هو العامل الأكثر أهمية لإحداث تغير في كمية النقود الحقيقية المطلوبة، وليس سعر الفائدة. والنتيجة المستخلصة من دالة الطلب على النقود عند فريدمان تحدد بمتغيرات أساسية ثلاثة هي: الثروة بمفهومها الواسع وتكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود والعوائد والأذواق وترتيب الأولويات. ومن المعروف انه ضمن هذه التغيرات يتضمن سعر الفائدة مفاهيم مختلفة، وعليه فسعر الفائدة وان لم يكن متغير أساسي في المعادلة إلا أنه لا يمكن إنكاره أو تجاهله أو إلغاء أثره على دالة الطلب على النقود. خاصة وان فريدمان لا يرغب في الفصل بين القطاع النقدي والقطاع الحقيقي فهو لا يرى انه لا يجب النظر إلى سعر الفائدة على أنه ظاهرة نقدية فقط يتحدد على أساس عرض النقود والطلب عليها، وليس له أي تأثير على القطاع الحقيقي، أما يجب النظر إلى سعر الفائدة على أنه يعتمد أيضا على المؤشرات الحقيقية وأن المدخل التجريبي يؤكد على أن التغير النقدي يكون له تأثير هام وغير عادي على القطاع الحقيقي و النتيجة التي توصل إليها فريدمان هو أن إخراج سعر الفائدة من دالة الطلب على النقود سيسمح بحدوث انفصال وانقطاع غير مرغوب فيه بين التحليل الاقتصادي الحقيقي ومنه توجد علاقة عكسية بين سعر الفائدة والطلب على النقود ، بالتالي لا يمكن القول أن الطلب على النقود يتمتع بمرونة وحساسية كبيرة لسعر الفائدة.<sup>1</sup>

#### 4- العلاقة بين سعر الفائدة وسعر الصرف:

سعر الفائدة له دور في تحقيق مستوى معين من سعر الصرف ، حيث أن ارتفاع أسعار الفائدة في بلد ما من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المحلية، وبالتالي تحسن قيمة العملة الوطنية، هذه الاستجابة تشترط الكثير من الشروط كالمرونة بين أسعار الفائدة والاستثمار، استقرار الكثير من المتغيرات الاقتصادية، وعندما تكون العملة ضعيفة مثلا يقوم البنك المركزي باعتماد سياسة سعر الفائدة المرتفع لتعويض خطر انهيار العملة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - بلعزوز بن علي، اثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية-حالة الجزائر-، مرجع سبق ذكره، ص 54 .

<sup>2</sup> - قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره ، ص 136 .

### المطلب الثالث : مفاهيم حول التضخم

نقدم مفاهيم أولية لمشكلة اقتصادية تعاني منها جل الاقتصاديات النامية منها أو المتقدمة وهي التضخم، وذلك بالتطرق أولاً إلى تعريف التضخم وقياسه، ثم توضيح اثر هذه الظاهرة على العملة وعلى بعض المتغيرات الكلية.

أولاً - تعريف التضخم وقياسه:

#### 1-تعريف التضخم:

من خلال العديد من الكتابات التي تناولت هذه الظاهرة، تعددت التعاريف للتضخم، حيث ركزت بعضها في تعريفها على مظهر التضخم، وذلك باعتباره ارتفاعاً في المستوى العام للأسعار، ومن الأمثلة على ذلك تعريف التضخم على انه " الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما"<sup>1</sup> وعرف بأنه " عبارة عن الانخفاض المستمر و المتواصل في القيمة الحقيقية لوحدة النقد"<sup>2</sup>. ومن خلال هذه التعريفات يتبين بان التضخم يعبر عن الزيادة في كمية النقود المتداولة إلى تلك الدرجة التي تؤدي إلى حدوث انخفاض في قيمتها، والذي ينعكس في صورة ارتفاع مستويات الأسعار المحلية، ثبات مستويات الدخل، بحيث يؤدي التضخم إلى انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد. في حين اعتمد البعض من تلك الكتابات في تعريفها لظاهرة التضخم على الأسباب المنشئة للتضخم، مع تفاوت التركيز على هذه الأسباب بين تعريف وآخر، ومن أمثلة ذلك بأنه " كل زيادة في كمية النقد المتداولة تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار"<sup>3</sup>، كما عرف التضخم أيضاً بأنه " زيادة محسوسة في كمية النقود"<sup>4</sup>، كما عرف البعض التضخم من خلال الربط بين مظهر التضخم وبعض أسبابه بأنه " زيادة كمية النقود بالنسبة لكمية السلع بالقدر الذي يكفي في زمن قصير لتحقيق ارتفاع كبير في الأسعار"<sup>5</sup>. يمكن أن نستخلص النقاط التالية حول ظاهرة التضخم:

✓ أن قياس التضخم يتم بمقياس ما يسمى بالمستوى العام للأسعار والذي يعرف على انه " متوسط ترجيحي لأسعار مجموعة السلع و الخدمات المستخدمة أو المستهلكة في بلد ما"<sup>6</sup>.

<sup>1</sup>-الوزني خالد، الرفاعي احمد، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة السادسة، عمان، دار وائل للنشر، 2003، ص249.

<sup>2</sup>-البكري انس، صافي وليد، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، عمان، دار المستقبل للنشر والتوزيع، 2002، ص 197 .

<sup>3</sup>-عناية غازي حسين، التضخم المالي، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1985، ص 9 .

<sup>4</sup>-هاشم فؤاد، اقتصاديات النقود والتوازن النقدي، القاهرة، دار النهضة العربية، 1974، ص 219 .

<sup>5</sup>-حشيش عادل احمد، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، بيروت، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1992، ص 201 .

<sup>6</sup>-الوزني خالد، الرفاعي احمد، مرجع سبق ذكره، ص 250 .

✓ أن التضخم يأتي كنتيجة لاختلال التوازن بين كمية النقود المتداولة وكمية السلع والخدمات في الاقتصاد، حيث أن الزيادة في كمية النقود المتداولة عن كمية السلع والخدمات تؤدي إلى خلق فائض طلب ناتج عن الزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات عن الكمية المعروضة منها، مما يدفع بالأسعار نحو الارتفاع، ويتحقق عكس ذلك عند زيادة كمية السلع والخدمات في الاقتصاد بنسبة أكبر من الزيادة في كمية النقود المتداولة، مما يدفع بالأسعار نحو الانخفاض.

## 2- قياس التضخم:

هذه العملية تعتمد على محورين، يتمثل المحور الأول في قياس التغيرات التي تحدث في مستويات الأسعار، أي أنه يركز على درجة ارتفاع الأسعار، بينما يتمثل المحور الثاني في تطبيق بعض المعايير لتحديد مصدر التضخم، أي أنه يركز على تحديد مصدر ارتفاع الأسعار، أي تحديد الأسباب التي أدت إلى ارتفاع مستويات الأسعار في الاقتصاد.

2-1- الأرقام القياسية للأسعار:

يمكن تعريفها بأنها "عبارة عن متوسطات مقارنة نسبية وزمنية للأسعار"، والمقصود من أنها متوسطات نسبية، وتقوم على استخدام أساس للمقارنة يسمى سنة الأساس، حيث يتم مقارنة التطورات في النقود والأسعار بسنة الأساس، ويعتمد اختيار سنة الأساس على مدى الثبات النسبي لمستوى الأسعار في تلك السنة. كما أن الأرقام القياسية هي أرقام زمنية نظراً لكونها تعكس التغيرات في مستويات الأسعار خلال فترة زمنية معينة، يتم الاعتماد عليها في إجراء مقارنات حول تطورات الأسعار خلال تلك الفترة، كما أنها تعكس التغيرات التي تحدث في القوة الشرائية لوحدة النقد. وتستخدم الأرقام القياسية لقياس التغيرات في الأسعار، وذلك من خلال تتبع التطورات التي تطرأ على أسعار السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة، حيث يشير الارتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات في المجتمع عن وجود ظاهرة التضخم<sup>1</sup>. وتتمثل أهم الأرقام القياسية للأسعار فيما يلي:

2-1-1- الرقم القياسي لأسعار الجملة: يضم أهم المجموعات السلعية، مثل المنتجات الزراعية والدواجن والأسماك، والمنتجات الحيوانية غير الغذائية والأخشاب، مواد البناء، والمواد الغذائية والمشروبات، و مواد الطاقة والبترو، والمواد الكيماوية والأدوية وغيرها من السلع.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - مراد عبد القادر، اثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2011/2010، ص 56، 57.

<sup>2</sup> - زكي رمزي، مشكلة التضخم في مصر أسبابها ونتائجها مع مقترحات لمكافحة الغلاء، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980، ص 125.

ويتم إعداد الرقم القياسي لأسعار الجملة بالاعتماد على الأسعار الرسمية، والتي تسير بصفة إجمالية إلى أسعار الجملة في جميع أنحاء البلاد دونما تمييز بين المناطق الجغرافية فيها سواء كانت مناطق حضر أم ريف. وذلك من خلال قيام أجهزة الإحصاء المختصة بجمع كافة البيانات حول أسعار البيع بالجملة بناء على نماذج يتم إرسالها إلى كافة المنشآت العاملة في تجارة الجملة، والتي تقوم بتعبئتها وإعادة إرسالها إلى أجهزة الإحصاء التي تقوم بفرزها وتصنيفها وحساب الرقم القياسي لها.

2-1-2- الرقم القياسي لأسعار التجزئة: وهو التغيرات التي تطرأ على القوة الشرائية للنقود، وذلك من خلال تتبع التغيرات التي تحدث في أسعار السلع والخدمات في الاقتصاد القومي، ويتم إعداد هذا الرقم بالاعتماد على الأسعار الرسمية دون الأخذ في الاعتبار الأسعار الفعلية التي تتحدد وفقاً لقوى العرض والطلب، أو الأسعار التي يسود التعامل بها في السوق السوداء، ويتم إعداد الرقم القياسي لأسعار التجزئة بالاعتماد على طريقة العينة التي تقوم على اختيار النمط الإنفاقي لعينة تمثل شرائح في المجتمع، غير أن الاعتماد في إعداد هذا الرقم على اختيار عينة من المجتمع لا تعكس في حقيقة الأمر طبيعة الإنفاق الحقيقي أو التغيرات التي تطرأ عليه من حين لآخر، وذلك نظراً لحدوث تغيرات كثيرة في أنماط الاستهلاك في المجتمع بين فترة وأخرى، وكذا إمكانية لجوء المستهلك إلى السلع التعويضية في حالة عدم قدرته على شراء السلع الرئيسية.

2-1-3- الرقم القياسي الضمني: أكثر الأرقام القياسية استخداماً، وذلك نظراً لاحتواء هذا المؤشر على أسعار جميع السلع والخدمات الموجودة في الاقتصاد الوطني، سواء كانت سلع وسيطة أو إنتاجية أو سلع استهلاكية نهائية، كما يتضمن أسعار الجملة والتجزئة على السواء.<sup>1</sup>

ويعتمد بالعديد من الهيئات والمنظمات الدولية وبالأخص صندوق النقد الدولي على هذه المؤشرات كدليل على وجود الضغوط التضخمية في الاقتصاد.<sup>2</sup> ونحصل عليه بقسمة الدخل الوطني الإجمالي بالأسعار الجارية في سنة معينة على الدخل الوطني الإجمالي لنفس السنة بالأسعار الثابتة مضروباً في مائة.

2-2- الفجوة التضخمية: تعكس الأرقام القياسية التطورات التي تطرأ على المستوى العام للأسعار، دون التعرض للأسباب التي تقف وراء حدوث تلك الارتفاعات، فانه من الضروري الاعتماد على بعض المعايير التي تمكن من تحديد أسباب التغيرات في مستويات الأسعار.<sup>3</sup>

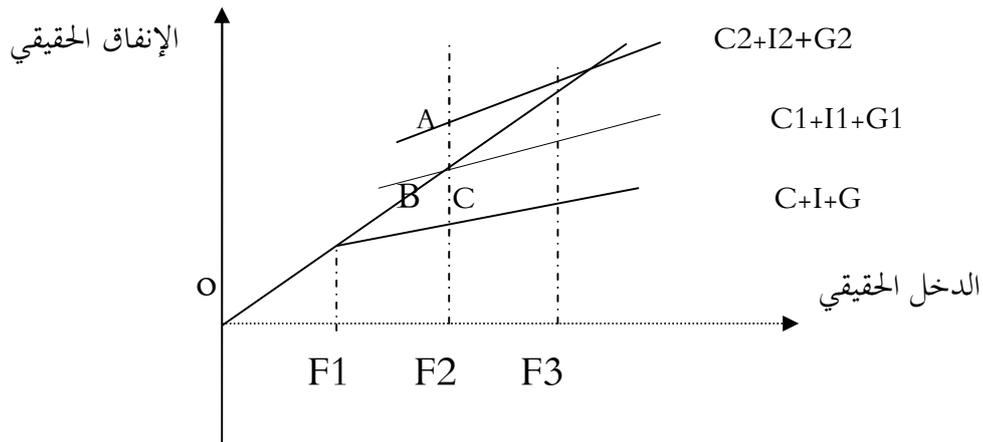
<sup>1</sup> - زغلول فتحية مجّد، تقييم مقاييس التضخم في مصر، بحوث ندوة آليات التضخم في مصر المنعقدة في القاهرة خلال الفترة 3-5 مارس 1990، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية بكلية العلوم السياسية بجامعة القاهرة، 1992، ص 74.

<sup>2</sup> - زكي رمزي، مرجع سبق ذكره، ص 130.

<sup>3</sup> - المرجع السابق، ص 134.

ومن أهم الاصطلاحات التي أوردها كينز في تحليله للتضخم الفجوة التضخمية ، و التي تضمنها بحثه الصادر سنة 1940 تحت عنوان كيف ندفع نفقات الحرب . ويرجع الهدف من حساب الفجوة التضخمية إلى محاولة استخدامها في قياس الضغوط على المستوى العام للأسعار، كما حاول كينز تقدير الفجوة التضخمية حسابيا بوحدات نقدية، بهدف مساعدة السلطات النقدية و المالية على اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من تلك الظاهرة . وتحدث الفجوة التضخمية نتيجة الإفراط في الطلب الكلي على السلع و الخدمات أو الإفراط في المعروض النقدي ويحدث الإفراط في الطلب الكلي على السلع والخدمات نتيجة الزيادة في حجم الإنفاق القومي محسوبا بالأسعار الجارية عن الناتج القومي الحقيقي محسوبا بالأسعار الثابتة، كما يتحقق فائض في المعروض النقدي نتيجة زيادة كمية النقود في الاقتصاد عن تلك النسبة التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها في صورة نقدية.<sup>1</sup> ويمكن توضيح ذلك بيانيا من خلال الشكل(1-2)

الشكل رقم ( 1-2 ) : الفجوة التضخمية في الاقتصاد



المصدر: زكي رمزي، مرجع سبق ذكره، ص 59

النقطة B نقطة التوازن وهي نقطة تقاطع دالة الإنفاق الكلي مع الخط الاسترشادي 45° عند مستوى التوظيف الكامل. وتحدث الفجوة الانكماشية في الاقتصاد إذا كان مستوى الطلب الكلي اقل من مستوى الدخل الحقيقي والذي يعبر عن الزيادة في العرض الحقيقي للسلع والخدمات عن حجم الطلب الكلي عليها، أي أن مستوى الإنفاق الكلي في الاقتصاد غير كافي لتحقيق مستوى التوظيف الكامل.<sup>2</sup> وتقاس الفجوة الانكماشية بالمسافة BC والتي تمثل المسافة بين النقطة B الواقعة على الخط الاسترشادي 45° والنقطة C الواقعة على منحنى دالة الطلب الكلي، كما تقاس أيضا بالمسافة بين النقطتين F1F2 والتي تعبر عن الفرق بين مستوى الدخل التوازني

<sup>1</sup> - الروبي نبيل، مرجع سبق ذكره، ص ص، 239، 240.

<sup>2</sup> - العناني حمدي احمد، مقدمة في الاقتصاد الكلي، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 1995 ، ص 208

عند النقطة OF1 والدخل عند مستوى التوظيف الكامل OF2 ويتطلب القضاء على ، الفجوة الانكماشية إتباع السياسات النقدية والمالية التي تكفل زيادة حجم الطلب من خلال زيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب وزيادة حجم الائتمان وغيرها من الوسائل الكفيلة بزيادة حجم الطلب الكلي. إلا أن زيادة حجم الإنفاق الكلي بعد وصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل يولد فائض في الطلب الكلي، يؤدي إلى ارتفاع مستويات الأسعار المحلية . وتحدث الفجوة التضخمية في الاقتصاد نظرا لحدوث التوازن على يمين خط التوظيف الكامل.<sup>1</sup>

وتقاس الفجوة التضخمية بالمسافة AB والتي تمثل الفرق بين النقطة A التي تعبر عن دالة الإنفاق الكلي C2+I2+G2 والنقطة على الخط الاسترشادي 45° كما تقاس الفجوة التضخمية بالمسافة F2F3 والتي تعبر عن الفرق بين الدخل عند المستوى التوازني OF3 والدخل عند مستوى التوظيف الكامل OF2 ويتطلب القضاء على الفجوة التضخمية تخفيض دالة الطلب الكلي من خلال إتباع السياسات المالية والنقدية المناسبة مثل رفع معدلات الضرائب و تخفيض الإنفاق الحكومي والحد من مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان. وتتمثل أهم المعايير المستخدمة في قياس الفجوة التضخمية فيما يلي:

2-2-1- معيار فائض الطلب الكلي : الفجوة التضخمية تقاس وفقا لمعيار فائض الطلب الكلي من خلال الفرق بين الطلب الكلي محسوبا بالأسعار الجارية والعرض الحقيقي محسوبا بالأسعار الثابتة<sup>2</sup>، ويستند هذا المعيار في قياس الفجوة التضخمية على المنطلقات الأساسية لفكرة الطلب الفعال في تحديد مستويات الأسعار التي تضمنتها أفكار النظرية العامة للاقتصادي كينز، والتي ترى أن كل زيادة في حجم الطلب الكلي على السلع و الخدمات دون أن يقابلها زيادة في حجم العرض الحقيقي .ويمكن صياغة فائض الطلب وفقا للمعادلة التالية:

$$Dx = ( Cp + Cg + I + E ) - Y \quad \text{حيث أن :}$$

DX :إجمالي فائض الطلب .

CP : تمثل الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية .

Cg : تمثل الاستهلاك العام بالأسعار الجارية .

I : تمثل الاستثمار الإجمالي بالأسعار الجارية .

E : تمثل الاستثمار في المخزون بالأسعار الجارية .

<sup>1</sup> - مجيد ضياء، اقتصاديات النقود والبنوك، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2001 ، ص ص،223،224.

<sup>2</sup> -الروبي نيل، مرجع سبق ذكره، ص243.

$Y$ : تمثل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

وتبين المعادلة انه في حالة ما إذا زاد مجموع الإنفاق القومي بالأسعار الجارية على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة فان الفرق بينهما يتمثل في إجمالي فائض الطلب، والذي ينعكس في صورة ارتفاع في مستويات أسعار السلع والخدمات المنتجة.

2-2-2- معيار فائض المعروض النقدي: هنا الفجوة التضخمية تحدد وفقا لهذا المعيار بمقدار الزيادة في كمية النقود المعروضة في المجتمع عن تلك النسبة من الدخل الحقيقي التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها في صورة نقود سائلة خلال فترة زمنية معينة.<sup>1</sup>

ويمكن التعبير عن الفجوة التضخمية وفقا لهذا المعيار بالمعادلة التالية:  $G = \Delta M - \frac{M}{GNP} \times \Delta GNP$

حيث أن:  $G$ : تمثل الفجوة التضخمية.

$\Delta$ : تمثل التغير في عرض النقود.

$M$ : تمثل الناتج القومي الإجمالي.

$GNP$ : تمثل الناتج القومي الإجمالي.

$\Delta GNP$ : تمثل التغير في الناتج القومي الإجمالي.

ووفقا لهذا المعيار فانه يتطلب التساوي بين الزيادة في كمية النقود المعروضة في الاقتصاد وتلك النسبة من الدخل التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها في شكل نقود سائلة من اجل تحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار.

2-2-3- معيار الاستقرار النقدي: الفجوة التضخمية تقاس في هذا المعيار على أفكار النظرية الكمية الحديثة، والتي ربط فيها الاقتصادي فريدمان التضخم باختلال العلاقة بين الزيادة في كمية النقود والزيادة في الناتج القومي الحقيقي<sup>2</sup>، حيث يرى فريدمان بأن الزيادة في كمية النقود بنسبة أكبر من الزيادة في الناتج القومي الحقيقي، تولد فائض طلب يدفع بالأسعار نحو الارتفاع، يتحقق ذلك من خلال الزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات في الاقتصاد بنسبة تفوق الزيادة في كمية السلع والخدمات المعروضة، والذي يعد نتيجة لاختلال التوازن بين تيار الإنفاق النقدي والتيار السلعي. ويتم حساب معامل الاستقرار النقدي من خلال

$$B = \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta Y}{Y}$$

المعادلة التالية:

$\Delta M$ : تمثل التغير في كمية النقود.

<sup>1</sup> - الروبي نبيل، مرجع سبق ذكره، ص 241

<sup>2</sup> - شوتر منهل، العمار رضوان، النقود والبنوك، عمان، مؤسسة آلاء للطباعة والنشر، 1996، ص 173، 174.

M : كمية النقود.

$\Delta Y$  : تمثل التغير في الناتج القومي الحقيقي.

Y : تمثل الناتج القومي الحقيقي.

التوازن في الاقتصاد يتحقق وفقا لهذه المعادلة عند تساوي نسبة التغير في كمية النقود مع نسبة التغير في الناتج القومي الحقيقي، بحيث تكون قيمة المعامل B مساوية للصفر، أما إذا كانت نسبة التغير في كمية النقود أكبر من نسبة التغير في الناتج القومي الحقيقي، أي أن معامل الاستقرار النقدي B موجبا، فإن ذلك يؤكد على وجود ضغوط تضخمية يتفاوت تأثيرها في الاقتصاد كلما زادت قيمة المعامل أو اقترب من الواحد الصحيح بحيث تزيد حدة الضغوط التضخمية كلما زاد المعامل عن الواحد الصحيح الموجب.<sup>1</sup>

ثانيا - آثار التضخم:

للتضخم تأثيرات سلبية على بعض فئات المجتمع، وتأثيرات إيجابية على فئات أخرى في أن واحد، وبالتالي فإن التكلفة الاجتماعية الصافية للظاهرة تعتمد على مقدار الضرر والانتفاع الناتجين عنها. ويمكن التعرض لأهم الآثار المختلفة للتضخم فيما يلي:

**1- أثر التضخم على العملة:** يضعف التضخم ثقة الأفراد في العملة، و الحافز على الادخار، حيث تفقد النقود وظيفتها كمستودع للقيمة إذا اتجهت قيمتها إلى التدهور المستمر، وهنا يزيد التفضيل السلعي للأفراد على التفضيل النقدي، فيزيد ميلهم إلى إنفاق النقود على الاستهلاك الحاضر، وينخفض ما لديهم من أرصدة نقدية يتجهون إلى تحويلها إلى ذهب و عملات أجنبية مستقرة، وإلى شراء سلع معمرة (كالكالكترونية) وعقارات.

**2- أثر التضخم على اختلال ميزان المدفوعات:** لزيادة الطلب على الاستيراد وانخفاض حجم الصادرات يحدث التضخم اختلال ميزان المدفوعات، فالزيادة التضخمية في الإنفاق الحكومي وبالتالي المداخيل النقدية يترتب عليها زيادة في الطلب ليس فقط على السلع المنتجة محليا، وإنما على السلع المستوردة أيضا، وهذا ما يؤدي إلى امتصاص جزء من موارد الدولة من النقد الأجنبي. أما إذا كان الاستيراد مقيدا فيقل ما يمكن تسريه من فائض القوة الشرائية إلى الخارج، فيرتد ذلك على الأسواق المحلية بزيادة الطلب على السلع المحلية، لاسيما تلك البديلة للواردات، فيشتد ارتفاع الأسعار.

<sup>1</sup> - الشبول نايف، التضخم في الاقتصاد الأردني - دراسة تحليلية أسبابه وقياسه وعلاجه، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، القاهرة، 1981، ص 44

3- اثر التضخم على أسعار الفائدة: لتشجيع أصحاب الديون المتضررون من التضخم، تتخذ بعض الإجراءات على تقديم أموالهم إلى المؤسسات المالية، من بينها آلية تحديد سعر الفائدة باعتبار معدل التضخم المتوقع، وذلك من خلال إضافة ما يعرف بعلاوة التضخم إلى سعر الفائدة بهدف تعويض الخسارة، ومن هنا يجب التمييز بين سعر الفائدة الاسمي والحقيقي، ويمكن أن يحسب هذا الأخير حسب معادلة فيشر كما يلي:

$$r = I - F$$

r : معدل الفائدة الحقيقي

I : معدل الفائدة الكلي

F : معدل التضخم

4- اثر التضخم على الادخار، الاستثمار والاستهلاك: يؤدي انخفاض المداخيل الحقيقية خلال فترة التضخم إلى انخفاض الادخار، لان معظم الدخل النقدي سيوجه إلى الاستهلاك من السلع التي تتزايد أسعارها، لذلك يزداد الميل الحدي للاستهلاك على حساب الميل الحدي للادخار وهذا بدوره سيؤدي إلى انخفاض الاستثمار ونمو الناتج الوطني، وعدم كفاية المدخرات لتمويل الاستثمارات اللازمة لمواجهة الطلب المتنامي على السلع والخدمات الاستهلاكية، خاصة عندما تكون أسعار الفائدة سلبية ( بمعنى انخفاض سعر الفائدة على ودائع الادخار وارتفاع تكلفة الاستثمار نفسه). إضافة إلى ذلك فان التضخم يؤثر سلبا على قدرة الدولة على جلب الاستثمارات الأجنبية، حيث ترتفع أسعار العقارات، المواد الأولية و أجور العمال مما يترتب عليها ارتفاع في تكاليف المشاريع الجديدة، ومن ثم يقل معدل ربح هذه المشاريع مما يقلل من قدوم المستثمرين الأجانب إلى الدولة المعنية بالتضخم<sup>1</sup>.

و إجمالاً مما سبق، تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يكون بطريقة مباشرة عن طريق سياسة نقدية يتولى البنك المركزي التخطيط لها والإشراف على تنفيذها من خلال تبنيه لإستراتيجية تساعده على التحكم فيها لتحقيق مجموعة من الأهداف النهائية مرورا بأهداف وسيطة تساعده على ذلك، وليمكن من تحقيق ذلك له أن يستخدم الأداة المناسبة من بين الأدوات المتاحة له، ويكون ذلك وفقا للظروف، إلا انه يمكن اعتماد الدولة في بعض الحالات على أدوات أخرى تندرج ضمن سياسة اقتصادية مغايرة لا تقل أهمية عن السياسة النقدية ألا وهي السياسة المالية، ومن هذا المنطلق سيتم التطرق إلى السياسة المالية وتأثيرها على أهم المتغيرات الاقتصادية.

<sup>1</sup> - مراد عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 62، 63.

### المبحث الثالث: المتغيرات المالية

إن السياسة الاقتصادية تشمل عدة سياسات، هدف هذه السياسات تحقيق التوازن العام و لا يمكن الوصول إليها دون اللجوء إلى السياسة المالية التي بدورها تحتل مكانة هامة . وأدواتها الرئيسية هي الإنفاق الحكومي و السياسة الضريبية وسياسة الدين العام وأثرهم على أهم المتغيرات الاقتصادية باعتبارها مؤشرات تنافسية بين الدول، والتي سنذكرها تفصيلا في المطالب اللاحقة لإبراز أهمية اثر كل أداة من أدوات السياسة المالية على كل متغير.

#### المطلب الأول: أثر الإنفاق الحكومي على أهم المتغيرات الاقتصادية

سندرج فيما يلي اثر الإنفاق الحكومي على بعض المتغيرات الاقتصادية<sup>1</sup>، كما يلي:

**1- أثر الإنفاق العام على الاستهلاك:** من الممكن زيادة الاستهلاك من السلع والخدمات التي تدعمها الحكومة، كما يمكن زيادة استهلاك المجتمع من جراء إعانات البطالة والمعاشات أو من خلال الإنفاق على المشاريع. كما أن مقدار التغيير في الاستهلاك يعتمد على كيفية توزيع الدخل والثروة بين أبناء المجتمع، فالإنفاق العام الذي يرفع مستوى دخل الفقراء يزيد من مستوى الاستهلاك أكثر من الإنفاق الذي يستفيد منه أصحاب الدخل المرتفعة.

**2- أثر الإنفاق العام على الإنتاج:** تؤدي زيادة الإنفاق على الخدمات العامة كالتعلم والصحة إلى زيادة كفاءة الفرد الإنتاجية، تقديم المعونة والدعم للمنتجين يزيد الإنتاج، الإنفاق على البنية التحتية يشجع الاستثمار وتوفير مواصلات سهلة وكهرباء ومياه اتصالات وامن فيزيد الإنتاج، ويكون تأثير الإنفاق الحكومي على الإنتاج وفقا للعوامل التالية:

أ- الحالة الاقتصادية السائدة: تكون هناك مرونة عالية في جهاز الإنتاج في حالة الكساد أو الركود أي يكون في الاقتصاد طاقات إنتاجية غير مستغلة، فان الزيادة في حجم الإنفاق العام سوف تزيد من مستوى الطلب الكلي ، وبالتالي تتولد ظروف مناسبة لدى السوق ما يرفع من مستوى الإنتاج، أما في حالات مغايرة فإنها تتميز بجمود في حركة الإنتاج وعدم الكفاءة في استغلال مواردها الاقتصادية المتاحة ونقص في التكوين الرأسمالي، وضعف البنية الأساسية ووجود الكثير من القيود التي تمنع الاستجابة للمتغيرات في الطلب الكلي الفعال.

ب- مصدر تمويل الإنفاق العام: يمول الإنفاق العام عن طريق الضرائب أو الاقتطاعات المالية بصفة عامة من موارد أفراد المجتمع، وهذه الموارد إما تكون معدة للاستهلاك أو للاستثمار، والحكومة عن طريق الاقتطاع الضريبي فإنها

1- صافي كلثوم، اثر الإنفاق الحكومي وعرض النقود على اتجاهات الواردات تطبيق على حالة الجزائر الفترة (1990-2010)، رسالة ماجستير، اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2014/2015، ص 26-28.

تحول جزءا من هذه الموارد إلى الاستعمال العام، فإذا اقتطعت الدولة من موارد الأفراد المعدة للاستهلاك ووجهتها في مجال الاستهلاك فانه لا يكون تأثير يذكر على الناتج القومي، أما إذا استخدمت الدولة تلك الموارد المقطعة في مجال استثماري فان هذا يوسع الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد. أما إذا اقتطعت الدولة من الأموال المعدة للاستثمار واستخدمتها في مجال الاستهلاك فان ذلك يؤدي إلى تخفيض مستوى الإنتاج لأنها تخفض من حجم الاستثمار المتاح للقطاع الخاص، أما إذا استعملتها في الاستثمار فالأثر هنا يعتمد على مدى كفاءة استخدام تلك الموارد.

ت- كيفية استخدام الإنفاق: يكون اثر الإنفاق اكبر إذا استخدم على المنتجات المحلية عما إذا انفق على الواردات، فالإنفاق على شراء سلع وخدمات محلية سوف يرفع مستوى الطلب الكلي ويزيد مستوى النشاط الاقتصادي القومي ويساعد في نمو الصناعات المحلية ومن ثم يزداد مستوى العمالة ، كذلك فان سياسة الإنفاق العام تعمل على توجيه الموارد الاقتصادية بين النشاطات المختلفة وتؤدي إلى تخفيض الفوارق الإقليمية.

**3- أثر الإنفاق العام على توزيع الدخل:** بما أن النفقات على مشاريع وخدمات تستفيد منها طبقات ذوي الدخل المتدنية تعمل على تحقيق أهداف العدالة في توزيع الدخل ، تمول هذه النفقات من ضرائب ذوي الدخل المرتفعة.

**4- الإنفاق العام ومستوى الادخار:** يؤثر الإنفاق العام على الادخار عن طريق تأثيره على مستوى الدخل ، لارتباط الادخار طرديا بمستوى الدخل ، ومن ثم على الميل الحدي للادخار. ومدى تأثير الإنفاق العام على مستوى الادخار يتوقف على كيفية توزيع الدخل والثروة بين أبناء المجتمع. واثر الإنفاق العام على الادخار يكون كبيرا إذا استفاد من الادخار العام أصحاب الدخل المرتفعة لان ميلهم الحدي للادخار مرتفع.

**5- الإنفاق العام ومستوى الأسعار:** عن طريق تأثيره على قوى العرض والطلب للسلع والخدمات التي يتم تبادلها في الأسواق المحلية، يؤثر الإنفاق الحكومي على مستويات الأسعار، و من خلال الإجراءات التنظيمية التي تتخذها الدولة في هذا الخصوص كسياسة مالية أحيانا. فإذا كان اثر زيادة الإنفاق على زيادة عرض السلع والخدمات اكبر من الأثر على زيادة الطلب الكلي تكون النتيجة انخفاض مستوى الأسعار وذلك لزيادة العرض أكثر من الطلب. فالإنفاق العام يؤثر على مستويات الأسعار إما بخفضها أو يرفعها...وهنا إمكانية لتثبيت المستوى العام لأسعار السلع والخدمات.

### المطلب الثاني: أثر السياسة الضريبية على أهم المتغيرات الاقتصادية

من خلال هذا المطلب سنحاول إعطاء نظرة حول اثر السياسة الضريبية على بعض المتغيرات الاقتصادية والمتمثلة في: الاستهلاك و الادخار، الإنتاج و التوزيع، المستوى العام للأسعار.

أولاً- تأثير الضرائب على الاستهلاك و الادخار<sup>1</sup>: تؤثر الضرائب مباشرة على مقدار دخل المكلفين بها بالنقصان ويتحدد ذلك بحسب معدل الضريبة، فكلما كان معدل الضريبة مرتفع كان تأثيره على الدخل أكبر والعكس ويترتب على ذلك أن يتأثر حجم ما يستهلكونه من سلع وخدمات من خلال أثره أي معدل الضريبة على مستوى الأسعار، فالمكلفون و خاصة ذوو الدخول المحدودة والمتوسطة يقل دخلهم مما يدفعهم إلى التضحية في بعض السلع والخدمات الكمالية منها، وبالتالي:

- تميل الأسعار نحو الانخفاض ويقل الطلب ، إلا أن هذه المقولة ليست صحيحة بصورة مطلقة، إذ أن درجة مرونة الطلب المرن(السلع الكمالية ) يتأثر استهلاكها بالضريبة بصورة مطلقة، إذا أن درجة مرونة الطلب على هذه السلع والذي يحدد إمكانية تأثرها بالضريبة، فالسلع ذات الطلب المرن (سلع كمالية) يتأثر استهلاكها بالضريبة أكبر من السلع ذات الطلب غير المرن(ضرورية كالأدوية والمواد الغذائية).

- درجة التأثير بالضريبة تحدد بحجم الدخل ، فالدخل المرتفع (الفئات الغنية) لا يتأثر كثيراً بالضريبة، و منه لا يقلل من استهلاك هذه الفئات .لأنهم عادة يدفعون الضريبة من مدخراتهم، أما الدخل المنخفض (الفئات الفقيرة أو المتوسطة) هذا يكون تأثير على الضريبة واضح، إذ يقلل من استهلاك هذه الفئات وخاصة بالنسبة للسلع ذات الطلب المرن، ويتوقف أيضاً أثر الضريبة في الاستهلاك على خطة الدولة في استخدام الحصيلة الضريبية، ففي حالة تجميد حصيلة الضريبة يتجه الاستهلاك نحو الانخفاض، أما إذا قامت الدول باستخدام هذه السلع والخدمات فإن نقص الاستهلاك من جانب الأفراد نتيجة فرض الضريبة ويعوضه زيادة الاستهلاك الذي يحدثه إنفاق الدولة ومن جهة أخرى يمكن القول أن اثر الضريبة على الادخار يكون أثراً إيجابياً، إلا أن أثر الضريبة على الادخار الخاص لا يكون كذلك في غالب الحالات. إن فرض الضريبة يؤثر على دخول الأفراد بالنقصان وبالتالي تقليل إنفاقهم على الاستهلاك مما يؤثر سلباً على مستوى مدخراتهم، فالضريبة تؤدي بالأفراد إلى إعادة توزيع دخولهم المتاحة بين الاستهلاك والادخار وفقاً لمرونة كل منهما.

-يتضرر الادخار بصفة أكبر من الضرائب المباشرة كالضرائب على رأس المال والضريبة على الدخل الإجمالي من الضرائب غير المباشرة خاصة إذا تعلق بأصحاب الدخول المرتفعة التي تخصص جزءاً كبيراً من دخلها للادخار. -الضرائب الغير مباشرة المتعلقة بالإنفاق والضرائب على السلع والخدمات يكون تأثيرها نتيجة انخفاض في الاستهلاك التي تؤدي بطريقة غير مباشرة إلى تشجيع المدخرات.

<sup>1</sup>- ناشد عدلي سوزي،الوجيز في المالية العامة،الدار الجامعية للنشر،عمان،الأردن،2000،ص174.

ثانياً-تأثير الضريبة في الإنتاج والتوزيع<sup>1</sup>: يتأثر الإنتاج بالنقصان نتيجة تأثر الضرائب في عرض وطلب رؤوس الأموال الإنتاجية، فعرض رؤوس الأموال الإنتاجية يتوقف على الادخار ثم الاستثمار، وهذا يعني قلة رؤوس الأموال الإنتاجية ويتأثر مقدار الربح المحقق، فإذا كان فرض الضريبة يؤدي إلى تقليل الربح فبطبيعة الحال يقل الطلب عليها، أما إذا زاد الربح فإن الطلب يزيد عليها، وكنتيجة لفرض الضريبة قد يؤدي إلى انتقال عناصر الإنتاج إلى فروع إنتاج أخرى قليلة العبء الضريبي وهذا ما يؤثر على النشاط الاقتصادي. أما فيما يتعلق بالضريبة في التوزيع قد ينتج عليها إعادة توزيع الدخل والثروة بشكل غير عادل لصالح الطبقات غير الغنية على حساب الفئات الفقيرة، وهذا ما يخص الضرائب غير المباشرة باعتبار أنها عبء على الطبقة الفقيرة. أما الضرائب المباشرة فهي تؤثر على الطبقات الغنية ومستوى الادخار، وكذلك تؤثر الدولة على نمط التوزيع، فإذا أنفقت حصيلة في شكل إنفاق تحويلي أو ناقلة بمعنى تحويل الدخل من طبقات اجتماعية معينة إلى طبقات أخرى دون أي زيادة في الدخل، بحيث تستفيد منها الفئات الفقيرة، فإن هذا يؤدي إلى التفاوت بين الدخل.

ثالثاً- تأثير الضريبة على المستوى العام للأسعار<sup>2</sup>: عند اقتطاع الضريبة لجزء من دخول الأفراد يقل الطلب على سلع وخدمات معينة من جانب هؤلاء الأفراد وبالتالي يؤدي ذلك إلى انخفاض أسعار هذه السلعة، بشرط ألا تدخل الدولة حصيلة الضريبة في مجال التداول، بمعنى أن تستخدمها في تشديد قروض خارجية مثلاً، أو تكوين احتياطي معين، فإن تيار الإنفاق النقدي يقل وبالتالي يقل الطلب وتنخفض الأسعار وخاصة فترات التضخم، وفي حالة الانكماش تلجأ الدولة إلى تقليل الاقتطاع الضريبي من دخول الأفراد رغبة في تشجيع الإنفاق وهذا يؤدي إلى الإنعاش وزيادة في الطلب الكلي الفعال. أما إذا استخدمت الدولة تلك الحصيلة في مجال التداول كسواء سلع وخدمات أو دفع رواتب العمال أو المبالغ المستحقة للموردين يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات وهذا الأخير يؤدي إلى عدم انخفاض الأسعار، والجدير بالذكر أن أثر كل من الضرائب المباشرة وغير المباشرة على الأسعار مختلف، فكل ضريبة لها تأثيرها في ثمن السلعة أو الخدمة التي تفرض عليها وفقاً لظروف فرضها.

### المطلب الثالث: أثر الدين العام على أهم المتغيرات الاقتصادية<sup>3</sup>

1- ناشد عدلي سوزي، مرجع سبق ذكره، ص 176.

2- بثور عصام، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار منشورات جامعية، دمشق، سوريا، 1990، ص 112.

3- معط الله امال، اثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2014، ص 49-53.

أولاً-تأثير الدين العام على الإنتاج القومي:توجد آثارا تجميعية على مستوى الإنتاج القومي، بغض النظر عن مصدر الدين العام، حيث تتوقف هذه الآثار أساسا على كيفية و أسلوب إنفاق حصيلة القروض ، و يمكن للدين العام أن يؤثر إيجابيا على الإنتاج القومي في الحالات التالية:

✓ استخدامه كأداة للقيام ببعض المشاريع الصناعية، فإن ذلك سيرفع مستوى الإنتاج الوطني، كما يساهم في توفير المزيد من فرص العمل للأفراد، و بالتالي ترتفع مداخيلهم و تزيد قدرتهم على الادخار .

✓ عند استخدامه في المشاريع الاستثمارية التي تدر دخلا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، لدرجة أنه يمكن استخدام هذه المداخيل في تسديد أصل الدين و دفع الفوائد، مثل مشاريع الري والصرف، تطوير وسائل النقل، مشاريع الطاقة،... ، فإن الدولة لن تقوم بفرض ضرائب جديدة بهدف الوفاء بديونها، و بالتالي سيساهم ذلك في تشجيع تكوين رأس المال، كما يساعد أيضا على تنمية و تطوير الإنتاج المحلي .

و من جهة أخرى، قد يكون للدين العام كذلك أثرا سلبيا على الإنتاج، حيث يظهر ذلك في الحالات التالية:  
✓ استخدام الدين العام لتمويل الأنشطة غير المنتجة يدفع الدولة إلى فرض ضرائب جديدة من أجل تسديد أصل الدين و الفوائد في هذا الشأن مما يؤثر بالتالي سلبا على الإنتاج .

✓ يؤدي الدين العام إلى تخفيض ميل و رغبة الأفراد في العمل و الادخار، فعندما يتعود الأفراد على الحصول على دخل معين من خلال استثمار أموالهم في الدين العام، فإن ذلك سيخفض رغبتهم في العمل، و من جهة أخرى، بهدف تسديد أصل الدين و فوائده، سيضطر الأفراد إلى دفع جزء هام من دخلهم على شكل ضرائب، مما يؤثر بالتالي سلبا على رغبتهم في الادخار.

✓ يرتفع معدل التضخم بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار بفترات الحروب و الأزمات ، و بناءا على ذلك تلجأ الدولة إلى الدين العام للحصول على موارد مالية إضافية، حيث مهما كانت القيمة الاسمية للدين العام الذي يتم الحصول عليه فإن قيمته الحقيقية ستكون أقل،و لكن مع زوال الحروب ينخفض المستوى العام للأسعار، و تقوم الدولة بفرض الضرائب من أجل تسديد الدين العام، و لكن في هذه الحالة مهما كانت القيمة الاسمية للضرائب التي يدفعها الأفراد فإن قيمتها الحقيقية ستكون مرتفعة نظرا لارتفاع القيمة الحقيقية للنقود نتيجة لانخفاض الأسعار.

ثانيا-تأثير الدين العام على إعادة توزيع الدخل القومي: بناءا على ثلاثة عوامل يتوقف أثر الدين العام على إعادة توزيع الدخل القومي ، و هي:

❖ إنفاق النقود المقترضة :يساعد برنامج الإنفاق الحكومي الممول عن طريق الاقتراض في رفع الدخل الفعلي

للأشخاص الذين يستفيدون من هذا الإنفاق دون أن ينخفض الدخل الحقيقي لأصحاب السندات ، فإذا كان هدف الإنفاق الحكومي هو توفير أكبر قدر من الرفاهية الاقتصادية للفئات ذات الدخل المنخفض والمحدود، فإن ذلك سوف يعمل على الحد من التفاوت الاجتماعي و بالتالي تحقيق العدالة في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع ، ولكن في المقابل، إذا ترتب على الإنفاق زيادة القوة الشرائية بنسبة أكبر من زيادة كمية السلع والخدمات، فإنه قد يؤدي إلى التضخم النقدي ، مما يجعل بعض الآثار الإيجابية للدين العام على توزيع الدخل القومي حيادية ، إضافة إلى ذلك، فإن استخدام الدين العام في الأنشطة الإنتاجية يساهم في رفع مستويات العمالة و الدخل للفئات الفقيرة من المجتمع، و بالتالي ستنخفض درجة التفاوت في توزيع الدخل ، كما أن هذه الفئات قد لا تضطر إلى تحمل عبء سداد الديون لأن ذلك سيكون ممكنا من خلال الإيرادات الناتجة عن المشاريع الإنتاجية ، في حين أنه إذا تم تخصيص الدين العام لأغراض غير منتجة، فإن الجزء الأكبر من عبء الضرائب المفروضة من أجل سداد هذه الديون ستتحمله الطبقات الفقيرة ، و نتيجة لذلك سترتفع درجة التفاوت في توزيع الدخل القومي.

❖ مصدر تمويل فوائد القروض :عند تمويل فوائد القروض من جهاز ضريبي يقوم أساسا على الضرائب

المباشرة النسبية أوغير المباشرة ، فإن هذا يعني أن الطبقات الفقيرة هي التي تتحمل غالبية العبء، و من ثم فإن أثر الدين العام على إعادة توزيع الدخل القومي يتجه إلى زيادة حدة التفاوت و التباين بين الطبقات الاجتماعية . أما إذا كانت فوائد القروض تمول من جهاز ضريبي يقوم أساسا على الضرائب التصاعدية، فإن هذا يعني أن الطبقات الغنية هي التي تتحمل غالبية العبء، ومن ثم فإن أثر الدين العام على إعادة توزيع الدخل القومي يتجه إلى تقليل حدة التفاوت و التباين، و بالتالي زيادة التقارب بين الطبقات الاجتماعية.

❖ الجهة التي تحصل الفوائد :وهي الطبقة المالكة لسندات القرض العام التي تستلم فوائد هذه السندات .حيث أن إصدار سندات القرض بقيمة مرتفعة يعني أن الأغنياء هم الذين يكتبون فيها، أي أن غالبية السندات تكون مملوكة من قبل الطبقة الغنية، و بالتالي فإن إعادة توزيع الدخل القومي تتجه إلى زيادة التفاوت بين الطبقات الاجتماعية،في حين أن إصدار السندات بقيمة منخفضة يعني أن الطبقات المتوسطة و الشعبية تستطيع أن تكتتب بها، و كذلك إذا تم الاعتماد في الدين العام على المدخرات الصغيرة، مدخرات الحسابات البريدية

و الودائع البنكية الصغيرة، ما يعني أن الفئات الضعيفة من المجتمع ستتحصل على فوائد هذه الديون ، و من ثم فإن إعادة التوزيع تتجه إلى تحقيق المساواة خاصة إذا اقترن ذلك بنظام ضريبي يقوم أساسا على الضرائب التصاعدية.

ثالثاً-تأثير الدين العام على مستوى الاستهلاك:عند لجوء الدولة إلى رأس المال الخاص، فإن الأفراد عادة ما يكتبون في سندات القروض العامة من مدخراتهم المخصصة للاستثمار أو من حصيلة بيع ما يمتلكونه من سندات المشاريع الخاصة ، لذلك في هذه الحالة فإن الاقتراض العام لا يؤثر كثيراً في حجم الاستهلاك إلا إذا احتوت السندات على مزايا تغري الأفراد على زيادة الادخار و تقلل الميل إلى الاستهلاك ، ففي الأوقات التي تقنن الدولة فيها الاستهلاك عن طريق البطاقات - كما هو الحال في فترات الحروب و الأزمات- يزداد الميل للادخار في القروض العامة بسبب قلة مجالات الاستهلاك .بل قد يزداد الميل للادخار في هذه الفترات أيضا عن طريق الإلزام عندما تصدر الدولة قرضا إجباريا ،حيث يضطر الأفراد إلى تخفيض مستوى استهلاكهم الحالي من أجل استثمار الأموال في الدين العام، كذلك إذا تم تخصيص الدين العام لأغراض غير منتجة، فإن الدولة سوف تضطر إلى فرض ضرائب إضافية من أجل تسديد هذا الدين، مما يؤدي بذلك إلى انخفاض مستوى الاستهلاك .و من ناحية أخرى، يلاحظ أن إصدار بعض القروض العامة قد يزيد الميل للاستهلاك، و يحصل هذا الأمر في أوقات التضخم حيث يشعر الأفراد أن اكتتابهم في القروض العامة سوف يؤدي إلى انخفاض القيمة الشرائية للنقود التي اكتتبوا بها فيتجهون إلى شراء السلع الاستهلاكية بدلا من شراء السندات العامة . كذلك فإن إنفاق حصيلة الأموال المقترضة على الأنشطة الإنتاجية يؤدي إلى ارتفاع مستوى الإنتاج في البلد، وبالتالي ارتفاع عرض السلع الاستهلاكية الذي يساهم في زيادة مستوى الاستهلاك .

رابعاً- تأثير الدين العام على مستوى الأسعار"التضخم والانكماش": حسب Keynes تستمر الأسعار في الارتفاع خلال فترة التضخم،إذا باعت الدولة السندات العامة من أجل كبح ارتفاع الأسعار، ستنخفض كمية النقود المتاحة لدى الأفراد، و المعدة للتوظيف في الأوراق المالية الجديدة للمشروعات الخاصة أو للإقراض لها، و بالتالي سينخفض مستوى الطلب فانخفاض الأسعار .و في حالة قيام الدولة بالاقتراض من البنوك التجارية التي تختلف عن الأفراد و المؤسسات المالية في أنها تستطيع خلق قوة شرائية إضافية، فإنه لا يترتب على ذلك أية آثار انكماشية، بل له آثار توسعية ما دامت لدى البنك احتياطات زائدة و بالتالي يمكنه تقديم قروض إضافية تزيد عدة مرات على تلك الاحتياطات دون أن يضطر إلى تخفيض قروضه للمشروعات الخاصة، أما إذا لم يكن لديه احتياطات زائدة فإن شراءه للسندات العامة يكون على حساب القروض الأخرى . كذلك فإن البنك المركزي يكتب في سندات القرض العام عن طريق خلق قوة شرائية جديدة، حيث يترتب على اقتراض الدولة منه آثارا توسعية بدون شك. اما إنفاق الأموال المقترضة، فإنه ينتج على إنفاق حصيلة القرض الداخلي آثارا توسعية أكثر مما يترتب على إنفاق حصيلة الضرائب، و يزداد مدى تلك الآثار التوسعية إذا كان مصدر الأموال المقترضة أموالا

عاطلة أو خلقتها البنوك التجارية و البنك المركزي، إذ يضاف طلب الدولة على السلع و الخدمات إلى طلب الأفراد بدلا من أن يحل محله. و إذا كان هناك جانب كبير من القوى الإنتاجية عاطلا أثناء الفترة التي تنفق فيها الدولة حصيلة القرض، فإن زيادة الطلب الناشئة حينئذ قد تؤدي إلى زيادة في الإنتاج و لا يكون تأثير إنفاق الأموال المقترضة على مستوى الأسعار كبيرا، أما إذا كان نشاط الأعمال في أوجه غير منتج اقتصاديا، فإن زيادة الطلب تؤدي إلى ارتفاع الأسعار ارتفاعا تضخميا. و قد تتعرض الدول النامية للتضخم إذا أصبح عرض الموارد الإنتاجية غير مرن، أو إذا أنفقت الأموال المقترضة في زيادة معدل تراكم رأس المال حيث تقوم بدور إيجابي في التنمية الاقتصادية، لأن التصنيع سوف يقلل من إنتاج السلع الاستهلاكية، فيرتفع المستوى العام للأسعار مع زيادة الطلب عليها. أما إذا أصدرت الدولة القرض في الخارج و أنفقت حصيلته في الداخل، فإن التضخم الناتج يكون أكبر مما لو كان القرض داخليا و أنفق في الداخل، لأنه لا يترتب على القرض الخارجي امتصاص أية قوة شرائية في الدولة المقترضة، حيث تقوم هذه الدولة باستخدام القوة الشرائية التي حصلت عليها من القرض الأجنبي لمنافسة الأفراد على السلع و الخدمات، مما قد يؤدي إما زيادة الإنتاج الداخلي، و إما إلى رفع الأسعار إلى حد كاف لإقصاء جزء من الطلب الفعلي في السوق المحلي يكفي لكي تستطيع الدولة سد حاجاتها.

وإذا كانت الأموال التي تنفقها الدولة داخلها قد أتت في الأصل من قروض خارجية، فإن تسديدها يؤدي إلى سحب جانب من القوة الشرائية من المستهلكين أو المستثمرين في الداخل ونقلها للخارج، أي أن جزءا من القوة الشرائية يستبعد نهائيا من السوق الداخلية بواسطة الضرائب و لا يعوض بغيره، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى انكماش يقابل التوسع في الأعمال أو التضخم الذي حدث نتيجة الاقتراض و إنفاق المبلغ المقترض، و كما أن التوسع في الأعمال أو التضخم الناتج عن قرض داخلي أقل ظهورا مما لو كان القرض خارجيا، فكذلك يترتب على تسديد القرض الداخلي انكماش أقل ظهورا، ومن الممكن مصاحبة تسديد القرض الداخلي لشيء من الانخفاض في الأسعار و الانكماش في الائتمان، حيث أن القوة الشرائية التي سحبتها الدولة من الأفراد بواسطة الضرائب يتم دفعها لحملة السندات، فإذا كانت من البنوك التجارية أو البنك المركزي فإنه يترتب على التسديد تحويل استثمارات البنوك إلى احتياطات غير مستثمرة تقلل من القوة الشرائية الموجودة. كذلك فإنه في الحالة التي تقوم فيها هذه البنوك نتيجة لتراكم احتياطها بتوسع ائتماني فإن ذلك يؤدي إلى آثار تضخمية ما لم يقابل هذا التوسع في الائتمان ازدياد في حجم الإنتاج، أما إذا كان حملة السندات من الأفراد أو المؤسسات المالية غير البنوك التجارية فإنهم قد يستعملون الأموال المسددة للإنفاق الجاري أو الاستثمارات الجديدة التي قد تعوض التأثير الانكماشية للضرائب.

\*خلاصة الفصل:

يعد تأثير السياسات الاقتصادية في النشاط من بين أهم المواضيع القائمة في التحليل الاقتصادي. وبالرغم من اختلاف الآراء لمؤيدو السياستين النقدية أو المالية ، في أيهما الأكثر فعالية إلا أنهما بذلك لا يختلفون على أهمية كلتا السياستين. فالإجراءات التي تتخذها الدولة للتأثير على الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق عدد من الأهداف أهمها رفع معدلات النمو، الوصول إلى التوظيف الكامل واستقرار الأسعار، تعرف بالسياسات الاقتصادية التي تنقسم إلى جزأين مهمين. فالسياسة المالية تعني استخدام الضرائب والإنفاق الحكومي ، أي مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة بما يتصل بنفقاتها وإيراداتها، في حين تستخدم السياسة النقدية نسبة الاحتياطي القانوني، سعر الخصم وعمليات السوق المفتوحة إضافة إلى أدوات أخرى لتحقيق الأهداف الاقتصادية وللتأثير على جملة من المتغيرات الاقتصادية الوطنية. إلا أن فعالية أداء كل من السياستين تعتمد على درجة تأثير كل منهما وهذا ما سنتناوله في الفصل الثالث بالدراسة التحليلية.

## الفصل الثالث

أثر السياسة المختلطة على المتغيرات  
الاقتصادية الوطنية (2010-2017)

### تمهيد:

تعتبر الجزائر من بين الدول التي لاقت أوضاع اقتصادية حرجة تميزت بضعف النمو الاقتصادي بشكل عام واختلال التوازنات الداخلية والخارجية، ومشكل المديونية، وارتفاع معدلات التضخم التي تمس بشكل خاص الكتلة النقدية...، ووفقا لذلك تبنت العديد من السياسات الإصلاحية إما بصفة ذاتية أو بمساعدة الهيئات المالية الدولية والتي تهدف إلى إرساء التوازنات المالية و قواعد اقتصاد السوق والتي تستخدم ضمن آلياتها السياسة النقدية والسياسة المالية.

وبناء على هذا الطرح ووفقا للفصول السابقة، قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث، بحيث تناولنا في المبحث الأول مسار كل من السياسة النقدية والمالية، المتغيرات الاقتصادية، و المبحث الثاني تطرقنا إلى تحليل بعض المتغيرات النقدية والمتمثلة في: الكتلة النقدية، التضخم وسعر الفائدة، أما في المبحث الثالث فتم فيه تحليل بعض المتغيرات المالية والمتمثلة في: الإنفاق الحكومي، الإيرادات الضريبية العادية، الدين العام.

### المبحث الأول: تطورات السياسة النقدية والمالية، المتغيرات الاقتصادية الوطنية

يعتبر تحقيق معدلات عالية وسريعة للنمو الاقتصادي من بين الأهداف التي تضعها الحكومات عند صياغتها للسياسات الاقتصادية وفقا للمصلحة العامة. وقد استطاعت الجزائر أن تحقق في السنوات الأخيرة نتائج إيجابية فيما يتعلق بالتوازنات الكمية خاصة التحكم في التضخم وتوازن ميزان المدفوعات وتحقيق معدلات نمو مقبولة، وكذا بإتباع إجراءات نقدية حازمة مصحوبة بسياسة مالية تقييدية، كل ذلك يتجلى في مسار كل من السياستين النقدية والمالية وتأثيرهما على المتغيرات الاقتصادية الوطنية.

### المطلب الأول: تعريف المتغيرات الاقتصادية قصد تحليلها

سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف بعض المتغيرات الاقتصادية قصد دراستها، موضحين ذلك في فرعين كما يلي:

#### \* الفرع الأول: المتغيرات النقدية

##### أولا- الكتلة النقدية:

هي مجموعة وسائل الدفع في الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة، وتتكون من عدة عناصر تعرف بالمجمعات النقدية<sup>1</sup>. فالجمع النقدي M2 يعرف بالسيولة المحلية الخاصة أو مجموعة وسائل الاحتفاظ المؤقت للقوة الشرائية ويتكون من الجمع M1 مضافا إليه الودائع لأجل بمختلف أنواعها<sup>2</sup>، أي كل العناصر التي يمكن تحويلها إلى حسابات جارية أو نقود، وبالتالي فالجمع النقدي كونه يؤثر على الحركة الاقتصادية فهو أوسع جمع يمكن للسلطة النقدية أن تتحكم فيه وتراقبه.

##### ثانيا- التضخم:

يعتبر التضخم عامة الارتفاع المتواصل والمستمر للمستوى العام للأسعار، لأنه يؤدي بذلك إلى انخفاض القدرة الشرائية للنقود وإعاقتها عن أدائها لوظائفها على أكمل وجه<sup>3</sup>. ويعتبر الاقتصاديون الكلاسيكيون التضخم ظاهرة نقدية صرفة تعود في أسباب نشأتها إلى عوامل نقدية ومالية بحتة<sup>4</sup>، حيث أن التضخم حسب هذه النظرية يعني أن كل زيادة في المستوى العام للأسعار كانت بسبب زيادة كمية النقد المتداول مما يعني أن الزيادة في كمية النقد المتداول هي السبب في حدوث الظواهر التضخمية<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> -المان محمد شريف، محاضرات في النظريات الاقتصادية الكلية، ج3، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص45.

<sup>2</sup> - المرجع السابق، ص56.

<sup>3</sup> -عجمي هيل، رمزي ياسين، النقود والمصارف، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2009، ص2

<sup>4</sup> - عناية غازي حسين، تمويل التنمية الاقتصادية بالتضخم المالي، دار الخليل، بيروت-لبنان، ص24.

<sup>5</sup> - المرجع السابق، ص14.

### ثالثا-سعر الفائدة:

توجد مجموعة من التعاريف لسعر الفائدة من بينها: انه ثمن الحصول على الموارد أو السلع حالا بدل المستقبل، وهو يقيس ثمن السلع والموارد المستقبلية بمعدلها الحالي حتى مع وجود التضخم وبالتالي فهو يتحدد بالعرض والطلب<sup>1</sup>. كما يعتبر سعر الفائدة السعر النقدي لاستعمال الأموال القابلة للإقراض<sup>2</sup>. ومن ذلك يعتبر سعر الفائدة المتغير الاقتصادي الذي يوفق بين المقرضين والمقترضين في العلاقات التمويلية حيث يدفعه المقترض كتكلفة لاستخدام الأموال المقترضة لفترة محددة، ويأخذه المقرض كإيراد من القروض التي يمنحها، حيث انه إذا احتفظ بها يكون قد ضحى بالعائد الممكن الحصول عليه من العملية<sup>3</sup>.

### \*الفرع الثاني: المتغيرات المالية

#### أولا- الإنفاق الحكومي:

يعتبر الإنفاق الحكومي من إحدى أدوات السياسة المالية التي تقوم السلطات المالية بتنفيذها من خلال الموازنة العامة للدولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي يرمي المجتمع إلى تحقيقها من خلال فترة زمنية، وتمثل النفقات العامة في الجزائر المبالغ المالية التي تصرفها الدولة لإشباع الحاجات العامة، وتنقسم إلى قسمين:

#### **1-نفقات التسيير:**

وتعرف أيضا بميزانية التسيير، وهي تلك النفقات التي تدفع من اجل المصالح العمومية والإدارية، تتضمن استمرارية سير مصالح الدولة من الناحية الإدارية وتمثل نفقات (المستخدمين والمعدات)<sup>4</sup>.

#### **2-نفقات التجهيز:**

هي نفقات لها طابع الاستثمار، وتعتبر استثمارات منتجة ويضاف لهذه الاستثمارات إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية، وتخصص نفقات التجهيز للقطاعات الاقتصادية للدولة (القطاع الصناعي، الفلاحي،...) من اجل تحقيق التنمية الشاملة وتجهيز الدولة بالوسائل<sup>5</sup>.

<sup>1</sup>-توماس ماير وآخرون، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمه: السيد احمد عبد الخالق، ط1، دار المريخ للنشر، الرياض، 2002، ص352.

<sup>2</sup>-مسعود حسن، أضواء على النظرية الاقتصادية المعاصرة، ط1، دار المعارف، بيروت-لبنان، 2001، ص214.

<sup>3</sup>-بن دعاس جمال، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي دراسة مقارنة، ط1، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، 2008، ص151.

4 - شرفي بلقاسم، السياسة المالية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر 2001-2014، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012/2013، ص26.

<sup>5</sup>-سالكي سعاد، مرجع سبق ذكره، صص، 167، 168.

### ثانيا-الجباية العامة العادية:

تتكون الجباية العامة أساسا من جباية بترولية ومن جباية عادية تتمثل في (الضرائب، الرسوم والإتاوات) وهي الجباية التي نحن بصدد دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2010-2017، وتتمثل الأنواع التالية في:

#### 1-الضريبة:

تعرف الضرائب على أنها اقتطاع مبلغ نقدي يدفع إجباريا، يدفعه الممول للدولة ومن دون الحصول على مقابل خاص مباشر لتحقيق نفع عام يتماشى مع أهداف الدولة ويعمل على تحقيقها<sup>1</sup>.

#### 2-الرسم:

يعتبر من الإيرادات الهامة التي تعتمد عليها الدولة في التمويل، فالرسم هو عبارة عن مبلغ مالي تقتطعه الدولة إجباريا من الأفراد مقابل خدمة خاصة تقدمها او مقابل نفع خاص يعود عليهم<sup>2</sup>.

#### 3-الإتاوة:

تكون مقابل امتياز فردي، فهي مبلغ من المال يدفعه مالك العقار نسبة للمنفعة التي عادت عليه من الأعمال التي قامت بها الدولة أو الهيئات المحلية<sup>3</sup>.

### ثالثا-الدين العام الداخلي:

ينطوي الدين العام على القروض العامة، فالدين العام الداخلي أو القرض العام الداخلي حسب H.Dalton يقوم القرض الداخلي أو الاكتتاب في سندات الأفراد أو المؤسسات داخل المنطقة التي تقع تحت السلطة العامة المقترضة. فالقرض الداخلي يتم إصداره في السوق الداخلية ويكتتب بها بالعملة الوطنية ويمكن أن تكون اختيارية أو إجبارية، وتساعد هذه القروض على تحقيق التوزيع العادل للدخل في البلد ولكن لا تستطيع تلبية جميع متطلبات التنمية الاقتصادية في نفس الوقت<sup>4</sup>.

<sup>1</sup>-خلف حسن فليح، المالية العامة، ط1، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان-الاردن، 2008، صص 170، 171.

<sup>2</sup>-العلي فليح عادل، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، دار الراجحة للنشر والتوزيع، الاردن، 2007، صص 84.

<sup>3</sup>-حميد بوزيدة، جباية المؤسسات، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، صص 17.

<sup>4</sup>-معط الله امال، مرجع سبق ذكره، صص 45، 46.

### المطلب الثاني: تطور السياسة النقدية في الجزائر

شهد الاقتصاد الجزائري تطورات هامة من خلال الإصلاح النقدي وفقا للإطار القانوني، ويعتبر إصدار قانون النقد والقرض المنعرج الحساس في الإصلاحات الاقتصادية تماشيا مع الوضع الجديد، وقد تبعته عدة تعديلات وإصلاحات في المنظومة المصرفية.

و يعتبر القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض نصا تشريعا يعكس بحق اعترافا بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي، فقد حمل أفكارا جديدة فيما يتعلق بتنظيم النظام البنكي وأدائه، وقام بإبراز النقد والسياسة النقدية.<sup>1</sup>

ولقد كان لقانون القرض والنقد اثر كبير على منحى السياسة النقدية حيث أعطى لها العديد من الصلاحيات ، كما أن التعديلات لم تقف عند هذا القانون فقط بل طرأت عليه عدة تعديلات<sup>2</sup> ، وذلك من خلال الأمر 03-11 الذي أعطى للسلطة النقدية مرونة أكبر (مجلس النقد والقرض) في مجال تطوير الوسائل النقدية الملائمة. وقد اعتبر الاستقرار الداخلي والخارجي للعملة الوطنية الهدف النهائي للسياسة النقدية قبل إعادة صياغة الإطار القانوني لقانون القرض والنقد في أوت 2010.

### أولا- تطور الكتلة النقدية :

تميزت الفترة 2000-2007 بالارتفاع المتواصل في عرض النقود M1 وذلك ناتج عن الارتفاع الكبير لحجم الودائع تحت الطلب وهذا يدل على توفر السيولة لدى البنوك، أما بالنسبة لعرض النقود M2 فقد عاد للنمو سنة 2002 بسبب تحسن أسعار النفط، وقد اتبعت السلطة النقدية في السنوات الموالية سياسة التكييف والتوسع من اجل التوفيق بين مستوى التشغيل والنمو الاقتصادي مع معدل التضخم الذي يسمح بإحداث توسع نقدي لبلوغ هذا المستوى من التضخم في مراحل لاحقة وفي ظل التوسع النقدي المتواضع جدا بالرغم من انخفاض معدل نمو الودائع لأجل، وهذا يدل على ضعف النظام المصرفي في عدم استقطاب الأموال وتحويلها إلى استثمار منتج بما أن هناك أموال ضخمة غير مستغلة. اما فيما يخص العرض النقدي M3 فهو في تزايد مستمر خلال هته الفترة والملاحظ أيضا التزايد المستمر في قيمة ودائع الصندوق، كل ذلك يمكن توضيحه في الجدول الموالي:

1- إكن لوئيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية والتسيير، جامعة الجزائر، 2010/2011، ص 152.

2 - بشيشي وليد، متطلبات تطبيق إستراتيجية استهداف التضخم كإطار حديث لإدارة السياسة النقدية في الجزائر، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، فلسطين، العدد 41، ج2، جانفي 2017، ص 109.

## الفصل الثالث: أثر السياسة المختلطة على المتغيرات الاقتصادية الوطنية (2010-2017)

### الجدول رقم (3-1): تطور الكتلة النقدية في الجزائر (2000-2014)

الوحدة: مليار دج

السنة	M1	الودائع تحت الطلب	M2	التداول النقدي خارج البنوك	أشباه النقود	M3	ودائع لدى الخزينة والصكوك البريدية
2000	1048.2	563.7	2022.5	484.5	974.3	2118.7	96.2
2001	1238.51	661.63	2473.5	577.2	1235	2579.9	106.4
2002	1416.34	751.65	2901.53	664.7	1485.19	3010.93	109.4
2003	1630.37	849	3354.41	781.4	1724.04	3484.51	130.1
2004	2160.57	1286.2	3738	874.3	1577.5	3896.3	158.3
2005	2422.7	1501	4160.90	921	1724.17	4436.9	276
2006	3177.8	2096.8	4857.87	1081.4	1759.28	5193.67	335.8
2007	4233.6	2949.1	5994.60	1284.4	1761	6373.3	378.7
2008	4964.9	3424.9	6955.9	1540	1991	7415.7	459.8
2009	4944.2	3114.8	7173.1	1829.4	2228.9	7746	572.9
2010	5638.5	3539.9	8162.8	2098.6	2524.3	8898.3	735.5
2011	7141.7	4570.2	9929.2	2571.5	2787.5	10963.2	1034
2012	7681.5	4729.2	11015.1	2952.3	3333.6	12364.1	1349
2013	8249.8	5054.8	11941.5	3204	3691.7	13422.8	1481.3
2014	9603	5944.1	13685.7	3658.9	4083.7	15170	1483.3

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا على تقارير بنك الجزائر .

ووفقا للمعطيات السابقة في الجدول يتضح لنا في الفترة 2008-2014 الارتفاع المتواصل لعرض النقود M1 ، ويعود السبب لذلك إلى الارتفاع الكبير في الودائع تحت الطلب، وكذلك تباطؤ وتيرة التوسع النقدي التي ميزت سنة 2012 ، كما تميزت الفترة في التزايد المستمر لعرض النقود M3 وذلك راجع إلى ارتفاع قيمة الودائع لدى الخزينة والصكوك البريدية.

## الفصل الثالث: أثر السياسة المختلطة على المتغيرات الاقتصادية الوطنية (2010-2017)

### ثانيا- السياسة النقدية في الجزائر بعد 1999 :

يعد قانون النقد والقرض لسنة 1990 نقطة التحول الجوهرية في إصلاح النظام المصرفي، ولقد ساهمت العديد من العوامل في تحسين الوضع النقدي في الجزائر ودفعه نحو التوسع، بحيث يعتبر ارتفاع أسعار البترول إلى المستويات القياسية من بين هذه العوامل، بحيث بلغ سعر البرميل الواحد 126 دولار سنة 2011 بالرغم من أن سعره بلغ 65.2 دولار سنة 2002، بالإضافة إلى عوامل أخرى كبرامج الاستثمارات المتمثلة أساسا في برامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004، وبرنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة 2005-2009، وبرنامج توطين النمو الاقتصادي 2009-2014 إذ تعزز مؤشر الاقتصاد الكلي بشكل إيجابي خلال هذه الفترة<sup>1</sup>. ويظهر المسح النقدي للفترة التوجه نحو تطبيق سياسة نقدية توسعية وهذا ما نتج عنه الارتفاع العام لمستوى الأسعار<sup>2</sup>. ففي سنة 2000 دخل الاقتصاد الجزائري في مرحلة تطويرية جديدة تزامنت مع الارتفاع الكبير والمتواصل لأسعار النفط، وهو ما عرف بالطفرة النفطية وهو ما أثر على الاقتصاد الوطني إيجابا إذ جعلته يعيش في مجوحة مالية وفقا لتدفق الموارد المالية الهائلة على الاقتصاد الوطني مما انعكس على كل الجوانب<sup>3</sup> الاقتصادية وخاصة النقدي منه، فبعد تطبيق الإصلاح النقدي وفقا للإطار القانوني المتعلق بالنقد والقرض الصادر في أفريل 1990، فقد عدل إطار الصلاحيات العامة للبنك الجزائري سنة 2003 وفقا للأمر 03-11 والمتعلق بالنقد والقرض، بحيث تحدد أهداف السياسة النقدية ووسائلها من طرف مجلس النقد والقرض بصفته السلطة النقدية، بينما تسند مهمة تنفيذها إلى بنك الجزائر طبق للمادتين 41 و45 حسب المادة 35 والذي يسهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للعملة الوطنية، بحيث يعتبر ذلك الهدف النهائي للسياسة النقدية<sup>4</sup>. واعتبارا من بداية سنة 2002 ظهر فائض في السيولة في السوق النقدي أدى باستعمال أدوات جديدة للسياسة النقدية من طرف بنك الجزائر لامتصاص الفائض، بحيث تمثلت هذه الأدوات في<sup>5</sup>: الأداة القائمة منذ أفريل 2002 وهي أداة استرجاع السيولة لمدة سبعة أيام، تسهيلة الودائع المغلة للفائدة ابتداء من جوان 2005 وأداة

1- زواوي فرحات زينب، دراسة العلاقة السببية بين أهم متغيرات السياسة النقدية دراسة حالة بنك الجزائر (1990-2014)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر اقتصاد، تخصص بنوك، جامعة الوادي، 2014/2015، ص76.

2- كريم قروف مجّد، السياسة النقدية الحديثة واستهداف التضخم في الجزائر 'دراسة تحليلية'، مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك، العدد 14، الأكاديمية العربية في الدنمارك، كوبنهاغن، 2014، ص264.

3- بقيق ليلي اسمهان، الية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية 'دراسة قياسية'، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة تلمسان، 2014/2015، ص323.

4- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2012، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، الجزائر، نوفمبر 2013، ص172.

5- المرجع السابق، ص173، 174.

## الفصل الثالث: أثر السياسة المختلطة على المتغيرات الاقتصادية الوطنية (2010-2017)

استرجاع لمدة ثلاثة أشهر المعمول بها بداية من أوت 2005، أداة استرجاع لمدة ستة أشهر والتي دخلت حيز التنفيذ منتصف جانفي 2013، الاحتياطات الإجبارية والتي أعيد تحديد إطارها العمليتي سنة 2004 .  
وقد اصدر مجلس النقد والقرض النظام رقم 09-02 المؤرخ في 26 ماي 2009 المتعلق بالسياسة النقدية بحيث يحدد مايلي:<sup>1</sup>

\*عمليات السياسة النقدية التي يقوم بها بنك الجزائر في السوق النقدي،

\*ضمان هذه العمليات والأوراق المؤهلة المقبولة من طرف بنك الجزائر ،

\*العقوبات التي يمكن أن تتعرض لها الأطراف المقابلة لعمليات السياسة النقدية في حالة عدم احترام الالتزامات،

\*التسهيلات الدائمة التي تتم بمبادرة المصارف بصفتهم أطراف مقابلة لعمليات السياسة النقدية (التسليفة

الهامشية، تسهيلة الودائع المغلة للفائدة) ،

\*إجراءات حركة الأموال وتدخل بنك الجزائر في السوق النقدي.

وفي سنة 2010 تم تعزيز الإطار التنظيمي بالأمر رقم 10-01 المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدل والمتمم للأمر 03-11 كاستكمال للإصلاحات ، حيث عدلت المادة 35 منه ، بحيث اعتبرت إرساء قانوني لاستقرار الأسعار كهدف صريح للسياسة النقدية مبرزا بذلك أهمية استهداف التضخم، إلى جانب سعر الصرف، بحيث احتفظ بجزء كبير من الأحكام المتعلقة بوسائل السياسة النقدية المحتواة في القانون 90-10، مع تعزيز قواعد السير الحسن للسياسة النقدية في مجال الصياغة والإدارة، وقد أعطي للسلطة النقدية مرونة أكبر من خلال هذا التعديل في مجال تطوير الوسائل النقدية الملائمة.

ويمكن ذكر أهم المبادئ التي جاء بها قانون النقد والقرض، فيما يلي:<sup>2</sup>

\***الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية وإقامة نظام مصرفي ذي مستويين:**

ويعني ذلك أن القرارات النقدية لم تعد تتخذ تبعا للقرارات المتخذة على أساس كمي من طرف هيئة التخطيط،

بل بناء على الوضع النقدي السائد الذي يتم تقديره من طرف السلطة النقدية؛ إن تبني مثل هذا المبدأ في قانون

النقد والقرض يسمح بتحقيق مجموعة من الأهداف منها: اعتبار البنك المركزي المسؤول الأول عن تسيير السياسة

النقدية واستعادته لدوره في قمة النظام النقدي؛ استعادة الدينار لوظائفه التقليدية وتوحيد استعماله داخليا،

1- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2012، مرجع سبق ذكره، ص ص 175، 176 .

2- لطرش الطاهر، مرجع سبق ذكره ، ص 176-178.

## الفصل الثالث: أثر السياسة المختلطة على المتغيرات الاقتصادية الوطنية (2010-2017)

تحريك السوق النقدية وتنشيطها واحتلال السياسة النقدية لمكانتها كوسيلة من وسائل الضبط الاقتصادي، إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من طرف البنوك وجعله يلعب دوراً مهماً في اتخاذ القرارات المرتبطة بالقرض. ووفقاً لهذا الفصل أصبح البنك المركزي يمثل فعلاً بنكا للبنوك يراقب نشاطها ويتابع عملياتها كما أصبح بإمكانه أن يوظف مركزه كملجأ أخير للإقراض في التأثير على السياسات الإقراضية للبنوك وفقاً لما يقتضيه الوضع النقدي، وبموجب ترأسه أصبح بإمكانه أن يحدد القواعد العامة للنشاط البنكي ومعايير تقييم هذا النشاط في اتجاه خدمة أهدافه النقدية وتحكمه في السياسة النقدية.

### \* إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة:

ويعني ذلك إلغاء التعداد في مراكز السلطة النقدية وهذا بإنشائه سلطة نقدية وحيدة ومستقلة عن أي جهة كانت، وقد وضع هذه السلطة النقدية في مجلس النقد والقرض، وجعل قانون النقد والقرض هذه السلطة النقدية وحيدة، ليضمن انسجام السياسة النقدية؛ مستقلة، ليضمن تنفيذ هذه السياسة؛ وموجودة في الدائرة النقدية لكي يضمن التحكم في تسيير النقد ويتفادى التعارض بين الأهداف النقدية.

### \* فصل دائرة ميزانية الدولة عن الدائرة النقدية:

الحد من حرية الخزينة في اللجوء إلى القرض وتمويل عجزها عن طريق البنك المركزي، لتحقيق ما يلي: تقليص ديون الخزينة تجاه البنك المركزي وتسديد الديون المتراكمة، الاستغناء عن الدور المتعاضم للخزينة، تهيئة الظروف الملائمة لدور السياسة النقدية الفعال، الحد من الآثار السلبية على التوازنات النقدية للمالية العامة.

### \* إبعاد الخزينة العمومية عن دائرة الائتمان:

إبعاد قانون النقد والقرض، الخزينة العمومية عن النشاط الائتماني وذلك بتعريف الائتمان بأنه عملية من عمليات البنك، من جهة ومنع كل شخص معنوي أو طبيعي غير البنوك والمؤسسات المالية من أداء هذه العمليات من جهة أخرى، كل ذلك لبلوغ الأهداف التالية: تناقص التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد؛ استعادة البنوك والمؤسسات المالية لوظائفها التقليدية كمنح القروض؛ ارتكاز توزيع القرض على مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشاريع لا إلى قواعد إدارية.

### ثالثاً- توجهات السياسة النقدية في الجزائر:

إن التراكم المتواصل الذي عرفته الجزائر للسيولة النقدية نتيجة زيادة الإيرادات النفطية، والتي صارت معطلة في ظل غياب سياسة حكومية واضحة لتنويع الاقتصاد و توسيع قدرته الاستيعابية، فمنذ سنة 2000 ساعد ارتفاع إيرادات المحروقات على التراكم المتزايد في الأصول الخارجية لدى البنك المركزي مما ساعد على إيجاد وضع يتميز

## الفصل الثالث: أثر السياسة المختلطة على المتغيرات الاقتصادية الوطنية (2010-2017)

بسيولة مفرطة و غير المستغلة لدى الجهاز المصرفي، مما يسبب التضخم و للحد منه كشف بنك الجزائر عن مجموعة من الإجراءات النقدية المتمثلة في استرجاع السيولة، و التسهيلات الدائمة الخاصة بالوديعة و الرفع من الاحتياطي القانوني سنة 2006 لفترة سبعة أيام وثلاثة أشهر.

وأهمية السياسة النقدية قد برزت بالمساهمة في علاج هذا الاختلال، حيث أنها أمام تحديات يصعب التعامل معها تتمثل في: وجود سيولة ضخمة خارج النظام المصرفي، عدم التنوع مما أدى إلى تدهور الاقتصاد، وظهر ذلك بعد انخفاض أسعار البترول سنة 2013، موارد مالية فائضة و ضخمة، عدم تناسق السياسة النقدية مع السياسات الاقتصادية الأخرى مع انخفاض الاستثمارات الإنتاجية، عدم وضوح الدور الحقيقي للسياسة النقدية، وضعف كفاءة الإشراف على النظام المصرفي، حيث معظم القروض الممنوحة للبنوك موجهة للقطاع العام.

### المطلب الثالث: مسار السياسة المالية في الجزائر (2001-2019)

طبقت الجزائر عدة استراتيجيات تجسدت في شكل برامج تنمية وسياسات إصلاحية اختلفت باختلاف أنظمتها وظروفها الاقتصادية، في ظل الوفرة في المداخل الخارجية وهذا ما تمثل في مجموعة القرارات المتخذة من انتهاج سياسات مالية توسعية عبر برامج الاستثمارات العمومية مكثفة منذ سنة 2001 بحيث يتم عرض ذلك فيما يلي:

#### أولا- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004:

إنّ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وجه أساسا للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية، تقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى كالري، النقل،...، ضمن هذا الإطار يُمكن تقسيم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي إلى أربع قطاعات رئيسية يمكن إيضاحها في الجدول التالي:

## الفصل الثالث: أثر السياسة المختلطة على المتغيرات الاقتصادية الوطنية (2010-2017)

### الجدول رقم ( 3-2): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

النسبة	المجموع	2004	2003	2002	2001	السنوات
						القطاع
40.1%	210.5	2	37.6	70.2	100.7	أشغال كبرى وهياكل قاعدية
38.8%	204.2	6.5	53.1	72.8	71.8	التنمية المحلية والبشرية
12.4%	65.4	12	22.5	20.3	10.6	دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري
8.6%	45	-	-	15	30	دعم الإصلاحات
100%	525	20.5	113.9	185.9	205.4	المجموع

المصدر : بوفليج نبيل ، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12 ، جامعة الشلف -الجزائر، 2012 ، ص252 .

يتضح لنا من خلال الجدول، أن قطاع الأشغال العمومية حاز على أكبر نسبة من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج حيث حُصص له غلafa ماليا قدره 210 مليار دج أي ما يعادل نسبة 40.1% وهذا راجع لسعي الدولة من خلاله للنهوض بالاقتصاد الوطني وتوسيع نشاط المؤسسات الإنتاجية بهدف خلق فرص عمل جديدة وتقليص حجم البطالة، أما قطاع التنمية المحلية والبشرية فقد استفاد من مبلغ قدره 204.2 مليار دج من المبالغ المخصصة إجمالاً، أي ما يُعادل نسبة 38.3%، وتسعى الدولة من خلال هذا القطاع إلى تحسين المستوى المعيشي خاصة في المناطق الريفية المعزولة، أما بالنسبة لقطاعي دعم الفلاحة والإصلاحات فقد حازا على نسبة 12.4% و 8.6% على التوالي والهدف منهما هو ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية.

### ثانياً-برنامج دعم النمو 2005-2009:

تعد المبالغ المخصصة لبرنامج دعم النمو من بين القيم الضخمة، حيث تجاوزت مبلغ 3800 مليار دج أي ما يعادل 50 مليار دولار، والهدف الرئيسي للبرنامج هو العمل على استدامة معدل النمو عند حدود مرتفعة تسمح بتحقيق انتعاش حقيقي وفعال للاقتصاد، وانطلاق من ذلك يُمكن تقسيم البرنامج إلى خمسة قطاعات هي:

## الفصل الثالث: أثر السياسة المختلطة على المتغيرات الاقتصادية الوطنية (2010-2017)

### الجدول رقم ( 3-3 ) : التوزيع القطاعي لبرنامج دعم النمو

الوحدة:مليار دج

النسبة	حجم النفقات المخصصة لكل قطاع	القطاع
20.8%	790.4	قطاع الخدمات العمومية الإدارية
15.8%	600.4	تطوير قطاع التنمية البشرية
22.7%	862.6	تطوير قطاع الهياكل القاعدية
15.2%	577.6	دعم القطاع الاقتصادي
25.5%	969	تحسين ظروف الإسكان والإطار المعيشي
100%	3800	المجموع

المصدر: مَنجّد سعودي، اثر برنامج دعم النمو على التنمية المحلية في الجزائر - دراسة حالة ولاية المدية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسينة بن بوعلي، الشلف، 2007، ص 2 .

من خلال الجدول يتبين لنا أن الدولة تسعى إلى التركيز على تحسين ظروف الإسكان والمستوى المعيشي ، حيث خصص له غلafa ماليا قدره 969 مليار دج أي ما يعادل نسبة 25.5 % من إجمالي المبالغ المخصصة ويعتبر تحسين ظروف معيشة السكان عامل مهم في تطوير الأداء الاقتصادي من خلال انعكاساته على أداء عنصر العمل ومن ثم حركية النشاط الاقتصادي، يليه قطاع الهياكل القاعدية الذي حُصص له غلاف مالي قدره 862,6 مليار دج نظرا للأهمية التي توليها الدولة لقطاع البنى التحتية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، أما بالنسبة لقطاع الخدمات العمومية فقد حُصص له غلafa ماليا قدره 790,4 مليار دج، وترمي الدولة من خلال ذلك إلى تحسين الخدمة العمومية ومواكبة التطورات والمستجدات في جميع القطاعات ناهيك عن قطاع التنمية البشرية والقطاع الاقتصادي.

### ثالثا-برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014:

بعد دراسة البرنامج و الموافقة عليه من طرف مجلس الوزراء يوم 14 ماي 2010 ، حُصصت له مبالغ مالية إجمالية قدرها 21214 مليار دج أي ما يعادل 286 مليار دولار أمريكي، ويندرج هذا البرنامج في إطار مواصلة سلسلة المخططات الاستثمارات العمومية.

## الفصل الثالث: أثر السياسة المختلطة على المتغيرات الاقتصادية الوطنية (2010-2017)

ويعتبر البرنامج الخماسي للتنمية أكبر مخطط تنموي تعرفه الجزائر من الاستقلال، نظرا للغلاف المالي الكبير الذي

تم رصدته لإنجاز مختلف المشاريع التي يتضمنها، ويهدف هذا البرنامج عموما إلى:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها خاصة في قطاع السكة الحديدية والطرق والمياه، وقد خصص لذلك مبلغ 9700 مليار دج أي ما يعادل 130 مليار دولار.
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج أي ما يعادل 156 مليار دولار.

### الجدول رقم(3-4): تطور الإنفاق العمومي والإيرادات العمومية للفترة 2000-2015

الوحدة:مليار دج

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
النفقات العمومية	1187.1	1321	1550.6	1690.2	1891.8	2052	2428.5	3108.5
الإيرادات العمومية	1587.1	1505.5	1603.2	1974.4	2229.7	3082.6	3939.8	3687.8
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
النفقات العمومية	4191	4246.3	4466.9	5853.6	7058.1	6024.1	6980.2	1795.42
الإيرادات العمومية	5190.5	3676	4392.9	5790.1	6339.3	5957.5	5719	1318.609

Source : - Banque D'Algérie, Rapport Annuel (2000-2014) - Ministre Des Finances 2015

اتبعت الجزائر سياسة الإنعاش الاقتصادي لرفع المستوى المعيشي للأفراد وهذا ما يتجلى في التزايد الكبير للنفقات العمومية، بحيث ارتفعت من 1187.1 مليار دينار سنة 2000 لتصل إلى 6980.2 مليار دينار سنة 2014 بالإضافة إلى المشاريع التي تحتاج إلى وسائل مادية وبشرية ومالية لتعاود الانخفاض مرة أخرى وهذا راجع إلى الصدمة النفطية التي ألقت بضلالها على كاهل الاقتصاد الجزائري. في حين نجد أن حصيلة الإيرادات العامة في زيادة مستمرة، بحيث ارتفعت من 1587.1 سنة 2000 لتصل إلى 6339.3 سنة 2012 وذلك بسبب

## الفصل الثالث: أثر السياسة المختلطة على المتغيرات الاقتصادية الوطنية (2010-2017)

ارتفاع أسعار البترول، إلا أننا نسجل تراجع في الإيرادات العمومية في السنوات الأخيرة لانخفاض حصيلة الإيرادات من قطاع المحروقات.

### رابعاً: رؤية استشرافية لمسار المخطط الخماسي 2015-2019:

خصصت الدولة نحو 262 مليار دولار للمخطط الخماسي للتنمية، باعتباره برنامج استثمارات عمومية تفترض معدلاً سنوياً للمخصصات المالية قدره 52.4 مليار دولار، مع منح الأولوية لتحسين ظروف المعيشة في قطاعات السكن، التربية، الصحة، الماء، الكهرباء، الغاز...، كل هذا من أجل استحداث مناصب شغل، العمل على إحداث نمو قوي للنتائج الداخلي الخام، تنويع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج المحروقات، تشجيع الاستثمار، ترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة، ترقية ودعم الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة والتكنولوجيا القوية ودعم المؤسسات الصغيرة، عصنة الإدارة الاقتصادية ومكافحة البيروقراطية وإطفاء الطابع اللامركزي على القرار من أجل ضمان خدمة عمومية جيدة، العمل على ترقية الشراكة بين القطاع العام والخاص.

\* واستجابة للانشغالات الأساسية للصيد البحري والسكن، وضعت الجزائر برنامجين جديدين يتمثلان في: انجاز 1.6 مليون وحدة سكنية جديدة في أفق سنة 2019 بالشراكة بين الشركات الوطنية والدولية مع إدماج التكنولوجيات الجديدة للبناء واحترام المعايير البيئية الوطنية وضمان نقل المعارف والمهارات لاسيما للشباب، بالإضافة إلى تنمية نشاطات الصيد البحري وتربية الأحياء المائية لمضاعفة الإنتاج المائي ممثلة بذلك نسبة 70% من الإنتاج وتعزيز نظام التكوين لتطوير مهن الصيد البحري بالرغم من أن هناك قطاعات مازالت متأخرة عن الركب كالزراعة البيولوجية التي لا تشغل سوى 700 هكتار مقابل 20 ألف هكتار بالمغرب و 330 ألف هكتار بتونس، وكذا السياحة البيئية وتدبير النفايات وتنمية الطاقات المتجددة التي مازالت في مرحلة التجارب النموذجية<sup>1</sup>.

1- ضيف احمد، بن يحيى نسيم، تقويم تطور السياسة المالية للجزائر (1962-2019)، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة البويرة، العدد 07، افريل 2017، المجلد الثاني.

## الفصل الثالث: أثر السياسة المختلطة على المتغيرات الاقتصادية الوطنية (2010-2017)

### المبحث الثاني: تحليل المتغيرات النقدية

يعتبر برنامج الإصلاح الاقتصادي المسعى الذي لجأت إليه السلطة النقدية في الجزائر للسعي وراء هدف معين مفاده تحقيق الاستقرار، ووفقا لذلك سنتناول في هذا المبحث دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي في الجزائر للفترة 2010-2017 .

### المطلب الأول: الكتلة النقدية (2010-2017)

يمكن التعبير عن الكتلة النقدية في الجزائر بعرض مكوناتها وذلك بالمفهوم الواسع M2، إذ تتكون من المتاحات النقدية المعبر عنها بالمجموع M1 وأشباه النقود التي تتم إدارتها من طرف الخزينة العمومية والبنك المركزي والتي تشمل<sup>1</sup>: النقود الورقية أي البنكنوت والقطع النقدية المتداولة وتعتبر من المكونات الأساسية في الجزائر، بالإضافة إلى النقود الكتابية التي تعبر عن النقود المتداولة عن طريق الكتابة من حساب إلى حساب آخر بالبنك وتتكون من الودائع تحت الطلب من البنوك وودائع مراكز الحساب الجاري وصناديق التوفير، كما أن هناك أشباه النقود والتي تتكون من الودائع المودعة بغرض الحصول على فوائد وودائع لأجل والودائع الخاصة المسيرة من قبل مؤسسات القرض، وتعرف بالسيولة المحلية M2. وسيتم عرض تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2010-2017) بالجدول رقم (3-5) كما يلي:

### الجدول رقم (3-5): تطور الكتلة النقدية في الجزائر للفترة (2010-2017)

ملايير الدينارات

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الكتلة النقدية (M2)	8162.8	9929.2	11015.1	11941.5	13686.7	13704.5	13816.3	14974.6

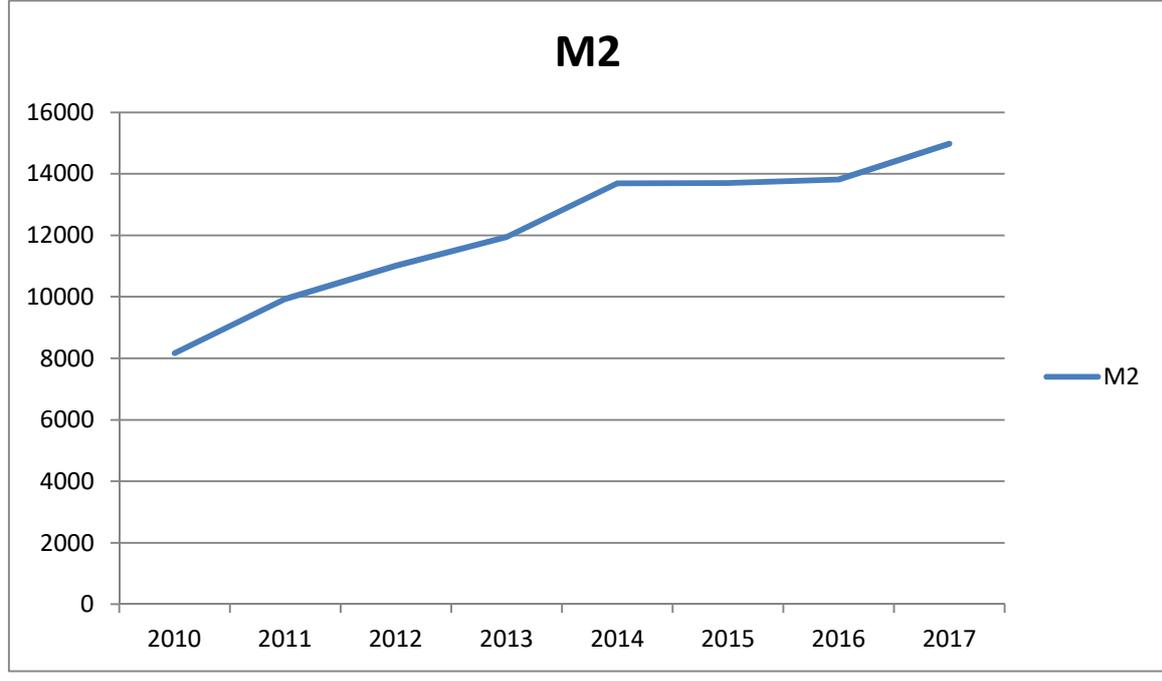
المصدر : من إعداد الطالبتين استنادا على بيانات البنك المركزي

1- ايت يحي سميح، التحديات النقدية الدولية ونظام الصرف الملائم للجزائر، أطروحة دكتوراه، علوم اقتصادية تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2013/ 2014، ص 230.

## الفصل الثالث: أثر السياسة المختلطة على المتغيرات الاقتصادية الوطنية (2010-2017)

وبناء على بيانات الجدول (3-5) يمكن إعداد المنحنى التالي والذي يوضح تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة المدروسة:

الشكل رقم (3-1): تطور الكتلة النقدية في الجزائر للفترة (2010-2017)



المصدر : من إعداد الطالبين بناء على معطيات الجدول (3-5).

نلاحظ من الجدول النمو المتواصل والمستمر في حجم المعروض النقدي، بحيث قدر سنة 2010 بمبلغ 8162.8 مليار دج بمعدل نمو قدره 19.91 %، ليرتفع إلى المبلغ 11015.1 مليار دج سنة 2012 بمعدل ارتفاع نسبته 26.8 %، والسبب في ذلك الارتفاع يعود إلى التحسن والزيادة في حجم الودائع لدى البنوك، كما يدل هذا التزايد المستمر للكتلة النقدية المسجل أيضا على عدم التمكن من السيطرة في معدل نمو الكتلة النقدية . كما قدرت الكتلة النقدية سنة 2013 بقيمة 11941.5 مليار دج مقابل 11015.1 مليار دج في نهاية سنة 2012، وذلك يؤكد تباطؤ وتيرة التوسع النقدي .

## الفصل الثالث: أثر السياسة المختلطة على المتغيرات الاقتصادية الوطنية (2010-2017)

وسجلت سنة 2014 مبلغ 13686.7 مليار دج مقارنة مع سنة 2013 حيث قدرت الكتلة النقدية بمبلغ 11941.5 مليار دج، وتميزت الوضعية النقدية المجمعة (باحساب الودائع لدى الخزينة العمومية ومركز الصكوك البريدية) بنمو شبه منعدم للكتلة النقدية M2 بمعدل 0.13 %<sup>1</sup>.  
وخلال سنتي 2015، 2016 لم تعرف الكتلة النقدية M2 تزايدا سوى بمعدل 0.1% و 0.8% على التوالي ولكن نمت الكتلة النقدية M2 بمعدل قيمته 8.3% في سنة 2017 مسجلة قيمة 14974.6 مليار دج كما لوحظ حالة استقرار<sup>2</sup>.

### المطلب الثاني: التضخم (2010-2017)

إن التحديد الدقيق للهدف النهائي للسياسة النقدية متمثل في الحد من التضخم للدعم أكثر وإعطاء فاعلية أكبر لهذه السياسة. وكلف بنك الجزائر لهذا الغرض بتنظيم الحركة النقدية بالمراقبة والتوجيه وفقا للوسائل الملائمة لذلك، والسهر على التسيير الحسن للتعهدات المالية وضبط سوق الصرف والتأكد من سلامة النظام البنكي وقوته.  
ولقد أصبحت الإشارات المتعلقة بالتضخم تحدد وتتابع بصرامة، إذ يسهر بنك الجزائر على تقليص الفوارق بين تنبؤات التضخم والهدف المسطر من طرف مجلس النقد والقرض في المدى القصير، وذلك بتعديل الإدارة العملياتية للسياسة النقدية للعودة إلى الهدف بفترة معقولة<sup>3</sup>.  
وقد أسس هدف استقرار الأسعار كهدف صريح من قبل بنك الجزائر والذي يسعى وفقا للسياسة النقدية وإدارتها المرنة لتحقيق ذلك في إطار الاستقرار الداخلي والخارجي للعملة الوطنية.  
ونستعين بالجدول الموالي لمعرفة مدى تطور معدل التضخم خلال الفترة المدروسة، كما يلي:

### الجدول رقم (3-6): تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة (2010-2017)

نسبة مئوية (%)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل التضخم	6.1	7.1	8.9	3.26	2.92	4.8	6.4	7.07

المصدر : من إعداد الطالبتين استنادا على بيانات البنك المركزي

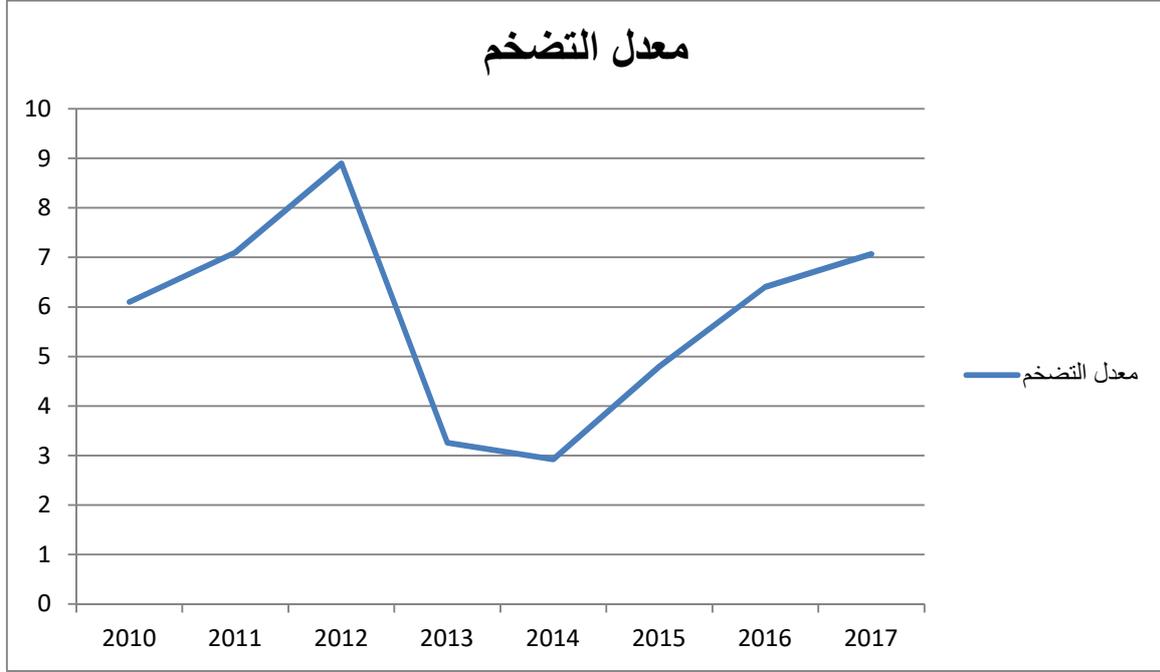
ويمكن توضيح ذلك بالمنحنى الموالي:

<sup>1</sup> - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، الجزائر، نوفمبر 2016، ص 131.

<sup>2</sup> - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، الجزائر، نوفمبر 2018، ص 122.

<sup>3</sup> - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، الجزائر، نوفمبر 2014، ص 151.

الشكل رقم (3-2): تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة (2010-2017)



المصدر : من إعداد الطالبين بناء على معطيات الجدول (3-6).

يمكن استنتاج مايلي من الجدول:

قدر معدل التضخم سنتي 2010 و 2011 بمعدل 6.1% و 7.1% على التوالي، وبلغت سنة 2012 ذروة التضخم رغم تباطؤ وتيرة التوسع النقدي<sup>1</sup>.

وبعد رجوعه منذ سنة 2013 إلى الهدف المعتمد من طرف مجلس النقد والقرض ارتفع من جديد. التضخم السنوي المتوسط في الجزائر الكبرى (محسوب متوسط متحرك على مدار 12 شهرا) ليبلغ 4.8% في سنة 2015 مقابل 2.92% في سنة 2014، و3.26% في سنة 2013<sup>2</sup>.

تناغما مع التدابير التشريعية الجديدة المتعلقة بالنقد والقرض (الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010) والتي تعطي ارساء قانونيا لاستقرار الأسعار كهدف صريح للسياسة النقدية، واخذ توقع التضخم على المدى القصير أهمية خاصة، في هذا الصدد عزز بنك الجزائر العمل على مجال التنبؤ في المدى القصير لمعدل التضخم قصد

<sup>1</sup> - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2012، مرجع سبق ذكره، ص 178.

<sup>2</sup> - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، مرجع سبق ذكره، ص 141.

## الفصل الثالث: أثر السياسة المختلطة على المتغيرات الاقتصادية الوطنية (2010-2017)

متابعة هدف التضخم ابتداء من سنة 2011، فمثلا قدر معدل التضخم المتوقع لسنة 2015 ب 4.96% وهو معدل يقترب لما هو مقاس من طرف الديوان الوطني للإحصائيات والذي بلغ 4.87%<sup>1</sup>. عرفت سنتي 2015 و 2016 ارتفاعا في معدل التضخم حيث بلغ 4.8% و 6.4% على التوالي، ولم يكن الأمر ماثلا سنة 2017 والذي بلغ معدله 7.07%. وذلك لأنه في سنتي 2015 و 2016 كان الارتفاع في الأسعار خاصة أسعار السلع الاستهلاكية غير الغذائية منها كالسيارات، لم يكن متناسبا مع التغيرات الفعلية أو المتوقعة لبعض محددات التضخم، لاسيما انخفاض سعر الصرف والجباية غير المباشرة على عكس سنة 2017.<sup>2</sup>

### المطلب الثالث: سعر الفائدة (2010-2017)

يعتبر سعر الفائدة نسبة العائد السنوي من القرض النقدي إلى قيمة القرض. كما لا يمكن تحديده دون تحديد مسبق لنمو الكتلة النقدية، لان مستوى أسعار الفائدة تعتبر من بين المحددات الهامة لسلوك الأفراد والمجتمع ككل. ومن ذلك يمكن القول انه يجب على السلطات النقدية أن تراقب و تبقي تغير سعر الفائدة ضمن هوامش غير واسعة نسبيا، لتفادي وقوع ضغوط تضخمية أو كساد و تحقيق التوازن في الأسواق. وهذا التوازن يعكس هرم معين لأسعار الفائدة كما أنها تكون أعلى مبدئيا منا في الأجل الطويل عن الأجل القصير، وتعتبر هذه الهرمية ضرورية لاستقرار الادخار لانتقاء الاستثمارات طبقا لإنتاجيتها.<sup>3</sup> ويمكن توضيح تطور سعر الفائدة حسب الجدول التالي:

### الجدول رقم (3-7): تطور سعر الفائدة الحقيقي في الجزائر للفترة (2010-2017)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
النسبة المئوية	6.9620-	8.6583-	0.4851	8.0461	8.2413	16.4592	8.7836	3.42
النسبة	132.22-	24.40	105.57-	1.571	3.07	86.71	58.82-	46.50-

المصدر : من إعداد الطالبتين استنادا على بيانات صندوق النقد الدولي

<sup>1</sup> - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015 ، مرجع سبق ذكره ، ص، 143، 144.

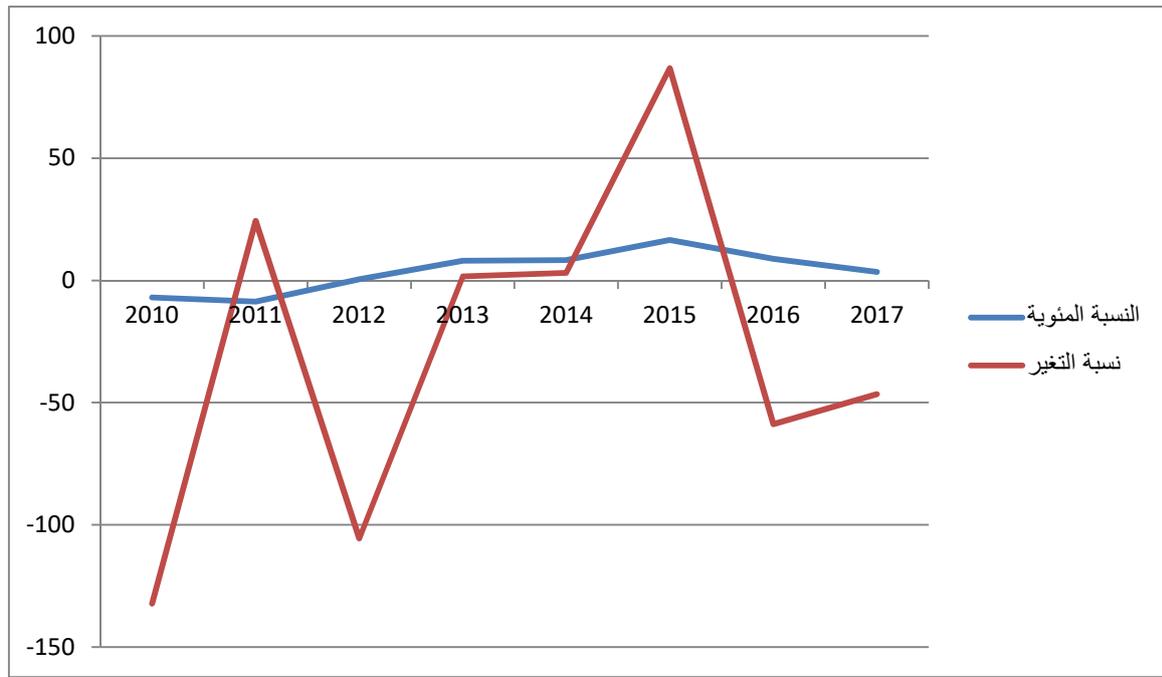
<sup>2</sup> - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017 ، مرجع سبق ذكره ، ص، 134، 135.

<sup>3</sup> - ملاك وسام، مرجع سبق ذكره ، ص، 195-197.

## الفصل الثالث: أثر السياسة المختلطة على المتغيرات الاقتصادية الوطنية (2010-2017)

ويظهر المنحنى البياني التطور في سعر الفائدة وفقا لبيانات الجدول (3-7)، كما يلي :

### الشكل رقم (3-3): تطور سعر الفائدة في الجزائر للفترة (2010-2017)



المصدر : من إعداد الطالبين بناء على معطيات الجدول (3-7).

بلغ سعر الفائدة الحقيقي سنة 2011 (-6.9620%) وكذلك سنة 2011 بلغ (-8.6583%) بحيث يكون سالبا وهذا راجع إلى ارتفاع معدلات التضخم 6.1% و7.1% على التوالي ليصل إلى 0.481% سنة 2012 .

وفي سنة 2013 بلغ سعر الفائدة الحقيقي 8.0461% وبقي ثابتا حتى سنة 2014 بقيمة 8.2413% . وبلغ ذروته سنة 2015 حيث حقق قيمة 16.4598%، وذلك راجع لتدخل الحكومة عن طريق أداة من أدوات السياسة النقدية ألا وهي معدل الخصم بحيث استطاعت تسجيل أسعار فائدة حقيقية موجبة . ويعود سعر الفائدة في الانخفاض سنة 2016 بقيمة 8.7836% إلى قيمة 3.42% سنة 2017 وهذا بسبب ارتفاع معدل التضخم .

## الفصل الثالث: أثر السياسة المختلطة على المتغيرات الاقتصادية الوطنية (2010-2017)

### المبحث الثالث: تحليل المتغيرات المالية

من خلال هذا المبحث سنحاول تسليط الضوء على المتغيرات المالية قيد تحليلها، ومن أهم هذه المتغيرات الإنفاق الحكومي الذي تقوم السلطات المالية بتنفيذه من خلال موازنة عامة للدولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ثم الجباية العامة العادية باعتبارها كمورد للإيرادات العامة والتي يجب إعطائها الأهمية الكبرى وأخيرا الدين العام الذي يعتبر احد مؤشرات الوضعية المالية.

### المطلب الأول: الإنفاق الحكومي خلال الفترة (2010-2017)

إن السياسة المتبعة في الجزائر هي سياسة توسعية وهذا ما تم ملاحظته من خلال جدول النفقات في الجزائر إذ لوحظ التزايد المستمر لها بشكلها العام أو بشقيها ( التسيير والتجهيز) نتيجة ارتفاع الإيرادات وارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية كما هو مبين في الجدول الموالي الذي يوضح نفقات الإدارة المركزية .

### الجدول رقم (3-8): الإنفاق الحكومي في الجزائر للفترة (2010-2017)

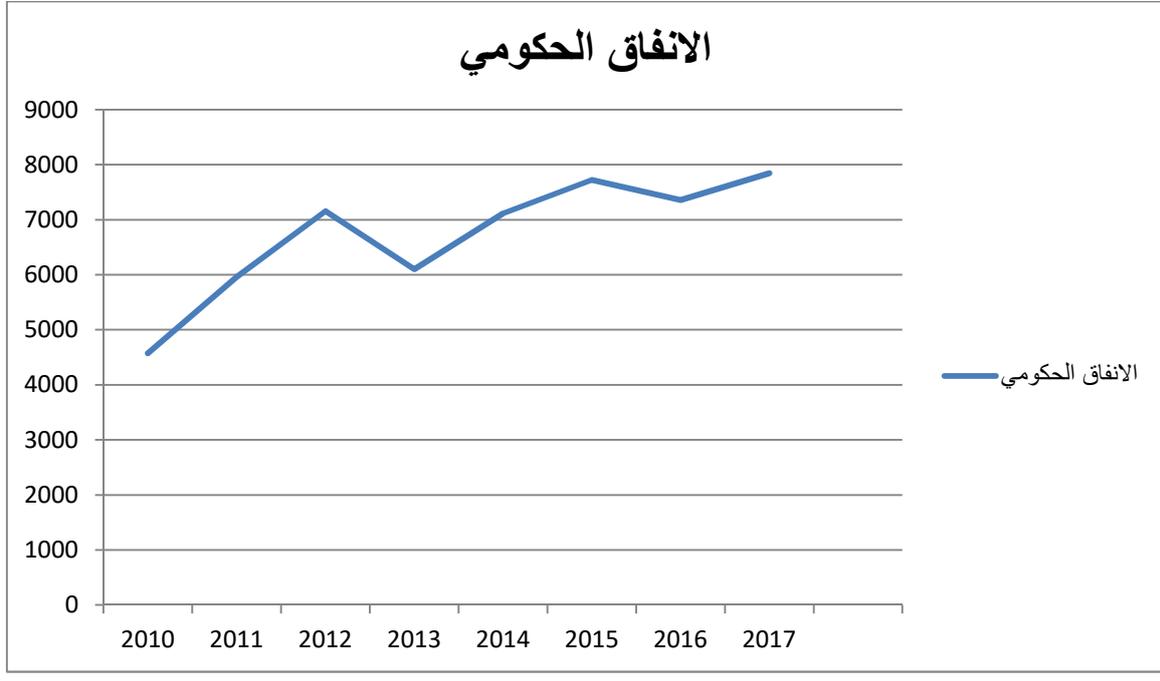
مليار دج

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الإنفاق الحكومي	4571.1	5958.7	7157.56	6101.3	7113.6	7724.8	7355.3	7845.0

المصدر : من إعداد الطالبتين استنادا على بيانات المديرية العامة للخزينة

ووفقا للجدول يظهر لنا المنحنى الموالي:

الشكل رقم (3-4): الإنفاق الحكومي في الجزائر للفترة (2010-2017)



المصدر : من إعداد الطالبين بناء على معطيات الجدول (3-8).

من خلال الجدول بلغ الإنفاق مبلغ 4571.1 مليار دج سنة 2010 ليصل إلى 7157.5 مليار دج سنة 2012 بسبب الانتعاش الاقتصادي لرفع مستوى المعيشة للأفراد، بالإضافة إلى المشاريع التي تحتاجها من وسائل مادية وبشرية ومالية، استمر الإنفاق في اتجاه تصاعدي بسبب ارتفاع نفقات التجهيز والنفقات الجارية باستثناء سنة 2013 انخفض إلى 6101.3 مليار دج وهذا راجع إلى الصدمة النفطية التي آلت بضلالها على كاهل الاقتصاد الجزائري<sup>1</sup>.

ثم لوحظ ارتفاع حجم الإنفاق في سنة 2014 حيث وصل إلى 7113.6 مليار دج و 7724.8 مليار دج في سنة 2015، وكان ارتفاع محسوس استمر لباقي السنوات وكانت طفرة هائلة بسبب ارتفاع النفقات الجارية بنسبة 3.8 من المائة حيث كان في سنة 2016، 7355.3 مليار دج مقابل 7845.0 مليار دج سنة 2017. قرارات الإنفاق الحكومي تخضع لعوامل اقتصادية وأخرى غير اقتصادية كما تتأثر بشكل كبير بالنظام

<sup>1</sup> - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، مرجع سبق ذكره، ص 90.

## الفصل الثالث: أثر السياسة المختلطة على المتغيرات الاقتصادية الوطنية (2010-2017)

الاقتصادي السائد وبالتالي العوامل المتسببة في نمو النفقات بالنسبة للجزائر فهي تتأثر وتساير مع ارتفاع وانخفاض الجباية البترولية بالدرجة الأولى<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني : الإيرادات الضريبية العادية خلال الفترة (2010-2017)

إن النظام الضريبي باعتباره احد عناصر النظام الاقتصادي العام وأداة مالية هامة تنفذ بها السياسة الاقتصادية فقد كان عرضة لعدة إصلاحات جذرية ليتلائم مع السياسة العامة للدولة من جهة، ومع الأحداث العالمية والأنظمة الضريبية الأخرى، والجدول الموالي يوضح تطور الإيرادات الجبائية العادية (2010-2017) كما يلي:

### الجدول رقم (3-9): الإيرادات الضريبية العادية في الجزائر للفترة (2010-2017)

مليار دج

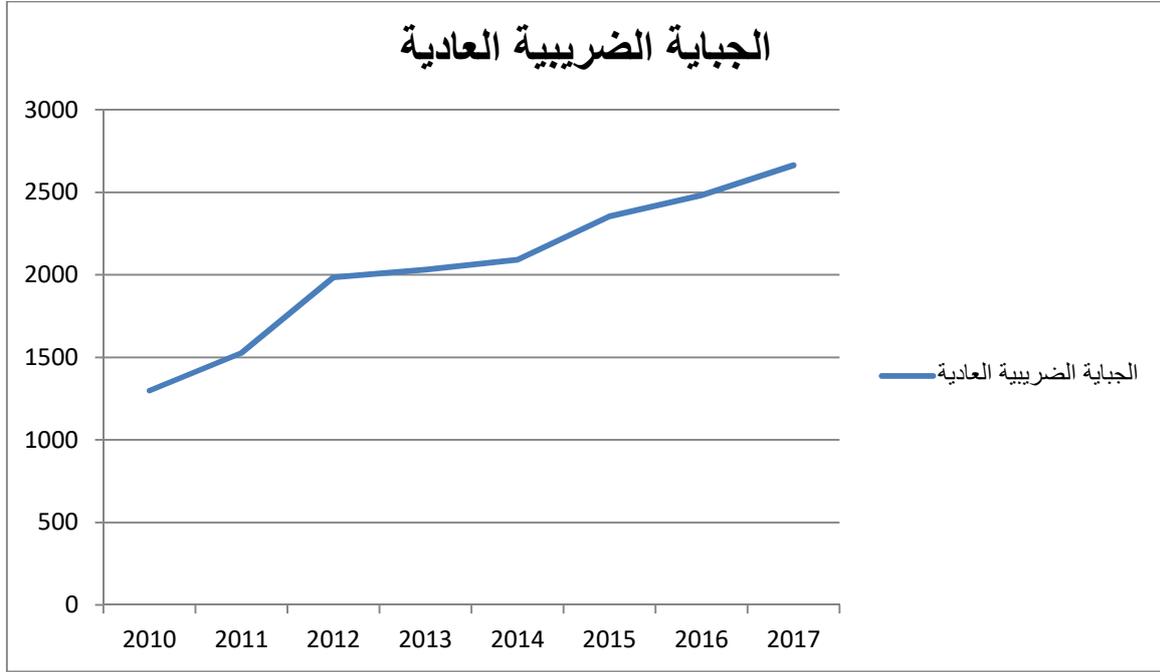
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الجباية الضريبية العادية	1298.0	1527.1	1984.3	2031.0	2091.4	2354.7	2482.2	2663.1

المصدر : من إعداد الطالبتين استنادا على بيانات المديرية العامة للخزينة

وحسب الجدول يظهر لنا المنحنى التالي:

1- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، مرجع سبق ذكره، ص 63.

الشكل رقم (3-5): الجباية الضريبية العادية في الجزائر للفترة (2010-2017)



المصدر : من إعداد الطالبتين بناء على معطيات الجدول (3-9)

من خلال الجدول نجد أن الجباية الضريبية العادية عرفت تطورا خلال فترة الدراسة بحيث انتقلت من 1298.0 مليار دج سنة 2010 إلى 2663.1 مليار دج سنة 2017، إلا أن مساهمتها في الإيرادات الإجمالية كانت ضعيفة نوعا ما، إذ بلغت إيرادات الجباية العادية في سنة 2010 مبلغ 1298.0 مليار دج وبقيت مستقرة إلى نهاية سنة 2012 بحيث بلغت 1984.3 مليار دج وهذا بسبب ارتفاع الضريبة على الدخل (45.1%) من الإيرادات الضريبية و (4.8%) من السلع والخدمات و (15.7%) من الرسوم الجمركية<sup>1</sup>. وارتفعت الإيرادات الضريبية سنة 2013 من 2031.0 مليار دج حتى بلغت 2354.7 مليار دج في 2015 بارتفاع (3%) فقط سنة 2014، ونجحت هذه الزيادة المعتبرة في الإيرادات الضريبية العادية من خلال الزيادة في الضرائب على المداخيل والأرباح بنسبة (43.9%) في الإيرادات الضريبية في 2015<sup>2</sup>.

ونلاحظ على غرار السنوات السابقة أن ارتفاع الضريبة المباشرة على المداخيل والأرباح 126.9 مليار دج خصوصا على الأجور التي تقطع من المصدر بقوة ارتفاع الضريبة الغير مباشرة على السلع والخدمات 88.2

1- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2012، مرجع سبق ذكره، ص 98

2- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، مرجع سبق ذكره، ص 78-79

## الفصل الثالث: أثر السياسة المختلطة على المتغيرات الاقتصادية الوطنية (2010-2017)

مليار دج في حين انخفضت الحقوق الجمركية من جديد لتبلغ 356.0 مليار دج في 2017 مقابل 389.4 مليار دج سنة 2016 و 411.2 مليار دج سنة 2015 والسبب راجع إلى تراجع الواردات من السلع والإعفاءات من الحقوق الجمركية، بلغت 2663.1 مليار دج سنة 2017 مقابل 2482.2 مليار دج سنة 2016 أي نسبة (7.3 %) مقابل (5.4 %) سنة 2016 وهذا التحسن في الإيرادات الجبائية العادية راجع إلى ارتفاع حصيللة الضرائب المباشرة على الدخل الإجمالي وهذا راجع إلى أجور الموظفين في السنوات الأخيرة<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث : الدين العام خلال (2010-2017)

يعتبر الدين العام الداخلي احد أهم المؤشرات للوضعية المالية العامة، والجزائر كغيرها من الدول ارتفعت ديونها الداخلية بشكل ملفت للانتباه ولا زالت تتراكم ولكن بشكل اخف، والجدول التالي يبين الدين العام الداخلي للإدارة المركزية لفترة (2010-2017).

### الجدول رقم (3-10): الدين العام في الجزائر للفترة (2010-2017)

بملايير الدينار نهاية الفترة

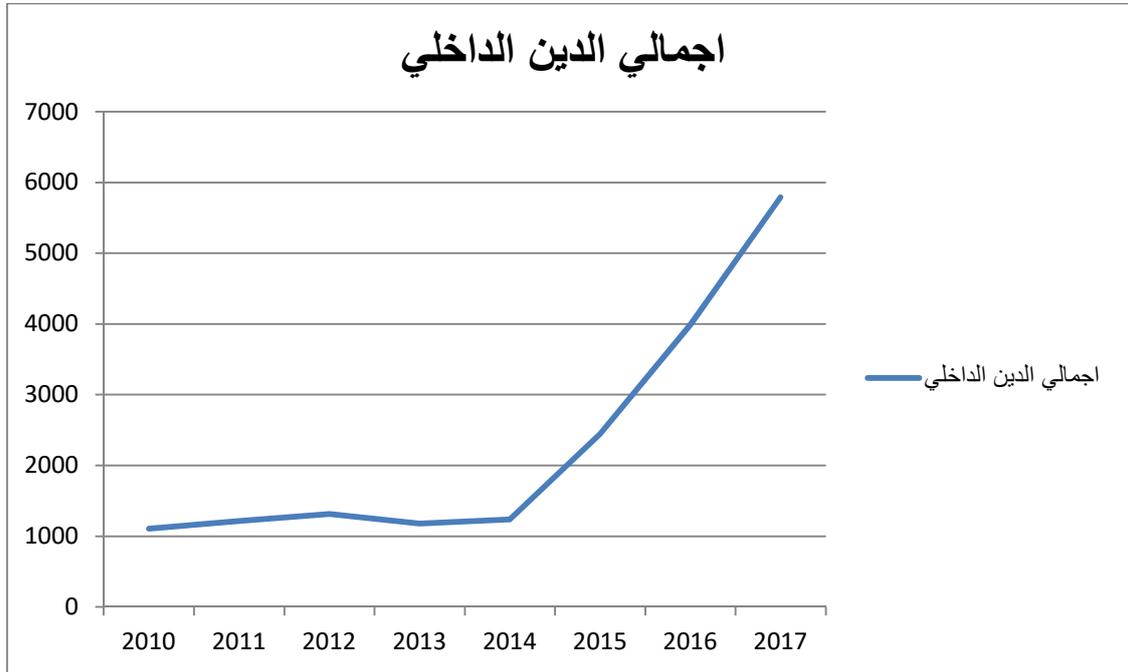
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
إجمالي الدين الداخلي	1107.4	1214.8	1312.1	1176.6	1238.0	2444.0	3991.8	5790.8

المصدر : من إعداد الطالبتين استنادا على بيانات المديرية العامة للخزينة

نستخلص من خلال الجدول المنحني التالي:

1- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، مرجع سبق ذكره، ص 59

الشكل رقم (3-6): إجمالي الدين الداخلي في الجزائر للفترة (2010-2017)



المصدر : من إعداد الطالبتين بناء على معطيات الجدول (3-10)

بلغ الدين الداخلي لسنة 2010 مبلغ 1170.4 مليار دينار جزائري وبقي في ارتفاع مستمر ليبلغ 1214.8 مليار دينار جزائري سنة 2011، ليصل إلى 1312.1 مليار دينار جزائري سنة 2012. هذه الأرقام تفسر التمويل الحكومي عن طريق أدوات الدين العام وهذا في إطار استعمال البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي والانطلاق في البرنامج الخماسي. وساهمت السياسة المالية بشكل ملحوظ في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية من أهمها تراجع الدين العام الداخلي إلى 1176.6 مليار دج سنة 2013 أي ما نسبته 7.07% من الناتج الداخلي الخام، كما شهد ارتفاع سنة 2015، 2016، و 2017 بمبلغ (2440.0، 3991.8 و 5790.8) مليار دج على التوالي<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> -Ministère des finances, dette publique ,in rétrospectives, Alger,2014.

### \*خلاصة الفصل:

اتضح لنا من خلال هذا الفصل أهمية كل من المتغيرات النقدية والمالية خلال الفترة (2010-2017) ، فكان للمتغيرات النقدية أهمية والتي تكمن في زيادة فعاليتها بتطوير الأسواق النقدية والمالية ، وتنمية الوعي المصرفي ، كما أخذت في طليعتها إلى كبح التضخم وسعر الفائدة أداة قليلة الفعالية كون دورها يقتصر على ضبط الكتلة النقدية وبحلول عشرية الألفين وبعد التحسس الذي عرفته أسعار النفط كان هناك تحسن في إيرادات الدولة . فسياسة الإنفاق الحكومي فعالة نسبيا وهذا راجع إلى المخططات التنموية التي بادرت بها الجزائر ، إضافة إلى المردود الضريبي والذي مازال بعيدا عن الطموحات المعلنة في إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية ، كون هذه الأخيرة تبقى المورد الأول للميزانية العامة للدولة .

اتبعت الجزائر منذ الألفية الجديدة منحى آخر في سير السياسة الاقتصادية تجلت في التوسع في النفقات العامة وكانت للوفرة المالية الكبيرة التي حققتها الجزائر نتيجة ارتفاع أسعار النفط دورا هاما . وعرفت عدة تحولات مع ارتفاع أسعار البترول مما ساعد على تشكيل وضعية صلبة للاحتياطات الأجنبية بالإضافة إلى التسديد المسبق للديون .

ومن خلال الدراسة نجد أن تأثير السياسة النقدية يظهر على المدى القصير وذلك لسهولة تكيف السياسة النقدية مع الأوضاع الاقتصادية ، إما تأثير السياسة المالية فهو يتطلب مدة زمنية حتى يظهر تأثيرها بسبب المدة التي يحتاجها تسطير الإجراءات المالية ، وخاصة أنها تحتاج إلى مصادقة أغلبية البرلمان ، ومن ذلك يمكن القول حقيقة أن تأثير كليهما معنوي ويكمل الآخر .

# الخاتمة العامة

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى نتائج بما هو متعلق بالجانب النظري ومنها ما هو متعلق بالجانب التطبيقي خلال الفترة (2010-2017)، ثم بعد ذلك الإشارة إلى جملة من الاقتراحات التي تأتي على أساس النتائج المتوصل إليها وأفاق مكملة لها .

إن كل من السياستين المالية و النقدية ترتبط ارتباطا متبادلا وتعزز بعضها البعض في معظم الحالات ، فصحة النظام المالي تؤثر في إدارة السياسة النقدية والعكس صحيح ويدخل هذا ضمن مفهوم التنسيق بين السياستين من خلال تحديد أهدافهم وهي تعطي النتائج المحققة بين السياستين وأدوات كل منهما ، فالنقدية تمثلت في الكتلة النقدية والتضخم، وأسعار الفائدة، والمالية منها الإنفاق الحكومي والجباية العادية والدين العام ، وفعاليتها وأثارها على المتغيرات الاقتصادية : كالاستثمار، الادخار، الإنتاج، الاستهلاك... والتي تعكس هشاشة الهيكل الاقتصادي وتؤكد نقطة الضعف الأساسية له.

### ❖ أولا - نتائج الدراسة :

- من خلال تحليل الموضوع ومناقشته في ثلاثة فصول تمكنا من الوصول إلى جملة نتائج نوردها في النقاط التالية :
  - إن السياسة الإيرادية في الجزائر معتمدة كلياً على الإيرادات الجبائية (العادية والبتروولية) واستمرت اعتماد إيرادات الميزانية على الجباية البتروولية والتي تمثلت 60% من الإيرادات الإجمالية ومن ثم أصبح الاقتصاد الجزائري يرتبط بالإيرادات الجبائية البتروولية ، ولهذا يمكن القول انه كان ولا زال رهن التغيرات الخارجية وخاصة المتعلقة بسعر الصرف وسعر الفائدة .
  - المعروض النقدي أو كمية النقود يتم تحديدها من جانب السلطات النقدية وفقاً لعدة عوامل منها : اثر الكمية النقدية على مستوى الأسعار (معدل التضخم) أو حالة النشاط الاقتصادي ، معدل النمو ، وعليه فان البنك المركزي ومن خلال عدة أدوات كالاحتياطي النقدي وسياسة السوق المفتوحة يعمل على التأثير في حجم النقود الورقية وحجم النقود الكتائبية التي تصدرها البنوك التجارية.
  - سعر الفائدة أداة من أدوات السياسة النقدية لا تتمتع بالمرونة اللازمة وهي قليلة الفعالية في التأثير على النشاط الاقتصادي تحتاج إلى المزيد من الدراسة والتحليل من اجل الوصول إلى تحديد واضح لطبيعة وأثار الفكر المالي النقدي.
  - إن سياسة الإنفاق تميزت بارتفاع النفقات العامة وارتفاع معدلاتها من سنة إلى أخرى وهذا راجع إلى توسع نشاط الدولة وقد مثلت نفقات التسيير حصة الأسد بسبب ارتفاع نفقات القطاع العام ( التعليم ، الصحة ... ) بالإضافة إلى الأجور وخاصة إطرارات الدولة التي أخذت نسبة لا يستهان بها ، مع سوء الاستعمال

وتبديد المال العام وكذلك نفقات التجهيز هي الأخرى عرفت ارتفاعا في اغلب سنوات الدراسة بسبب تراكم المشاريع الغير منجزة وخلق استثمارات جديدة .

- يمثل التضخم حالة من حالات عدم التوازن في الاقتصاد الكلي وبالتالي تكون مسبباته الأساسية ارتفاع الطلب الكلي أو انخفاض العرض الكلي نتيجة لزيادة التكاليف.
- لم تعرف الجزائر سياسة نقدية واضحة المعالم إلا بصدور القانون 90-10 إذ أعاد هذا القانون الاعتبار لبنك الجزائر الذي أصبح يتمتع بدرجة عالية من الاستقلالية وإعداد وتنفيذ السياسة النقدية ،وأدت هذه الإصلاحات إلى تسجيل نتائج مقبولة.
- عرف التضخم مستويات مقبولة وضبط للكتلة النقدية وتم تكوين احتياطات قدرت ب 6.84 مليار دولار. وبناء على كل ذلك يمكن الإجابة على الفرضيات الثلاث كالآتي:

- 1- برزت في الآونة الأخيرة الأهمية الكبرى للسياستين المالية والنقدية في توجيه الاقتصاد من خلال استخدام منظومة متكاملة من الأدوات لحل الكثير من المشاكل للتأثير على الأنشطة بطرق مرغوبة.
- 2- لكل من السياستين طريقة عمل ، فالسياسة المالية تعتمد على قرارات حكومية بتغيير معدلات الضرائب ومستويات الإنفاق من أجل التأثير على الطلب وبالتالي الانعكاس على النمو ،فيما ترتبط السياسة النقدية بتغيير معدلات الفائدة والتأثير على حجم المعروض النقدي بواسطة البنوك المركزية.
- 3- إن التنسيق بين السياستين يجعل بلوغ الأهداف أكثر سهولة وذلك لان الأثر النهائي الذي تحدثه هاتين السياستين على المتغيرات المستهدفة يعتمد على كيفية تأثير كل منهما على الآخر ،وفي حالة ثبوت العكس أي عدم التنسيق بينهما،يكون هناك عدم الاستقرار المالي والنقدي ومن ثم الانعكاس السلبي على المتغيرات الاقتصادية.

### ❖ ثانيا - التوصيات:

- على ضوء النتائج التي توصلنا إليها يقتضي تقديم جملة من الاقتراحات والتوصيات بحيث ينبغي للسلطات العامة العمل على تحقيقها ، تمثلت في:
- فيما يتعلق بالإيرادات العامة يجب رد الاعتبار للجباية العادية ضمن مجموعة الإيرادات وهذا بتوسيع الأوعية الضريبية .
  - ضرورة فرض استعمال النقود الكتابية بغرض التحكم في السيولة المفرطة التي تصعب مهمة السلطة النقدية في التحكم بحجم الكتلة النقدية المتداولة.

- التحرير الفعلي لأسعار الفائدة بحيث تصبح خاضعة لقانون السوق.
- يجب إعادة توجيه الإنفاق الحكومي من خلال الاهتمام برفع القدرات الإنتاجية لمختلف القطاعات وتشجيع الاستثمار.
- إخضاع النفقات الحكومية لمعايير الجدوى الاقتصادي و ترشيدها ، والتحكم في الكتلة الأجرية الممنوحة للعمال ومراقبة نفقات التجهيز ، بهدف تقليص الفجوة بين الإيرادات والنفقات العامة وبالتالي تخفيض العجز الموازي ، بالحفاظ على نوعية الخدمات العامة وحسن الأداء ، مع التأكيد على مراعاة الجانب الاجتماعي لأي غضب وسخط شعبي على السلطات الحكومية .

### ❖ ثالثا - آفاق الدراسة :

تثار أمامنا تساؤلات أخرى لها علاقة وثيقة بالموضوع غير أن إطار الدراسة لم يسمح بتناولها في بحثنا وقد تكون بمثابة مفاتيح البحوث المستقبلية ، منها :

- ✓ دور السياسة المالية في ترقية الصادرات خارج المحروقات .
- ✓ انعكاس استقلالية بنك الجزائر على فعالية السياسة النقدية .
- ✓ دراسة مقارنة لأثر سعر الفائدة على النمو الاقتصادي بين الدول ذات الاقتصاديات الكبرى والدول النامية .
- ✓ الاعتماد على سياسة طويلة المدى تقوم على انتقاء المشاريع ذات الفعالية والقيمة المالية المثلى قصد تجنب الدولة تبعات الارتفاع المفرط في الإنفاق .

بالرغم من النتائج الايجابية التي حققتها الجزائر من خلال الإصلاحات الاقتصادية المدعومة إلا أنها لم تخلو من النقائص المسجلة والمتمثلة في إهمال البعد الاجتماعي (البطالة ، ضعف القدرة الشرائية، وانتشار الفقر) والاقتصاد الوطني يعاني من اختلال في التوازن الاقتصاد العام .

وخلاصة القول أن يتم تفصيلها تفصيلا حسب الظروف الراهنة للبلد المعني وإمكانياته ، في ظل توافر دلائل محدودة تجريدية للعمل بمقتضاها ، وهذا يعني أن تقديم نصيحة السياسة والتسيير ستضل فنا بقدر ما هو علم تستحق الجهد المبذول والبحث المستفيض .

# قائمة المراجع

أولاً: الكتب

1. الهيبي فواز عبد الرحمن، الحشالي منجد عبد اللطيف، المدخل الحديث في الاقتصاديات العامة، الطبعة الأولى، دار المناهج، عمان-الأردن، 2005.
2. البكري انس، صافي وليد، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، عمان، دار المستقبل للنشر والتوزيع، 2002
3. الدوري زكريا ، السامرائي يسرى، البنوك المركزية والسياسات النقدية، الطبعة العربية، داراليازوري، عمان-الأردن، 2006 .
4. العناني حمدي احمد، مقدمة في الاقتصاد الكلي، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 1995.
5. القطايري ضيف الله مُجَّد ، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى ، دار غيداء للنشر والتوزيع ، 2010.
6. المان مُجَّد شريف، محاضرات في النظريات الاقتصادية الكلية، ج3، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003 .
7. المحجوب رفعت، المالية العامة، مكتبة النهضة، مصر، 1992.
8. الوزني خالد، الرفاعي احمد، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة السادسة، عمان، دار وائل للنشر، 2003 .
9. باهر عتلم مُجَّد، المالية العامة-أدواتها الفنية وأثارها الاقتصادية، مكتبة الآداب، مصر، 1998.
10. بثور عصام، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار المنشورات الجامعية ، دمشق، سوريا، 1990
11. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004
12. بلعزوز بن علي ،محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الثانية ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
13. بن دعاس جمال، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي دراسة مقارنة، ط1، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، 2008.
14. بوخاري جلو موسى، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية ،مكتبة حسين العصرية، لبنان ، 2010.

15. توماس ماير وآخرون، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمه: السيد احمد عبد الخالق، ط1، دار المريخ للنشر، الرياض، 2002.
16. جامع احمد، علم المالية العامة، الجزء الأول، دار النهضة العربية، 1970.
17. حداد أكرم، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونشري، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2005.
18. حشيش عادل احمد، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، بيروت، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1992.
19. حميد بوزيدة، جباية المؤسسات، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.
20. دراز حامد عبد المجيد وآخرون، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، مصر، 2003.
21. دي فيلدر ستيفان، سياسات الاقتصاد الكلي وحقوق الطفل، ترجمه : أديب نعمة ، الطبعة العربية الأولى، ورشة الموارد العربية، بيروت-لبنان، 2000.
22. زكي رمزي، مشكلة التضخم في مصر أسبابها ونتائجها مع مقترحات لمكافحة الغلاء، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980 .
23. سامي خليل، النظرية الاقتصادية، جامعة الكويت، 1992.
24. شوتر منهل، العمار رضوان، النقود والبنوك، عمان، مؤسسة آلاء للطباعة والنشر، 1996.
25. عبد اللاوي مفيد، محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية، مطبعة مزوار، الجزائر، 2007.
26. عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية والبنك المركزي، الدار الجامعية، الأردن، 2009.
27. عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية تحليل جزئي وكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
28. عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2004 .
29. عجمي هيل، رمزي ياسين، النقود والمصارف، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2009.
30. عصفور شاعر محمد، أصول الموازنة العامة، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان-الأردن، 2008.
31. عناية غازي حسين ، التضخم المالي، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1985.
32. عناية غازي حسين ، تمويل التنمية الاقتصادية بالتضخم المالي، دار الخليل، بيروت-لبنان.
33. عوض فاضل الدليمي، النقود والبنوك، دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، العراق، 1990.

34. فليح العلي عادل، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، دار الراية للنشر والتوزيع، الاردن، 2007.
35. قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
36. قليح خلف حسن، المالية العامة، ط1، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان-الاردن، 2008.
37. كامل فهمي حسين، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في الاقتصاد الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة- السعودية، 2006.
38. لطرش الطاهر، تقنيات البنوك، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2005.
39. لطرش الطاهر، تقنيات البنوك، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
40. مبارك عبد النعيم وآخرون، مقدمة في اقتصاديات النقود والصرافة والسياسات النقدية، الدار الجامعية، الإسكندرية-مصر، 1999.
41. مجيد ضياء، اقتصاديات النقود والبنوك، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2001.
42. محرزى عباس محمد، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.
43. مسعود حسن، أضواء على النظرية الاقتصادية المعاصرة، ط1، دار المعارف، بيروت-لبنان، 2001.
44. مصطفى رشدي، تاريخ الاقتصاد العالمي، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 1979.
45. مفتاح صالح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر، مصر، 2005.
46. ملاك وسام، النقود والسياسات النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني، بيروت-لبنان، 2000.
47. ناشد عدلي سوزي، المالية العامة، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت-لبنان، 2006.
48. ناشد عدلي سوزي، الوجيز في المالية العامة، الدار الجامعية للنشر، عمان، الأردن، 2000.
49. هاشم فؤاد، اقتصاديات النقود والتوازن النقدي، القاهرة، دار النهضة العربية، 1974.
50. وداد يحي يونس، النظرية النقدية، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، العراق، 2001.
51. يلس شاوش بشير، المالية العامة المبادئ العامة وتطبيقها في القانون الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
52. الملا عصام، المؤشرات الاقتصادية وأثارها على أسواق الفوركس وأسواق الأسهم والسندات، نادي خبراء

ثانيا: الأطروحات ،الرسائل والمذكرات

1. ايت يحي سميير،التحديات النقدية الدولية ونظام الصرف الملائم للجزائر،أطروحة دكتوراه،علوم اقتصادية تخصص اقتصاد التنمية،جامعة الحاج لخضر باتنة،2013/ 2014.
2. بقبق ليلي اسمهان،الآية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية 'دراسة قياسية'،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،تخصص نقود مالية وبنوك،جامعة تلمسان،2014/2015.
3. بلعزوز بن علي، اثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية -حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه ، العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004 .
4. بن دعاس جمال،التكامل الوظيفي بين السياستين النقدية والمالية،أطروحة دكتوراه،جامعة الحاج لخضر، باتنة،2009/2010
5. درواسي مسعود،السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي،أطروحة دكتوراه،2005/2006.
6. طويل بهاء الدين،دور السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي،أطروحة دكتوراه،العلوم الاقتصادية،جامعة باتنة،2015/ 2016.
7. إكن لونيس،السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009 ،رسالة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية،التجارية والتسيير،جامعة الجزائر،2010-2011.
8. الشبول نايف، التضخم في الاقتصاد الأردني -دراسة تحليلية أسبابه وقياسه وعلاجه، رسالة ماجستير ، جامعة عين شمس، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، القاهرة،1981
9. بن موسى أم كلثوم،إشكالية عقلانية النفقات العمومية،رسالة ماجستير،جامعة تلمسان،2009/2010.
10. سلاكي سعاد،دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر،رسالة ماجستير،جامعة تلمسان،2011.
11. صافي كلثوم،اثر الإنفاق الحكومي وعرض النقود على اتجاهات الواردات تطبيق على حالة الجزائر الفترة (1990-2010)،رسالة ماجستير،اقتصاد دولي ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية،جامعة وهران،2014/2015.

12. مُجَّد سعودي، اثر برنامج دعم النمو على التنمية المحلية في الجزائر - دراسة حالة ولاية المدية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2007 .
13. مراد عبد القادر، اثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2010/2011.
14. معط الله امال، أثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية لحالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2014/2015.
15. وجددي جميلة، السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم، رسالة ماجستير، اقتصاد قياسي بنكي ومالي ، جامعة تلمسان، 2015/2016.
16. بوراس اسامة، السياسة النقدية والمالية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، علوم التسيير، 2014/2015.
17. بوعمره أحمد، تيزة عمر، أثر السياستين النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة العربي التبسي، 2014/2015.
18. حماد سيف الدين، السياسة المالية وأثرها على الاستثمار، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، العلوم الاقتصادية، 2014/2015 .
19. زاوي فرحات زينب، دراسة العلاقة السببية بين اهم متغيرات السياسة النقدية دراسة حالة بنك الجزائر(1990-2014)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر اقتصاد، تخصص بنوك، جامعة الوادي، 2014/2015.
20. شرقي بلقاسم، السياسة المالية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر 2001-2014، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ، العلوم الاقتصادية، جامعة مُجَّد خيضر بسكرة، 2012/2013.

ثالثا:المجلات ،البحوث والتظاهرات العلمية ،التقارير والمواقع الالكترونية

1. أكرم محمود الحوراني، مدى فاعلية تخفيض أسعار الفائدة في إطار عملية الإصلاح المالي والنقدي في سوريا، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سوريا، العدد 2، 2005 .

2. بشيشي وليد، متطلبات تطبيق إستراتيجية استهداف التضخم كإطار حديث لإدارة السياسة النقدية في الجزائر، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، فلسطين، العدد 41، ج2، جانفي 2017.
3. بوفليح نبيل ، دراسة تقييميه لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12 ، جامعة الشلف -الجزائر، 2012 .
4. ضيف احمد، بن يحيى نسيمه، تقويم تطورالسياسة المالية للجزائر (1962-2019)،المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 07 ،افريل 2017،المجلد الثاني، جامعة البويرة.
5. كريم قروف مُجد،السياسة النقدية الحديثة واستهداف التضخم في الجزائر 'دراسة تحليلية'،مجلة الاكاديمية العربية في الدنمارك،العدد14،الاكاديمية العربية في الدنمارك ،كوبنهاغن،2014.
6. كمال منى ،الإطار النظري للسياستين المالية والنقدية،المجلة الاقتصادية،جامعة لندن ،نوفمبر 2010 ،  
. <https://mpira.ub.uni-muenchen.de/26856/>
7. موفق السيد حسن، التطورات الأخيرة للنظرية النقدية، مجلة جامعة دمشق، سوريا، العدد1، 2002.
8. هيل عجمي، جميل الجنابي، عرض النقد في عمان والعوامل المؤثرة فيه للفترة 1974 - 2003 ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، عمان، العدد الثاني،ديسمبر 2007 .
9. زغلول فتحية مُجد، تقييم مقاييس التضخم في مصر، بحوث ندوة آليات التضخم في مصر المنعقدة في القاهرة خلال الفترة 3-5 مارس 1990.
10. بنك الجزائر،التقرير السنوي 2012،التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر،الجزائر،نوفمبر 2013
11. بنك الجزائر،التقرير السنوي 2013،التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر،الجزائر،نوفمبر 2014
12. بنك الجزائر،التقرير السنوي 2015،التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر،الجزائر،نوفمبر 2016
13. بنك الجزائر،التقرير السنوي 2017،التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر،الجزائر،نوفمبر 2018
- 14.Ministère des finances, dette publique ,in rétrospectives,Alger,2014
15. المعاني، معجم المعاني، <https://www.almaany.com>dict>ar-ar>
- 16.الدواسري مازن ،المؤشرات الاقتصادية،16/10/2016، <http://trading-secrets.guru>